التقرير السنوي
2019

نتدرج ببناء نجاحاتنا
لنجني ثمار إنجازاتنا

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

التقرير السنوي

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي وليّ العهد
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
حفظه الله ورعاه

المحتويات

رسالة ورؤية البنك	٩
أعضاء مجلس الإدارة	١٠ – ١٣
أولاً: كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٦ – ١٩
ثانياً: تقرير مجلس الإدارة	٢٢ – ٥٧
ثالثاً: البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات	٦٠–١٦٧
رابعاً: تقرير مدقق الحسابات المستقل	١٧٠–١٧٥
خامساً: دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها	١٧٨–٢١٥
سادساً: عناوين فروع البنك	٢١٨–٢١٩

رسالة البنك

رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقيّتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ

رئيس مجلس الإدارة

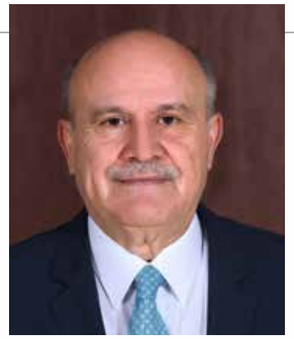

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي

نائب رئيس مجلس إدارة

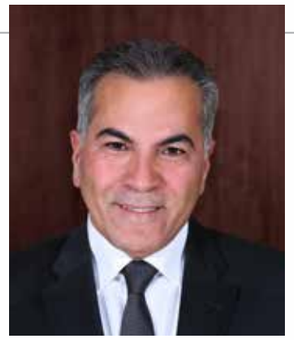

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة

عضو مجلس إدارة

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن

عضو مجلس إدارة

سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي

عضو مجلس إدارة

سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور

عضو مجلس إدارة حتى تاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠

أعضاء مجلس الإدارة

معالي السيد مهند شحاده خليل خليل

عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٢

شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة

عضو مجلس إدارة وتمثلها:

سعادة السيدة ريم بنت ناصر بن محمد الصالح

سعادة السيدة ريم بنت ناصر بن محمد الصالح اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٩/٤
وحتى تاريخ ٢٠١٩/٤/٣

سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٦/١١

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة ويمثلها كل من:

سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح

حتى تاريخ ٢٠١٩/٦/١٢

سعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات

اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٦/١٢

شركة الأردن الأولى للاستثمار
عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"

أعضاء مجلس الإدارة

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
عضو مجلس إدارة ويمثلها كل من:

سعادة الآنسة شادن زياد نبيه "درويش الحجي"
حتى تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال
اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠

شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة
عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

أولاً: كلمة رئيس مجلس الإدارة

جهود وإصرار وتقدّم باستمرار

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي البنك التجاري الكرام،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي السادس عشر للبنك التجاري الأردني عن العام ٢٠١٩، والذي حقّق فيه البنك – وللعام الثاني على التوالي – نمواً في صافي الأرباح، فقد نمت الأرباح قبل الضريبة للعمليات المستمرة بنسبة ٧٦,٧٪ خلال العام ٢٠١٩ عن العام ٢٠١٨، وبلغ صافي الربح للعام ٢٠١٩ مبلغ ٥,٣١ مليون دينار مقابل ٥,٠٣ مليون دينار للعام ٢٠١٨.

الأنشطة التشغيلية الأساسية للبنك خلال العام ٢٠١٩ تأثرت بالأوضاع الاقتصادية للمملكة، والتي بقيت كالسنوات السابقة تراوح مكانها دون تحسن يذكر، حيث مؤشرات النمو للناتج المحلي، ومعدلات البطالة، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي والعديد من المؤشرات الاقتصادية بقيت كما في حدودها السابقة، وانعكس هذا الوضع الاقتصادي على أنشطة البنك حيث حافظ البنك على مستويات الإنجاز المحققة في العام السابق.

أعزائي المساهمين،

لم تقتصر إنجازات البنك خلال العام ٢٠١٩ على التحسن في العديد من النتائج المالية، وإنما كان هناك منجزات على المستوى التشغيلي وعلى كافة المحاور، فعلى مستوى العملاء قام البنك بطرح وتطوير العديد من المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء من أبرزها: إضافة العديد من المزايا على البطاقات الائتمانية وتطوير الخدمات الإلكترونية كتطبيق تجاري موبايل، وإضافة عدد من الخدمات المقدمة عن طريق الصرافات الآلية وغيرها، ومن ضمن الإنجازات التي قام بها البنك خلال العام ٢٠١٩ كذلك، تطوير منتج التوفير حيث قام بتعديل آلية ومقدار وشروط الفوز بجوائز التوفير، ومن ضمنها رفع قيمة الجائزة الكبرى إلى ٥٠٠ ألف دينار، بشروط متاحة وسهلة للتأهل في السحب على هذه الجوائز مقارنة مع البنوك الأخرى، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أرصدة وعدد عملاء حسابات التوفير وأدى إلى نموّها.

وفي سعي البنك لاستغلال الفرص المتوافرة في السوق وتوسيع قاعدة العملاء لديه، قام البنك باستهداف العديد من الفئات والقطاعات سواء في مجال الودائع (كفئة المعلمين، والأطباء، والمتقاعدين، والعسكريين، وغيرهم من فئة ذوي الدخول المتوسطة)، أو في مجال منح التسهيلات، من خلال استهداف قطاعات تشهد نمواً وتطوراً في السوق منها (قطاع التعليم وقطاع الطاقة وقطاع الصناعة وقطاع النقل، وغيرها)، رافق ذلك التركيز على نوعية العملاء ومدى ملاءتهم المالية.

وفي مجال التوسع والانتشار، استمر البنك في تطبيق خطة التفرع (المقرة لديه) فقام بافتتاح عدد من الفروع في مناطق عدة منها: (المدينة الرياضية، وأم اذينة، وضاحية الياسمين)، كما قام بافتتاح فرع تجاري إكسبرس في منطقة ضاحية النخيل، مع استكمال إجراءات افتتاح مزيد من فروع تجاري إكسبرس (وحسب التوجه الاستراتيجي الحالي) في مناطق أخرى، يضاف الى ذلك قيام البنك بتغيير مواقع عدد من الفروع من مناطقها الحالية إلى مناطق أفضل وأقرب لمواقع الخدمات وتواجد العملاء، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون تصميم الفروع الجديدة وفق الصورة النموذجية والعصرية التي اختطّها البنك لعدد من الفروع منها (الشميساني، وشارع وصفي التل، والرمثا وغيرها)، وفي ذات السياق، قام البنك بتوسيع شبكة الصرافات الآلية في عدة مناطق لتشمل أغلب مناطق تواجد العملاء، وقد بلغ عدد الصرافات الآلية حتى نهاية العام ٢٠١٩ ما مجموعه ٦٥ صراف آلي في مختلف المناطق.

أعزائي المساهمين،

رغم تركيز البنك على محور العملاء فقد كان هناك تركيز على المحاور الأخرى، ففي مجال تطوير الأعمال ومنظومة التكنولوجيا والمعلومات في البنك، قام البنك بعدد من المشاريع أبرزها: تحديث النظام البنكي وفق أحدث الإصدارات العالمية، وأتمتة وتطوير أنظمة الدفع بما يتوافق مع المتطلبات الرقابية، إضافة إلى أتمتة العديد من الأنشطة والخدمات وصولاً إلى الأتمتة الشاملة (كاستراتيجية للبنك). كما تجدر الإشارة إلى قيام البنك بمراجعة كافة إجراءات وسياسات العمل وبشكل دوري وتعديل ما يلزم منها لتتوافق مع أفضل الممارسات المصرفية السليمة ضمن آليات وأطر ممنهجة ومدروسة، رافق ذلك كله العمل على تطوير المنهاج المحاسبي ليخدم متطلبات كافة دوائر البنك.

وفي محور مهم من محاور العملية المصرفية وجزء لا يتجزأ منها، وهو محور الموظفين، أولى البنك هذا الجانب العناية والاهتمام، فقد قام خلال العام ٢٠١٩ بإضافة وتطوير عدد من المزايا والخدمات التي تخص الموظفين، كما عمل على تفعيل خطط الإحلال الوظيفي ورعاية المواهب، والعمل على إعداد كادر مؤهل من الموظفين المهيئين لاستلام مناصب إدارية مناسبة، مركزاً في اختياراته هذه على جوانب الخبرة والكفاءة والاستحقاق. كما عمل البنك على تعزيز كادره الوظيفي ولعدد من الوظائف من خلال استقطاب خبرات من السوق المصرفي.

وفي جانب تعزيز وتأهيل الكادر الوظيفي وزيادة رضا الموظفين، وليصبح البنك من البنوك المفضلة للتوظيف تماشياً مع الاستراتيجية العامة للبنك، وبالإضافة إلى المزايا التي تم تقديمها للموظفين، قام البنك بالتركيز على نشاط التدريب، لما لهذا النشاط من أهمية في تطوير مهارات الموظفين، وتجسير الهوة بين الممارسات المصرفية المطبقة في البنك والممارسات المصرفية السليمة والمطبقة في عالم المصارف، وذلك من خلال تقديم الدورات المتخصصة وذات الصلة بأعمال البنك وعلى يد مدربين يتمتعون بالخبرة والكفاءة.

أما في الجانب الرقابي، فقام البنك ويقوم باستمرار بمتابعة متطلبات الجهات الرقابية والالتزام بها، كما ويقوم بوضع الإجراءات الضرورية التي من شأنها تعزيز الالتزام بمعايير الامتثال وفق تعليمات الجهات الرقابية والجهات ذات العلاقة، كذلك يقوم البنك بدراسة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها وتقييمها من مختلف المصادر، مع وضع الخطط اللازمة لإدارتها، وخفض آثارها.

أعزائي المساهمين،

إن تركيز البنك التجاري على العمل المصرفي، لم يثنه عن القيام بدور مهم وحيوي تجاه المجتمع وأداء رسالته المجتمعية، ومن هذا المنطلق قام البنك بالعديد من الأنشطة ذات الصلة بالمجتمع المحلي من خلال تقديم الدعم والرعاية للعديد من المراكز والهيئات والجمعيات والأفراد وفي مختلف المجالات، كما قام بالرعاية والمشاركة في العديد من الفعاليات والمؤتمرات الاقتصادية، إضافة إلى قيامه بتدريب عدد من طلاب الجامعات الأردنية المتخرجين حديثاً كنوع من التشاركية المجتمعية بهدف تعزيز الجانب الأكاديمي لهؤلاء الطلاب بالخبرة العملية.

أعزائي المساهمين،

قبل الختام لابد من الإشارة إلى تحد واجه العالم وأثّر على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية، فمع نهاية العام ٢٠١٩ وبداية العام ٢٠٢٠، شهد العالم تحد لم يشهد له مثيلا منذ عقود، حيث ظهر وتفشى وباء كورونا في عدد من دول العالم ثم امتد تأثيره ليشمل أغلب دول العالم بما فيها الأردن.

ولأن صحة المواطن هي الأهم وسلامته هي الغاية، تداعت الأجهزة الحكومية والخاصة بكل طاقاتها لاتخاذ جملة من الإجراءات الاحترازية والاستباقية لمواجهة هذا الوباء، وقد نجحت هذه الإجراءات في الحد من آثار الوباء وكان الأردن من أقل دول العالم تأثراً به وكل ذلك بفضل الله أولاً ثم بفضل الدور المهم الذي قامت به العديد من مؤسسات الوطن ومنها الأجهزة الأمنية بكافة فروعها والجهاز الطبي والعديد من المؤسسات الخدمية التي عملت ليلاً نهاراً على تيسير أمور المواطن والتسهيل عليه، وتزويده بما يحتاج إليه في فترة الحظر والإغلاق.

هذه الاجراءات وإن كان لها الأثر الإيجابي على الوضع الصحي والوبائي في المملكة، إلا أنه كان لها أثر على الاقتصاد، فمع الإغلاق وتوقف العديد من أوجه النشاط، تأثرت حياة العديد من المواطنين، وفي سبيل التخفيف عن المواطن، قامت الحكومة وبمساعدة العديد من المؤسسات كالضمان الاجتماعي وبالتعاون مع القطاع الخاص ومن ضمنه القطاع المصرفي، بتقديم حزمة من المساعدات والمبادرات التي كان لها دور في التخفيف من أثر الإجراءات على المواطن، ومن ضمن الإجراءات الحكومية تقديم مساعدات مالية وعينية لعدد من الأسر والأفراد، كذلك قامت الحكومة بتأجيل استيفاء الرسوم على بعض الخدمات، وكذلك تأجيل تقديم إقرارات الضريبة، والإسراع برديات الضريبة وغيرها، كما قام الجهاز المصرفي أيضاً بجملة من الإجراءات منها تأجيل أقساط القروض، وخفض أسعار الفائدة على التسهيلات بمختلف أنواعها، كما قام بتوسيع المظلة التي تشملها القروض المدعومة من الحكومة، مع استمرار القطاع المصرفي بتقديم كافة الخدمات الأساسية التي تهم المواطنين ودون انقطاع.

وكنوع من المشاركة بين الحكومة والفعاليات الشعبية والقطاع الخاص، قامت الحكومة بإنشاء عدد من الصناديق والمبادرات و من ضمنها صندوق همّة وطن، وقد كانت هناك مشاركة فعالة من المواطنين وشركات القطاع الخاص فيه، وكان للقطاع المصرفي بشكل عام والبنك التجاري وموظفيه بشكل خاص دور في دعم هذا الصندوق، مما سهّل على الحكومة تقديم المساعدة والعون لمن تأثر بفعل هذا الوباء من أبناء الوطن.

وختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لعملائنا الكرام على ثقتهم بالبنك وتعاملهم معه، كما أتوجه بالشكر للجهات والهيئات ذات العلاقة بالعمل المصرفي والتي كان لدعمها أثر في تطوير مسيرة البنك، وأخص بالشكر السادة البنك المركزي الكرام، وهيئة الأوراق المالية، كما أتقدم بالشكر للسادة أعضاء مجلس إدارة البنك الموقر على دعمهم ورعايتهم المستمرة، ولا يفوتني شكر الزملاء أسرة البنك التجاري من إدارة وموظفين على ما بذلوه من جهود لتطوير أداء البنك وتحقيق النتائج المالية الجيدة.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن تكون الأعوام القادمة تحمل في طياتها الأفضل والأحسن، وأن يحقق فيها البنك المزيد من التقدم والازدهار والنتائج الطيبة، وأسأله تعالى أن يحفظ الأردن وطناً وملكاً وحكومةً وشعباً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ميشيل الصايغ
رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	
الإسم	**المسمى الوظيفي**
سيزر هاني عزيز قولاجن	المدير العام
علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	نائب المدير العام للعمليات والدعم
رامي "محمد جواد" فؤاد حديد	نائب المدير العام للأعمال المصرفية
محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان
سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام مالية
وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب*	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات
زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا	المدير الإقليمي لفروع فلسطين
وحيد درويش محارب حيمور*	مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون
غادة محمد فرحان حلوش*	أمين سر مجلس الإدارة (لغاية ٢٠١٩/٠٤/٣٠)
وليد خالد ضيف الله القهيوي *	مدير الدائرة القانونية (وأمين سر مجلس الإدارة اعتباراً من ٢٠١٩/٦/١٦)

* المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا

مدراء الدوائر الرقابية	
الإسم	**المسمى الوظيفي**
محمود إبراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
مازن عبد السلام محمود الخطيب	مدير دائرة المخاطر (لغاية ٢٠١٩/١١/٢٠)
أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام

مدراء الدوائر في البنك	
الإسم	المسمى الوظيفي
إبراهيم بركات فياض العلاوين	مدير دائرة هندسة العمليات
إبراهيم عمر إبراهيم العلمي	مدير دائرة الأعمال المصرفية المتوسطة والصغيرة
جمال حسين عبطإن الرقاد	مدير دائرة الاتصال المؤسسي
حسن لطفي حسن عطعوط	مدير دائرة تسهيلات التجزئة
ربى جهاد عطية شهاب	مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان
زياد احمد داود الرمحي	مدير دائرة التخطيط الإستراتيجي
سامي نمر سالم النابلسي	مدير دائرة المؤسسات المالية
عميد نعيم عبد الفتاح البطران	مدير دائرة العمليات المركزية
فادي انيس موسى ربيع	مدير دائرة تميز الخدمة
فيصل محمود مصطفى النعيمات	مدير دائرة الخدمات التجارية
ماهر نايف سليمان هلسه	مدير الدائرة الإدارية
محمد احمد محمد عبيدات	مدير دائرة التحليل الائتماني والمراجعة
نورا وليد محمد الجيطان	مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية
هاني عبد الرحمن محمود درويش	مدير دائرة الخزينة
هيثم فيصل محمد الشمايلة	مدير دائرة المتابعة والتحصيل (دائرة متابعة الائتمان سابقاً)
ساجد محمود حسني أبو طوق	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى
وليد خالد ضيف الله القهيوي	مدير الدائرة القانونية
ياسر فوزي يوسف القسوس	مدير الدائرة الهندسية
سمر يوسف أنيس العريان هيثم أمين خليل حموري	رئيس قسم المساهمين (لغاية ٢٠١٩/١٢/٤) مسؤول قسم المساهمين (مكلف اعتباراً من ٢٠١٩/١٢/٣)

ثانياً: تقرير
مجلس الإدارة

فكر ريادي عميق ونهج ثابت ودقيق

يلتزم البنك ببنود الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام وبنود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ وقواعد حوكمة الشركات، وتمت الإشارة لكافة البيانات الواردة والمطلوبة بموجب التعليمات في التقرير السنوي، وبهذا يكون البنك ملتزماً بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل، وفيما يلي بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة:

(١/أ): أنشطة البنك الرئيسية

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة لقطاعات الشركات والتجزئة والخزينة والاستثمار بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة ومن خلال تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الخاصة به، كما يعمل البنك على تعزيز تواجده وانتشاره الجغرافي في مختلف مناطق المملكة لتوسيع قاعدة عملائه.

(١/ب): أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

١- العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة: الدوار الثامن – شارع الملك عبدالله الثاني – حي الرونق – عمارة رقم: (٣٨٤).
٢- يبلغ عدد موظفي البنك (٨٦٧) موظفاً في نهاية عام ٢٠١٩ مقسماً كالتالي وحسب التواجد الجغرافي:

فروع الأردن	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	٤٧٠
الرئيسي	١٣
ضاحية الياسمين – تجاري إكسبرس	٣
ضاحية النخيل – تجاري إكسبرس	٣
المدينة الرياضية	٧
المجمع التجاري	٧
جبل عمّان	٨
جبل الحسين	٨
العبدلي	٧
شارع مكة	٦
الشميساني	٩
الصويفية	١٥
عمّان	٧
اليرموك	٧
القويسمة	٨
ماركا	١٠
الهاشمي الشمالي	٩
صويلح	٨
الفحيص	٨
شارع وصفي التل	١٠
أبو نصير	٧
السلط	٨
معدي	٦
الزرقاء	٧
ياجوز	٦
أم أذينة	٦
مأدبا	٧
العقبة	٨
الكرك	٩
إربد	١١
مكتب إربد	٧
الرمثا	٨
شارع الحصن	٨
المفرق	٨
المجموع	**٧٢٩**

فروع فلسطين	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة الإقليمية	٨١
نابلس	٩
طولكرم	٨
رام الله	٨
مكتب رام الله	٨
جنين	٨
الرام	٨
بيت لحم	٨
المجموع	**١٣٨**

(١/ج): حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك:
بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك ٢٢,٤٣٠,٣٩٧ دينـار.

(٢): لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

(٣/أ): أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم
أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشكلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

١- سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ
رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٦/١/١، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام ١٩٧١. يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ منذ عام ١٩٧٩ والتي تضم تحت مظلتها ٣٣ شركة منتشرة في الوطن العربي وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا في مختلف المجالات كالكيماويات والهندسة والأدوات المنزلية والعقارات والخدمات المصرفية والإعلام، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها ٥,٠٠٠ موظف وموظفة.

– حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريارکية الروم الأرثوذكس في عام ٢٠٠٢.
– حاصل على وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى في عام ٢٠٠٧.

السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:

– رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
– رئيس مجلس إدارة دهانات ناشونال في كافة فروعها.
– عضو في مجلس أمناء جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحر والريادة – عمّان.
– الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي– الفحيص.
– عضو في المجلس المركزي الأرثوذكسي.
– مؤسس ونائب رئيس اللجنة التنفيذية في الجمعية الأرثوذوكسية.
– عضو مجلس أمناء جمعية الشؤون الدولية.
– مؤسس وعضو هيئة المديرين لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات.
– عضو في الاتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات ممثلاً عن فلسطين.
– عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين.
– عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للبحث العلمي.
– عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني/ السودان.
– رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
– عضو مجلس أمناء الجامعة الهاشمية.
– رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري ٢٠١٤.
– رئيس مجلس إدارة شركة البحر الاحمر لتجارة الغاز.
– عضو فخري في جمعية الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة – عمّان.
– رئيس مجلس إدارة جمعية المحبة اليافية.

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

– رئيس لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٢- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠٠٤/٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٠، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام ١٩٧٢، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام ١٩٩٣ تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام ١٩٩٩ عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام. وفي عام ٢٠٠٢ أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٤ ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني.

تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام ٢٠١٠– ٢٠١٢.
وهو رئيس ونائب مجلس إدارة في عدة شركات:
– رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
– رئيس مجلس إدارة مؤسسة الصحيفة الأردنية جريدة الرأي.
– رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
– رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.

كما أن معالي أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة التدقيق.

٣- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٢/٦/٢٨

ولد بتاريخ ١٩٥٨/٨/١، حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك عام ١٩٨٦، عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (١٩٨١–١٩٨٧). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق – الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٧–١٩٨٨). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي/ البنك السعودي للاستثمار – الرياض/ السعودية منذ عام ١٩٨٨ ولغاية ٢٠١٠. وهوعضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (٢٠١٠–٢٠١١)، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

وهو رئيس وعضو مجلس إدارة في كل من:
– رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام ٢٠٠٦.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر ٢٠١٦/٤.
– رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة لتداول الأوراق المالية– مصر.
– عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) من شهر ٢٠١٧/٤.
– عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية– مصر.
– عضو مجلس الأمن اء جامعة مؤتة لغاية ٢٠١٨.
– رئيس هيئة المديرين في المدارس الكندية العالمية.
– رئيس هيئة المديرين في شركة مندلا لليزر والجراحة التجميلية.
– عضو هيئة المديرين لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الكنديين.
– عضو الهيئة الإدارية لنادي الطيران الشراعي الملكي الأردني.

كما أن السيد شريف الرواشده رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التدقيق.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٤- سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥

ولـدت بتاريـخ ١٩٥٧/٦/٥، حصلـت علـى شـهادة الماجسـتير فـي إدارة الأعمـال الماليـة مـن الجامعـة الأردنيـة عـام ١٩٩٢ وتحمـل شـهادة عضـو مجلـس إدارة معتمـد مـن مؤسسـة JIoD – Jordan Institute of Directors.
حصلـت علـى شـهادة البكالوريـوس فـي إدارة الأعمـال مـن جامعـة الكويـت عـام ١٩٧٩ ودبلـوم فـي إدارة الأعمـال مـن جامعـة مانشيسـتر/ بريطانيـا عـام ١٩٩٠، خبـرة مهنيـة بنكيـة عميقـة تزيـد عـن ثمانيـة عشـرة عامـاً خاصـة فـي مجـال ائتمـان الشـركات والمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة وفـي إدارة المخاطـر. تولّـت مناصـب قياديـة عديـدة فـي قطـاع البنـوك، فشـغلت منصـب رئيـس دائـرة المخاطـر والائتمـان فـي كابيتـال بنـك للفتـره (٢٠٠٧/١٢– ٢٠١١/١٢) ومسـاعد مديـر عـام تسـهيلات بنـك القاهـرة عمّـان للفتـرة (٢٠٠٣– ٢٠٠٧/١٢) ومديـر تسـهيلات فـي بنـك الأردن والخليـج مـن (١٩٩٨–٢٠٠٣)، ومديـر دائـرة التسـهيلات فـي بنـك الأردن مـن (١٩٩٣–١٩٩٨).

ورافـق التميّـز المهنـي فـي مسـيرة الضامـن انخراطهـا المبكـر بالعمـل الاجتماعـي لإيمانهـا بأهميـة دور المـرأة فـي المجتمـع ومشـاركتها الفاعلـة فـي التنميـة الاقتصاديـة المسـتدامة . فانضمـت ومنـذ ٢٠ عامـاً إلـى عـدد مـن المنظمـات المدنيـة المجتمعيـة ومنهـا المجلـس الأعلـى لتجمّـع لجـان المـرأة الوطنـي الأردنـي الـذي ترأسـه سـمو الأميـرة بسـمة المعظمـة ولغايـة الآن، عضـو فريـق العمـل لبرنامـج MENA–OECD للتنافسـية/ قضايـا التمكيـن الاقتصـادي للنسـاء. رئيسـة جمعيـة المـرأة فـي مواقـع صنـع القـرار– الأردن منـذ تأسيسـها عـام ٢٠١٨.

كما أن السيدة إيمان الضامن رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٥- سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥

ولـد بتاريـخ ١٩٦٥/٢/١٤، حصـل علـى شـهادة الماجسـتير فـي إدارة الأعمـال/ التمويـل مـن جامعـة نيويـورك للتكنولوجيـا عـام ٢٠٠٤، حصـل علـى شـهادة البكالوريـوس فـي الاقتصـاد والتحليـل الإحصائـي وإدارة الأعمـال مـن الجامعـة الأردنيـة عـام ١٩٨٨، كمـا أنـه حاصـل علـى شـهادة (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) J.I.O.D شـهادة عضـو مجلـس إدارة معتمـد مـن مؤسسـة التمويـل الدوليـة صنـدوق النقـد الدولـي.

عمـل السـيد يزيـد الخالـدي فـي عـدة مجـالات منهـا التدقيـق المالـي والاستشـارات الإداريـة بالإضافـة إلـى الإدارة الماليـة وإدارة صناديـق الاسـتثمار فـي عـدة شـركات إقليميـة ومحليـة. فقـد عمـل كرئيـس تنفيـذي مالـي لمجموعـة فارمسـي ون وكرئيـس تنفيـذي للعمليـات فـي Euro Mena Management UK Ltd المتخصصـة فـي إدارة صناديـق الاسـتثمار ومقرهـا القاهـرة. وشـغل قبـل ذلـك منصـب الرئيـس التنفيـذي المالـي لشـركة إمبير هولدنـغ العاملـة في مشـاريع تطوير العقـارات، ونائـب الرئيـس للشـؤون الماليـة فـي الشـركة العالميـة للتأمينـات العامـة IGI المتخصصـة فـي إعـادة التأميـن، ومديـر المحاسـبة لمجموعـة إدجـو EDGO التـي تعمـل فـي مجـالات الطاقـة والمقاولات وخدمات حقـول النفـط. وقـد بدأ حياتـه المهنيـة في تدقيـق الحسـابات والاستشـارات الإداريـة فـي مكاتـب شـركة ارثـر أندرسـن العالميـة في عمّان عـام 1991.

وهو عضو مجلس إدارة في عدة شركات:
– عضو مجلس إدارة في شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.
– عضو مجلس إدارة في شركة رؤية عمّان للاستثمار والتطوير – مساهمة خاصة.
– عضو مجلس إدارة في شركة الكسيح للصناعات الغذائية – مساهمة خاصة.

كما أن السيد يزيد الخالدي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.

٦- شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥ ويمثلها:

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

ولـد بتاريـخ ١٩٧٢/٩/١٤، حصـل علـى شـهادة الماجسـتير MBA فـي إدارة الأعمـال الدوليـة مـن جامعـة ليـدز/ بريطانيـا فـي عـام ١٩٩٧، حصـل علـى شـهادة بكالوريـوس فـي إدارة الأعمـال والمحاسـبة مـن الجامعـة الأردنيـة فـي عـام ١٩٩٤، وهـو عضـو مجلـس إدارة معتمـد مـن قبـل مؤسسـة التمويـل الدوليـة IFC، وحاصـل علـى شـهادة (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) J.I.O.D شـهادة عضـو مجلـس إدارة معتمـد مـن مؤسسـة التمويـل الدوليـة صنـدوق النقـد الدولـي.

وهو حالياً:
– مستشار مالي لمجموعة الصايغ.
– المدير العام لشركة برنسلي انتربرايز.
– شريك / شركة تدريبات لتطوير المهارات.
– رئيس مجلس إدارة شركة الحياة للاشعة التشخيصية.
– عضو مجلس إدارة مختبرات بيولاب الطبية.
– عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار.

حصل على عدة دورات أهمها:
– التخطيط الاستراتيجي للبنوك –يوروموني –لندن.
– شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من البنك الدولي.
– التحليل المالي والإداري والموازنات التقديرية.
– مهارات التفاوض وإدارة الوقت والأزمات.
– عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.

كما أن السيد عبدالنور عبدالنور عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
– رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.

٧- شركة الأردن الأولى للاستثمار
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١١/٤/٢٠

ويمثلها سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩ علماً بأن سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» كان عضو مجلس إدارة / بصفته الشخصية للفترة من تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٨ ولغاية تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩

ولـد بتاريـخ ١٩٦٦/١٠/١٥، حصـل علـى شـهادة الماجسـتير فـي إدارة الأعمـال مـن الولايـات المتحـدة الأميركيـة عـام ١٩٨٩، وشـهادة البكالوريـوس فـي الإدارة الدوليـة والعلـوم السياسـية مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـام ١٩٨٨، وحاصـل علـى شـهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors)) شـهادة عضـو مجلـس إدارة معتمـد مـن مؤسسـة التمويـل الدوليـة/ صنـدوق النقـد الدولـي.
عمـل رئيسـاً لمجلـس مفوضـي هيئـة المناطـق التنمويـة (٢٠٠٨–٢٠١٠)، كمـا كان مفوضـاً لشـؤون الاسـتثمار والتنميـة الاقتصاديـة فـي سـلطة منطقـة العقبـة الاقتصاديـة الخاصـة (٢٠٠٥–٢٠٠٨). وعمـل رئيسـاً لمجلـس إدارة شـركة تطويـر البحـر الميـت، كمـا شـغل عـدداً مـن المناصـب فـي كلا القطاعيـن العـام والخـاص. وقـد شـغل منصـب عضـو مجلـس إدارة فـي البنـك التجـاري الأردنـي بصفتـه ممثـلاً عـن المؤسسـة العامـة للضمـان الاجتماعـي بتاريـخ ١٥–٢–٢٠١٠، وعضـو مجلـس إدارة فـي البنـك التجـاري الأردنـي بصفـة مسـتقلة بتاريـخ ٢٨–٦–٢٠١٢، وهـو مستشـار تطويـر البرامـج والأداء فـي مؤسسـة عبـد الحميـد شـومان مـن ٢٠١٣/٤ ولغايـة الآن.

كما أن السيد صالح الكيلاني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي.

٨- سعادة السيد أسامة عمر علي حمد
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٩/٦/١١

ولد بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢١، محام ومستشار قانوني وهو الشريك الإداري لمكتب حمد ومشاركوه – محامون مستشارون، وله خبرة واسعة في أعمال البنوك وعمليات التمويل وتمويل المشاريع ومشاريع الطاقة والبنية التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعمليات اندماج الشركات وأعمال الصناديق الاستثمارية في الأردن والعديد من دول المنطقة والعالم.
حاصل على شهادة الماجستير في القانون في البنوك والتمويل من كلية الملك في جامعة لندن – المملكة المتحدة، وشهادة دبلوم الممارسة الدولية في الائتلافات الدولية من كلية القانون لبريطانيا ويلز – المملكة المتحدة وعلى العديد من الدورات التدريبية من العديد من الجامعات والمراكز الدولية.

كما أن السيد أسامة حمد عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٩- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٥/١٠ ويمثلها كل من:

سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح اعتباراً من ٢٠١٧/٤/٢٣ وحتى تاريخ ٢٠١٩/٦/١٢

ولد بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١، حصل على شهادة بكالوريوس علوم مالية ومصرفية – جامعة اليرموك/ عمّان/ ١٩٩٧، بالإضافة إلى عدة شهادات مهنية:

– حاصل على CVA (Certified Valuation Analyst) IACVA–USA–Jordan عام ٢٠١٢.
– حاصل على CFM (Certified Financial Management) IMA–USA–Jordan عام ٢٠٠٣.
– حاصل على CMA (Certified Management Accounting) IMA–USA–Jordan عام ٢٠٠٢.

وقد عمل السيد مازن الصحصاح في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي/ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اعتباراً من عام ٢٠٠٦/ رئيس قسم الدراسات والتحليل المالي (دائرة تمويل المشاريع والمساهمات الخاصة)، وشغل منصب عضو مجلس إدارة بشركة سرايا العقبة من تاريخ (٢٠١٣/٥/١ ولغاية ٢٠١٧/٤/٢٢).

كما أن السيد مازن الصحصاح عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

سعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات اعتباراً من ٢٠١٩/٦/١٢

ولدت بتاريخ ١٩٨٢/١١/٣٠، حصلت السيدة أريج عبيدات على شهادتي بكالوريوس في المحاسبة وماجستير في العلوم المالية المصرفية من الجامعة الأردنية، كما أكملت المستويين الأول والثاني من شهادة المحلل المالي المعتمد CFA.

تشغل السيدة أريج عبيدات منصب رئيس قسم التحليل والتقييم (منذ عام ٢٠١٦) في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، حيث عملت في الصندوق منذ عام ٢٠٠٤، وتدرجت في مناصب هي محلل مالي رئيسي (٢٠٠٨ –٢٠١٦)، ومدقق داخلي (٢٠٠٤– ٢٠٠٨).
شغلت منصب عضو مجلس إدارة في مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني في الفترة ٢٠١٧/٥ – ٢٠١٩/٥ كممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
كما شغلت منصب عضو مجلس إدارة في شركة البوتاس العربية في ٢٠١٦/١٢ – ٢٠١٧/٤ كممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

كما أن السيدة أريج عبيدات عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

١٠- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥ ويمثلها كل من:

سعادة الآنسة شادن زياد نبيه «درويش الحجي» اعتباراً من تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤ وحتى تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠

ولدت بتاريخ ١٩٨١/٩/١٩. حصلت على بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من الجامعة الأردنية سنة ٢٠٠٣،
حصلت على شهادة محلل معتمد CFA Institute (CFA) في الولايات المتحدة الأمريكية - فيرجينيا في العام 2010.
وحصلت على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

شغلت عدة مناصب في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى تاريخه. حيث عملت كمحلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)، وعملت محلل مالي رئيسي للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٠). وتشغل حالياً منصب رئيس قسم إدارة المحفظة – دائرة الاستثمار بالأسهم (٢٠١٠– وحتى تاريخه).

كما تعمل الآنسة شادن الحجي بتقديم محاضرات في شهادة الـ CFA لدى أحد مراكز التدريب المعتمدة في الأردن.
– عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الأردن(CFA Society/ Jordan).
– عضو في مجموعة من اللجان المشكلة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

كما أن الآنسة شادن الحجي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠

ولد بتاريخ ١٩٨٢/٤/٠٧. حاصل على درجة البكالوريس في المحاسبة من جامعة اليرموك عام ٢٠٠٤، حاصل على شهادة محاسب إداري معتمد (CMA) من (Institute of Management Accountants – IMA) عام ٢٠١٤، حاصل على شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) من (American Institute of Certified Public Accountant – AICPA) عام ٢٠١٨.
حاصل على شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولي (DipIFR) من (Association of Chartered Certified Accountants – ACCA) عام ٢٠١٩.
عضو مجلس إدارة سابق في بنك الاتحاد للفترة من تشرين الثاني ٢٠١٧ ولغاية تشرين الثاني ٢٠١٩.
عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الأردنية للصحافة والنشر – الدستور للفترة من نيسان ٢٠١٧ ولغاية تشرين الثاني ٢٠١٧
رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة من حزيران ٢٠٠٦ ولغاية كانون الأول ٢٠١٨
رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق الاستثمار من كانون الثاني ٢٠١٩ ولغاية الآن
محاضر غير متفرغ في مركز مورغان إنترناشينال عمّان.

كما أن السيد مؤنس عبدالعال عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.

١١- شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية: ٢٠١٨/٩/٤ وحتى تاريخ ٢٠١٩/٤/٣

وتمثلها سعادة السيدة ريم ناصر محمد الصالح

ولدت بتاريخ ١٩٨٨/١١/٩، حصلت على شهادة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال تخصص تمويل وتسويق من الجامعة الأمريكية في الشارقة – الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٠، وحصلت على شهادة الإقراض التجاري من بنك باركليز (٢٠١١– ٢٠١٣) – الخدمات المصرفية للشركات وتشمل شركات كبرى متعددة الجنسيات، وحصلت على شهادة استراتيجيات الاستثمار في إدارة الثروة العائلية، أكاديمية نكست جينيريشن، من بنك يو بي إس (UBS) في سويسرا.

الخبرات العملية
– شريك في ملكية شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة حالياً.
– تدير السيدة ريم حالياً محفظة الاستثمار وإدارة الأصول في الشركة القابضة.
– تشارك بنشاط في عمليات التطوير والتشغيل للشركات التابعة للشركة القابضة التي تعمل في القطاعات الغذائية والصناعية والمالية.

– عملت في الخزينة والأسواق العالمية – دويتشه بنك (٢٠١١).
– عملت مديرة تطوير الأعمال الجديدة – تومسون رويترز (٢٠١٤– ٢٠١٧).

١٢- سعادة السيد مهند شحاده خليل خليل
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٩/١٢/٢٢

ولد بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٥، حصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من «جامعة لونكولن» الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤، حصل على شهادة بكالوريوس في علوم الحاسوب «جامعة لونكولن» الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢.
يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة الاستثمارات الحكومية (غير متفرغ)، لديه خبرة ٢٣ عاماً في المؤسسات المالية والاستثمارية في كلا القطاعين العام والخاص، يتخللها مجموعة من الأدوار القيادية في كل من الأردن، لبنان، مصر، فلسطين، خدم مهند لمدة عامين كوزير الدولة لشؤون الاستثمار وسبقها سنة وثمانية شهور كرئيس دائرة الاستثمار في مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني.

أدوار قيادية في مؤسسات مميزة في المجتمع المحلي، بنك إتش إس بي س HSBC في إدارة الخدمات المصرفية المباشرة، الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة كمدير عام لفرعي الأردن وفلسطين لمدة 4 أعوام.

مهارات مميزة في إدارة المنظمات الكبرى في كلا القطاعين العام والخاص، إدارة الأعمال والعلاقات السياسية، مهارات تفاوض مع الشركات الدولية، التخطيط الاستراتيجي، إدارة المخاطر، إدارة الثروات، محاور ومتحدث في مختلف المؤتمرات المحلية والإقليمية. كفاءة ومهارة في مجال إدارة التغيير، تحسين الإيرادات والأرباح. إضافة إلى التركيز على معايير الأداء المميز والخدمات النوعية.

١٣- سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية: ٢٠١٦/٤/١٠ ولغاية تاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠.

ولد بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٢، حصل على شهادة ماجستير علوم مالية ومصرفية عام ٢٠١٥ من جامعة Sorbonne University Paris, Abu Dhabi، وحصل على شهادة بكالوريوس علوم حاسوب عام ١٩٨٥ من جامعة Utah State University, USA.

وقد شغل السيد نبيل مشحور منصب نائب الرئيس التنفيذي للتمويل والتخطيط في مصرف الهلال، ونائب الرئيس الأول للبنك العربي، وعضو مجلس إدارة شركة فيزا الأردن من تاريخ ٢٠٠٨–٢٠٠٩، وعضو مجلس إدارة شركة النسر العربي للتأمين من تاريخ ٢٠٠٨–٢٠٠٩. ويعمل حالياً مستشاراً مصرفياً.

كما أن السيد نبيل مشحور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي.

(٣/ب): أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

١- السيد سيزر هاني عزيز قولاجن
المدير العام
– تاريخ التعيين: ٢٠١٥/٠٤/٠١.
– تاريخ الميلاد: ١٩٦٤/٠٨/٢٢.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩) .

الخبرات العملية:
– نائب مدير عام – بنك الإسكان للتجارة للتمويل – (٢٠١٢ – ٢٠١٥).
– مساعد مدير عام – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠٠٨ – ٢٠١٢).
– رئيس تنفيذي – شركة أبرام للاستثمار الصناعي والتجاري/ المملكة العربية السعودية – (٢٠٠٦– ٢٠٠٨).
– مساعد مدير عام – البنك السعودي الأمريكي (سامبا) – (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦).
– مدير رئيسي – شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية – (١٩٩٩ – ٢٠٠٤).
– المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – (١٩٨٩ – ١٩٩٧).

٢- السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
نائب المدير العام للعمليات والدعم
- تاريخ التعيين : ٢٠٠٤/٠٧/٠١ .
- تاريخ الميلاد : ١٩٧٣/٠٣/١٧ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام (٢٠١٢) .

الخبرات العملية:
– مديراً لخدمات العملاء والمنتجات – شركة دي إتش أل العالمية منذ عام (١٩٩٥ – ٢٠٠٤).

٣- السيد رامي «محمد جواد» فؤاد حديد
نائب المدير العام للأعمال المصرفية
– تاريخ التعيين : ٢٠٠٩/٠٩/١٠ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٦٩/٠٢/٢٨ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية عام (١٩٩٢) .
– درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٨) .
– شهادة المحاسب القانوني الأمريكي / نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩) .

الخبرات العملية:
– مدير إدارة أعمال الشركات – كابيتال بنك – (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) .
– بنك الإسكان للتجارة و التمويل / البحرين – (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) .
– بنك BNP PARIBAS/ البحرين – (١٩٩٩ – ٢٠٠٢) .
– بنك المؤسسة العربية المصرفية / نيويورك – عام (١٩٩٩) .
– WHINNEY MURRAY & CO– (١٩٩٥ – ١٩٩٦) .
– UNITED TUBE PACKAGING INDUSTRY CO.LTD– عام (١٩٩٤) .
– WHINNEY MURRAY & CO – (١٩٩٢ – ١٩٩٣) .

٤- السيد محمد علي محمد القرعان
مساعد مدير عام الائتمان
– تاريخ التعيين : ٢٠٠٧/٠٦/١٩ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧١/١٠/٢٠ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (١٩٩٥) .

الخبرات العملية:
– بنك الإنماء الصناعي – (٢٠٠٣– ٢٠٠٤) .
– شركة دار الخبرة للإستشارات – (٢٠٠٢– ٢٠٠٣) .

– الشركة الأردنية لضمان القروض – (٢٠٠٠– ٢٠٠٢) .
– البنك العقاري المصري – (١٩٩٧– ٢٠٠٠) .
– شركة العارية الدولية – (١٩٩٦– ١٩٩٧) .

٥- السيد سليم نايف سليم صوالحة
مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
– تاريخ التعيين : ٢٠١٦/٠٣/٠١ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٥/٠٩/٢٠ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (١٩٩٧) .
– درجة الماجستيرفي إدارة الأعمال والتسويق والمشاريع الصغيرة من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠١)

الخبرات العملية:
– المدير الاقليمي – فيزا انترناشونال– الأردن والعراق وفلسطين – (٢٠١٤– ٢٠١٦) .
– مدير الفروع المحلية – بنك الإتحاد – (٢٠٠٨– ٢٠١٤) .
– مدير فرع – Wachovia Bank – (٢٠٠٧–٢٠٠٨) .
– مدير فرع – Washington Mutual – (٢٠٠٤– ٢٠٠٨) .

٦- السيد عبدالله محفوظ ثيودور كشك
مساعد مدير عام المالية
– تاريخ التعيين : ٢٠١٥/٠٦/١٤ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٦٧/٠٨/٠٥ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٠) .
– محاسب قانوني (CPA) عام (١٩٩١) .

الخبرات العملية:
– مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الإتحاد (الأردن) – (٢٠٠٩ – ٢٠١٥) .
– مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) – (٢٠٠٣ – ٢٠٠٩) .
– مدير أول إستشارات مالية لدى شركة آرثر آندرسن (المملكة العربية السعودية) – (١٩٩٣ – ٢٠٠٣) .
– محاسب لدى شركة شريدر بورتير الهندسية (أمريكا) – عام (١٩٩٢) .

٧- السيد وائل «محمد يوسف» عارف رابيه
مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
– تاريخ التعيين : ٢٠١٤/٠٨/٢٤ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٧/١١/٠٧ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام (١٩٩٩) .
– درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام (٢٠٠٤) .

الخبرات العملية:
– بنك المؤسسة العربية المصرفية – (٢٠٠٦ – ٢٠١٤) .
– البنك الأهلي الأردني – (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) .
– بنك الأردن – (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) .

٨- السيد أنس ماهر راضي عايش
المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
– تاريخ التعيين : ٢٠١٧/١١/١٢ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٩/١٠/١٢ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الإقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام (٢٠٠١) .

الخبرات العملية :
– مدير أول ، رئيس استثمار – بنك صفوه الإسلامي – (٢٠١١– ٢٠١٧) .
– مدير دائرة الخزينة – بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) – (٢٠٠٧– ٢٠١١) .
– مدير دائرة الخزينة – بنك الاستثمار العربي الأردني (الأردن) – (٢٠٠٦– ٢٠٠٧) .
– مسؤول دائرة الخزينة – بنك سوستيه جنرال (الأردن) – (٢٠٠٥– ٢٠٠٦) .
– بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات و التمويل) – (٢٠٠١ – ٢٠٠٥)

٩- السيد محمود إبراهيم محمود محمود
مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
– تاريخ التعيين: ٢٠١٣/٠٥/٢٦.
– تاريخ الميلاد: ١٩٨٠/٠٨/١٠.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور – الهند عام (٢٠٠٢).
– درجة الماجستير في المحاسبة ونظم المعلومات (MSC.AIS) من جامعة كينجستون – لندن عام (٢٠٠٧).
– مدقق أنظمة الضبط الداخلي معتمد CICA مؤسسة الرقابة الداخلية – نيو جيرسي – الولايات المتحدة – عام (٢٠٠٨).
– خبير امتثال معتمد من الأكاديمية الدولية للإدارة المالية CCP (Certified Compliance Professional) – عام (٢٠١١).

الخبرات العملية:
– مسؤول وحدة الامتثال – بنك الأردن – (٢٠٠٩– ٢٠١٣).
– مشرف تدقيق – شركة الأخوة لتدقيق الحسابات – أعضاء في INPECT – (٢٠٠٧– ٢٠٠٩).
– رئيس فريق – مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والاستشارات – (٢٠٠٢– ٢٠٠٥).

١٠- السيد أجود شرف الدين علي الروسان
المدقق العام
– تاريخ التعيين : ٢٠١٧/٠٤/٠٢.
– تاريخ الميلاد : ١٩٦٩/٠٨/١٨ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب / سوريا عام (١٩٩٢).
– درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (١٩٩٧).
– شهادة (CPA) مدقق حسابات معتمد من مجلس المحاسبين في ولاية الينوي – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩) .
– شهادة (CISA) مدقق نظم معلومات معتمد من جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات – الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠١) .

الخبرات العملية :
– رئيس التدقيق الداخلي – بنك ستاندرد تشارترد – الأردن – (٢٠١٦ – ٢٠١٧).
– رئيس التدقيق الداخلي – بنك الأردن دبي الإسلامي – (٢٠٠٩ – ٢٠١٦).
– مدير مراجعة الاداء والمخاطر – جهاز أبو ظبي للمحاسبة – (١٩٩٧ – ٢٠٠٩).
– محلل موازنات – دائرة الموازنة العامة – وزارة المالية – (١٩٩٣ – ١٩٩٧).

١١- السيد زاهر «محمد فاروق» ذيب معلا
المدير الإقليمي لفروع فلسطين
– تاريخ التعيين: ٢٠١٨/٠١/٢١.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧٨/٠٣/٠١.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال/ Marygrove College – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩).

الخبرات العملية:
– مدير دائرة أصول الأفراد – نائب رئيس – البنك العربي – (٢٠٠٧ – ٢٠١٨).
– Personal Financial Representative – Washington Mutual Bank – (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧).
– Personal Banker – JP Morgan Chase – (٢٠٠٢ – ٢٠٠٦).
– Financial Advisor–UBS Bank - (٢٠٠٠–٢٠٠٢).

١٢- السيد منير «محمد جمعه» أحمد المحتسب
المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات
– تاريخ التعيين: ٢٠١٨/١١/٢٦.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧١/١٢/٢٢.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الحاسوبية من جامعة عمّان الأهلية عام (١٩٩٤).

الخبرات العملية:
– مديراً لدعم الحلول – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠٠٤ – ٢٠١٨).
– البنك السعودي للاستثمار – (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤).
– بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (١٩٩٥ – ٢٠٠٠).

١٣- السيد وحيد درويش محارب حيمور
مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون
– تاريخ التعيين: ٢٠١٧/٠٦/٠١.
– تاريخ الميلاد: ١٩٦٤/٠٨/٠٣.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الزيتونة عام (٢٠١٢).
– دبلوم سنتين في العلوم المالية والمصرفية من كلية المجتمع العربي (١٩٨٨).

الخبرات العملية:
– مدير مركز التسويات واسترداد الديون – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (١٩٨٩ – ٢٠١٧).

١٤- السيد مازن عبد السلام محمود الخطيب
مدير دائرة المخاطر(اعتباراً من ٢٠٠٤/٠٦/٢٢ ولغاية ٢٠١٩/١١/٢٠)
– تاريخ التعيين: ٢٠٠٤/٠٦/٢٢.
– تاريخ الميلاد: ١٩٥٩/١١/٢٠.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد عام (١٩٨٢).

الخبرات العملية:
– مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان – بنك الاتحاد للادّخار والاستثمار (١٩٩٥– ٢٠٠٤).
– مفتش داخلي – البنك العقاري العربي المصري (١٩٩٢– ١٩٩٥).
– مدقق حسابات داخلي – بيت التمويل الكويتي – (١٩٨٦– ١٩٩٠).
– مدقق حسابات – المكتب الكويتي لتدقيق الحسابات (ارثر ويونج) – (١٩٨٢ – ١٩٨٦).

١٥- الآنسة غادة محمد فرحان حلوش
أمين سر مجلس الإدارة (اعتباراً من ٢٠٠٤/٠٤/٢٥ ولغاية ٢٠١٩/٠٤/٣٠)
– تاريخ التعيين: ٢٠٠٤/٠٤/٢٥.
– تاريخ الميلاد: ١٩٥٩/١١/٢٦.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الآداب من الجامعة الأمريكية عام (١٩٨٣).

الخبرات العملية:
– مساعد مدير دائرة المشاريع في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (١٩٨٤ – ٢٠٠٤).
– نائب المدير العام للبنك التجاري الأردني لغاية ٢٠١٦/١٢/٣١.
– أمين سر مجلس الإدارة تم تكليفها اعتباراً من ٢٠١٧/٠٤/١٧ وتم تثبيتها اعتباراً من ٢٠١٧/٠١/٠١ و لغاية ٢٠١٩/٤/٣٠.

أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام:

– استقالة السيد نبيل زكي جورج مشحور من عضوية مجلس الإدارة كعضو مستقل بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٣٠.
– استقالة الآنسة غادة محمد فرحان حلوش/ أمين سر مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٩/٠٤/٣٠.
– استقالة السيد مازن عبد السلام محمود الخطيب/ مدير دائرة المخاطر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠.

(٤): أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم لمن تشكل نسبة ملكيتهم ١٪ فاكثر مقارنة مع السنة السابقة، والمستفيد النهائي للمساهمات:

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المملوكة									
				كما في ٢٠١٩/١٢/٣١	النسبة ٪				كما في ٢٠١٨/١٢/٣١	النسبة ٪			
١	شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة	سعودية	ريم بنت ناصر بن محمد الصالح بنسبة ٢٥٪ نورة بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪ مها بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪ ساره بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪	٣١,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٪				٣١,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٪			
٢	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	نفسه	٢٣,٨٠٨,٠٢١	١٩,٨٤٪				٢٣,٨٠٨,٠٢١	١٩,٨٤٪			
٣	شركة الأردن الأولى للاستثمار	أردنية	أ – ميشيل فايق إبراهيم الصايغ بنسبة ٢٠,٤٦٥ ب – البنك التجاري بنسبة ٩,٩٦٪ ج – نازي توفيق نخلة القبطي بنسبة ٨,٠٠٠ د – فارس ميشيل فايق الصايغ بنسبة ٨,٠٠٠ ه – شركة الأصباغ الوطنية القابضة المحدودة بنسبة ٦,٧٢٠ و – فائق ميشيل فايق الصايغ بنسبة ٥,٦٩١ ز – كلارا عبد النور نايف عبد النور بنسبة ٥,١٩٠ ح – شركة التجمع المتحدة العقارية بنسبة ٢,٩٩٨ ط – عبد النور نايف عبد النور عبد النور بنسبة ٢,٦١٦ ي – عبير فريد عيسى اغابي بنسبة ٢,٣٠٩ ك – شركة الصناعات الوطنية بنسبة ٢,٠٠٠ ل – شركة السعود المحدودة بنسبة ١,٩٣٤ م – المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسبة ١,٩٠٠ و شركة السعود للاستثمار بنسبة ١,٤٩٤ ن – فهد بن عبدالله بن حسن المديان بنسبة ١,٤٢٣	١٤,٧٤١,٨٧٢	١٢,٢٨٪				١,١٩٩,٩٩٨	٨,١٤٪	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٤,٧٤١,٨٧٢	١٢,٣١٪	١,١٩٩,٩٩٨	٨,١٤٪	بنك الاستثمار العربي الأردني
									١,٢٥٠,٠٠٠	٨,٤٨٪	بنك الاتحاد			١,٢٥٠,٠٠٠	٨,٤٨٪	بنك الاتحاد
٤	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	أردنية	نفسه	١٢,٨٣٨,٧٩٦	١٠,٧٠٪				١٢,٨٤٤,٦٨٧	١٠,٧٠٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٥	إبراهيم فائق إبراهيم الصايغ	أردنية	نفسه	١٢,٠٨٩,٠١١	١٠,٠٧٪				١٢,٠٨٩,٠١١	١٠,٠٧٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٦	سامر سليم فايق الصايغ	أردنية	نفسه	٦,٨٩٤,٠٤٨	٥,٧٤٪				٦,٨٩٤,٠٤٨	٥,٧٤٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٧	سامي سليم فايق الصايغ	أردنية	نفسه	٣,٦٢٨,٥٩٠	٣,٠٢٪				٣,٦٢٨,٥٩٠	٣,٠٢٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٨	سمر سليم فايق الصايغ	أردنية	نفسها	١,٨١٤,٢٩٦	١,٥١٪				١,٨١٤,٢٩٦	١,٥١٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٩	شركة الأصباغ الوطنية القابضة	أردنية	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ بنسبة ٣٣,٣٣٪ إبراهيم فائق إبراهيم الصايغ بنسبة ٣٣,٣٣٪ سامر سليم فايق الصايغ بنسبة ٣٣,٣٣٪	١,٦٥٦,٦٤١	١,٣٨٪				١,٦٥٦,٦٤١	١,٣٨٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
١٠	نهى ميشال موسى حداد	أردنية	نفسها	١,٢٩٥,٩٢٦	١,٠٧٪				١,٢٩٥,٩٢٦	١,٠٧٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

(أ/٥): الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطاته*:

البيان	٢٠١٩	٢٠١٨
حصتنا السوقية/ تسهيلات	٢,٧٠٪	٢,٨٤٪
حصتنا السوقية/ ودائع	٢,٣٧٪	٢,٣٩٪
حصتنا السوقية/ موجودات	٢,٥٤٪	٢,٦٤٪

* لفروع الأردن فقط.

(ب/٥): التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كابيتال إنتلجنس للتصنيف:

تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (قصير الأجل)	B	مخاطر سيادية (قصير الأجل)	B
تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (طويل الأجل)	B+	مخاطر سيادية (طويل الأجل)	B+
تصنيف المتانة المالية	bb-	الوضع المستقبلي	متزن
تصنيف الدعم الاستثنائي	متوسط		

(٦): لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون ١٠٪ فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

(أ/٧): لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

(ب/٧): لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها من قبل أي من المنظمات المحلية أو الدولية.

(أ/٨): لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

(ب/٨): معايير الجودة الدولية:

- في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك فقد تم خلال عام ٢٠١٩ الاستمرار في تطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني والذي له الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية.
- تم استكمال تطبيق مشروع COBIT للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال.
- تم تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DSS مما يزيد من مستويات الحماية على أنظمة البطاقات.
- تم الحصول على شهادة الأيزو ISO/IEC 27001: 2013 في مجال أمن المعلومات التي تعزز تصميم وتنفيذ مجموعة شاملة وفعالة لضوابط أمن المعلومات التي تنطبق على العمليات والتكنولوجيا المستخدمة في البنك والأفراد.
- جاري العمل على تطبيق قانون اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR وهو قانون صادر عن الاتحاد الأوروبي وحسب تعليمات البنك المركزي الأردني الذي يمثل مجموعة من القوانين والضوابط تتعلق بخصوصية العملاء.
- جاري العمل على تطبيق الضوابط الأمنية والرقابية الصادرة عن شركة سويفت وحسب تعليمات البنك المركزي الأردني SWIFT Customer Security Program والتي تهدف إلى توفير نظام كفء وآمن من تهديدات الاختراقات التي قد تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية.

(٩): الهيكل التنظيمي للبنك وعدد موظفيه وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب للموظفين:

أ - الهيكل التنظيمي للبنك:

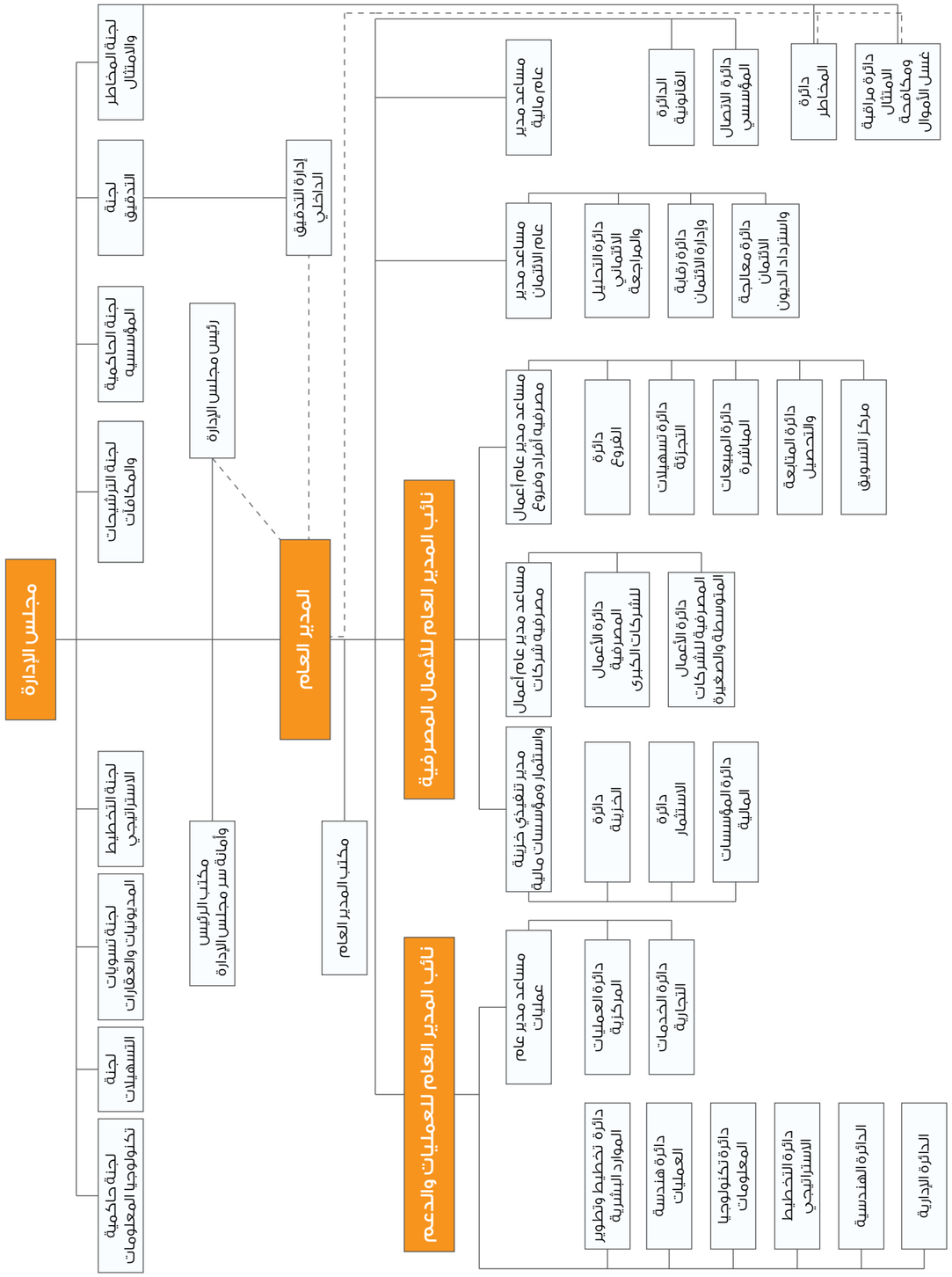

ب- عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	العدد		العدد		المجموع	النسبة ٪
	ذكور	النسبة ٪	إناث	النسبة ٪		
دكتوراة	١	٠,١٢	٠	٠,٠٠	١	٠,١٢
ماجستير	٥٤	٦,٢٣	٢٢	٢,٥٤	٧٦	٨,٧٧
دبلوم عالي	٢	٠,٢٣	١	٠,١٢	٣	٠,٣٥
بكالوريوس	٣٦٦	٤٢,٢١	٢١٣	٢٤,٥٧	٥٧٩	٦٦,٧٨
دبلوم سنتين	٣٢	٣,٦٩	٣٨	٤,٣٨	٧٠	٨,٠٧
دبلوم سنة	١	٠,١٢	١٧	١,٩٦	١٨	٢,٠٨
توجيهي ناجح	١٤	١,٦١	١١	١,٢٧	٢٥	٢,٨٨
أقل من توجيهي	٩٥	١٠,٩٦	٠	٠,٠٠	٩٥	١٠,٩٦
المجموع	**٥٦٥**	**٦٥,١٧**	**٣٠٢**	**٣٤,٨٣**	**٨٦٧**	**١٠٠,٠٠**

ج- برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك:

الدورات التدريبية الداخلية و الخارجية من الفترة ٢٠١٩/١/١ لغاية ٢٠١٩/١٢/٣١				
	عدد الدورات	عدد المشاركين	ذكور	اناث
معهد الدراسات المصرفية	٨٢	٢٥٥	١٥٦	٩٩
معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، ندوات) داخل الأردن	١٠٥	٢٢٦	١٤٩	٧٧
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)	١٠٤ (مكرر)	٢٢٤٩ (مكرر)	١٤٦٤	٧٨٥
الدورات التدريبية (خارج الأردن)	٥	٧	٦	١
المؤتمرات والندوات خارج الأردن/ الإدارة العليا	٢	١	١	–

- تم في مركز التدريب الداخلي التابع للبنك عقد (١٠٥) دورة استفاد منها (٢٢٤٩) موظف وموظفة (مكرر).
- وكذلك تمت المشاركة الفعالة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية والتي بلغ عددها (٨٢) دورة، وتم ومشاركة٢٢٦ من موظفينا في اتحاد المصارف العربية وغيرهم من المراكز المميزة وعلى مستوى من السمعة والكفاءة والمراكز المتخصصة بتطوير المهارات.
- كما قمنا بتوزيع (٧٠) طالباً وطالبة من خريجي الجامعات الأردنية على فروعنا لتدريبهم للمساهمة الفعالة والشراكة في تنمية المجتمع المحلي.

(١٠): المخاطر التي يتعرض لها البنك

– مخاطر الائتمان: تعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية الحالية والمحتملة الناتجة عن عدم قدرة المقترض أو الطرف الآخر (counterparty) لدى البنك على الوفاء بشروط القرض كاملة وفي المواعيد المحددة والتي تتأثر بها إيرادات البنك.

– مخاطر السوق: هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.

– مخاطر السيولة: وتعرف بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمين وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM.

– مخاطر التشغيل: هي خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي.

– مخاطر الامتثال: هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة الناشئة عن عدم امتثال البنك ومخالفته/ انتهاكه للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والمواثيق والأنظمة المصرفية، المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، بما في ذلك إجراءات وسياسات البنك الداخلية، وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

– مخاطر أمن المعلومات: تعرف مخاطر أمن المعلومات بأنها الخسائر أو الآثار السلبية التي يكمن أن يتعرض لها البنك نتيجة للاعتداءات الداخلية أو الخارجية التي تهدد معلوماتة سواء كانت إلكترونية أم ورقية.

(١١): الإنجازات التي حققها البنك مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال السنة المالية:

قطاعات الأعمال المصرفية:

قطاع الشركات:

يعتبر قطاع الشركات من قطاعات الأعمال الأساسية في البنك التجاري، ويساهم بشكل كبير في تحقيق الإيرادات والأرباح. يشكل قطاع الشركات نسبة مهمة من (القطاع الخاص) والذي يعتبر المحرك الأساس للاقتصاد، حيث تبلغ تعاملات (القطاع الخاص) مع البنوك نسبة تزيد عن ٩٠٪ من إجمالي التعامل في نشاطي الودائع والتسهيلات.

يقوم قطاع الشركات والذي يشمل (الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة) بدور هام في تحقيق استراتيجية البنك (بنك مهيأ للنمو) وذلك من خلال دراسة السوق، واستكشاف الفرص فيه، والعمل على استغلالها بما يتناسب مع الإمكانات المتاحة والمتوفرة لديه، وبما يتوافق مع سياسات البنك وتعليمات السلطات الرقابية. خلال العام ٢٠١٩ قام قطاع الشركات بعدة إنجازات أبرزها:

– تعزيز نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وبشكل متوازن، وزيادة حصة البنك السوقية منها وذلك من خلال منح التسهيلات للعملاء ضمن قطاعات مستهدفة منها: قطاعات النقل، والطاقة، والصناعة، والمقاولات، وشركات التمويل وغيرها.
– متابعة تطورات السوق وخاصة ما يتعلق منها بتغيرات أسعار الفائدة بهدف مواكبة السوق المصرفي والمحافظة على الوضع التنافسي للبنك، وتحقيق أفضل العوائد للبنك بمخاطر مقبولة.
– تحسين جودة محفظة التسهيلات الائتمانية من خلال العمل على معالجة (هيكلة/ جدولة) عدد من الحسابات للخروج منها تدريجياً وبالتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة.
– تطوير إجراءات العمل من خلال:
- استخدام نظام ائتماني جديد في تحليل بيانات العملاء.
- رفع كفاءة الكادر الموظفين، من خلال التركيز على التدريب وإشراك الموظفين في الدورات المتخصصة.

قطاع التجزئة:

يعتبر قطاع الأفراد المصدر الأول من مصادر التمويل في البنك، حيث يقوم القطاع باستقطاب ودائع العملاء من الأفراد والتي تشكل النسبة الأبرز من الودائع، كما تشكل التسهيلات الممنوحة لقطاع الأفراد نسبة مهمة من التوظيفات. وإضافة إلى أنشطة الودائع والتسهيلات، يقوم قطاع الأفراد بتقديم حزمة واسعة من الخدمات المصرفية لعملاء البنك عن طريق مختلف قنوات تقديم الخدمات (الإلكترونية منها والتقليدية)، بما يساعد على ترسيخ الصورة الذهنية للبنك لدى العملاء كبنك شامل يقدم لعملائه كافة الخدمات المصرفية المتطورة والتي يحتاجونها وبالطريقة التي تناسب احتياجاتهم، وبأسعار منافسة في السوق المصرفي.

خلال العام ٢٠١٩ خطا البنك التجاري في مجال الخدمات المصرفية المقدمة لقطاع الأفراد خطوات مهمة نحو تعزيز استراتيجيته (بنك مهيأ للنمو) من خلال التوسع والانتشار الجغرافي في عدد كبير من المناطق سواء عن طريق افتتاح فروع في مناطق عدة من المملكة (فروع تقليدية وفروع إكسبرس (وهي فروع تقدم خدمات محددة لقطاع الأفراد بأوقات دوام مرنة)، حيث بلغت شبكة الفروع لدينا ٣٢ فرع تغطي كافة أنحاء المملكة، كذلك قام البنك من خلال قطاع الأفراد بالتوسع والانتشار (في شبكة الصرافات الآلية) من خلال تركيب عدد كبير من الصرافات الآلية (في عدة مناطق)، وقد بلغ عددها ٦٥ صرافاً آلياً/ داخل الأردن مع نهاية العام.

كذلك قام القطاع باستهداف (فئات عديدة من المجتمع) مرسخاً ومعززاً استراتيجية الشمول المالي والتي تنادي بها هيئات رسمية واقتصادية عدة، أضف إلى ذلك تقديم القطاع لمنتجات جديدة أو تطوير منتجات قائمة والتعديل على مزاياها بما يتناسب مع احتياجات السوق، ويلبي متطلبات العملاء، (وقد انعكست هذه الإجراءات على أداء ونتائج أعمال البنك بشكل مباشر، فقد نمت ودائع الأفراد لدى البنك بنسبة ١,٥٥% عن بداية العام، من ضمنها أرصدة حسابات التوفير والتي نمت بنسبة ٧,١٢%). ومن ضمن الإنجازات التي قام بها قطاع الأفراد هذا العام (على مستوى دوائره المختلفة) ما يلي:

المتابعة والتحصيل:
– تفعيل نظام التحصيل بشكل كامل، وقد أدى هذا الإجراء إلى خفض نسبة الديون غير العاملة لتسهيلات قطاع التجزئة.

القنوات الإلكترونية:
– تركيب عدد من الصرافات الآلية في مناطق مستهدفة من المملكة (الأشرفية، شفا بدران، محطة السلام).
– إطلاق وتطوير مزايا عدد من الخدمات منها:
• الإصدار الفوري للبطاقات في كافة الفروع.
• الإيداع النقدي عن طريق الصراف الآلي في عدد من الفروع.
• خدمة إصدار بطاقة YELO من الفروع Instantly.
• خدمة Cash Back على بطاقات World + Visa Infinite.
• تحويل معالجة حركات بطاقات World + Visa Infinite إلى ماستركارد.
• إطلاق حملة تسديد الفواتير من خلال e–FAWATEERcom.
• تعديل حدود السحب النقدي.
• رسائل قصيرة جديدة على الحساب.
• Visa pin Management.

دعم الفروع:
– تطوير إجراءات العمل (تعديل جدول العهد والأرقام السرية، استحداث اتفاقية مستوى الخدمة، تطبيق نظام التواقيع الجديد، تطبيق نظام الخزنة الجديد، إلغاء آلات التشيكر من الفروع، وإلغاء آلات الطوابع البريدية وتسوية حساباتها، تعديل آلية الرد على شيكات المقاصة الواردة ECC بالاعتماد على تصنيف العميل).
– افتتاح فرع ضاحية النخيل (أول تجاري إكسبرس)، وافتتاح فروع (ضاحية الياسمين، المدينة الرياضية)، والانتهاء من تجهيز فرع أبو السوس (تجاري إكسبرس).

المبيعات المباشرة:
– تدريب الموظفين على أساليب البيع المختلفة والتفاعل مع العملاء.
– رفع كفاءة الموظفين بخدمة العملاء مما انعكس إيجابياً على عدد الشكاوي وأدى لخفضها.
– تعزيز صورة البنك التجاري لدى العملاء من خلال التركيز على النشاط التسويقي والترويجي للبنك.

تطوير المنتجات:
تطوير وإضافة مزايا لعدد من المنتجات منها:
– طرح خدمة التقسيط المريح على بطاقات الفيزا.
– الاسترجاع النقدي على Visa Infinite وعلى World.
– تعديلات على خدمة كشف الحساب الإلكتروني، وطرح حملة مبيعاتي.

تسهيلات التجزئة:
– تعديل أسعار الفوائد على القروض الشخصية.
– خدمة الراتب المقدم.

التسويق:
إطلاق حملات ترويجية وتنشيطية لعدد من منتجات وخدمات البنك منها: (قروض المتقاعدين، قروض السيارات، تجاري توفيري، القروض السكنية للمغتربين، بطاقة U الائتمانية، تعديل مزايا القرض الشخصي (تعديل على الفائدة)، السحب على الجائزة الكبرى لحسابات التوفير، وتغطية السحب بحضور جماهيري وإعلامي واسع، مضاعفة الرصيد مع خدمة التوفير الآلي، افتتاح فرع تجاري إكسبرس/ ضاحية النخيل، حملة تفاعلية على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لخدمة التوفير الآلي ولحسابات تجاري توفيري).

قطاع الخزينة والاستثمار:

يقوم قطاع الخزينة بمتابعة أوضاع السوق المصرفي وبيئة الأعمال، وما يعتريها من تطورات والتعامل بمقتضاها، كما ويقوم بالبحث عن أفضل الفرص المتاحة في السوق المصرفي لاستثمار أموال البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين العائد والمخاطر، ويقوم القطاع (من خلال الدوائر المكونة له) بمتابعة نسب السيولة في البنك، وأسعار الفائدة الممنوحة للعملاء (وإجراء التعديل عليها بمقتضى الحال)، كما ويقوم بالأنشطة الخاصة بالعملات الأجنبية والمتاجرة بها، إضافة إلى ممارسة نشاط الاستثمار في السوقين النقدي والمالي، بما يعزز إيرادات البنك ويعمل على تنويع مصادر الدخل، وخفض المخاطر، كذلك يقوم القطاع بمتابعة تعاملاتنا مع المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز العلاقات معها، وبما يضمن يسر سير الأعمال المصرفية للبنك ولعملائه. ومن أبرز ما قام به القطاع في هذا المجال ما يلي:

دائرة الخزينة:
– توظيف الأموال في السوق النقدي وأدوات الدخل الثابت المصدرة من البنك المركزي الأردني بما يعمل على رفد إيرادات البنك دون الإخلال بنسب السيولة.
– المتاجرة والتعامل بالعملات الأجنبية لتنويع مصادر الدخل وزيادة إيرادات البنك منها.
– متابعة التطورات في الأسواق المحلية والعالمية، لضمان قدرة البنك على التعامل مع التغيرات المختلفة فيها.

دائرة الاستثمار:
– أتمتة محفظة الأسهم بالكامل واعتماد التقييم الآلي على النظام مباشرة.
– متابعة أوضاع السوق المالي ومحفظة البنك من الأسهم.

المؤسسات المالية:
– تجديد الاتفاقية مع الصندوق السعودي للتنمية/ خط تمويل الصادرات.
– إنشاء علاقة جديدة مع البنك العربي – الصين.

قطاع الدعم والمساندة:

دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية:

تلتزم دائرة دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية بتطبيق سياسات فعالة تضمن انتقاء أفضل الموارد البشرية ورفد طاقم العمل في البنك بها، من خلال اتباع استراتيجية كفؤة وفعالة في عملية التوظيف، مع الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص عند تطبيق سياسة الاختيار والتعيين. كما وتلتزم دائرة الموارد البشرية في البنك بتطبيق سياسة تطوير الموظفين وتحفيزهم من خلال منحهم الفرص للتقدم لاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية العليا، واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملء هذه الشواغر ومن داخل كادر البنك. وفي الوقت نفسه تقوم الدائرة ببذل أقصى الجهود في تدريب وتأهيل الجيل التالي من الموظفين الذين ستسند إليهم المهام الإشرافية مستقبلاً وحسب خطط الإحلال الوظيفي.

وفي سبيل تقدير الأداء المميز للموظفين، تم تعديل السياسات الخاصة بالترقيات والترفيعات والمزايا المالية والمكافآت من قبل مجلس الإدارة ودخولها حيز التنفيذ، وفي هذا المجال تم ترقية عدد من الموظفين والموظفات لاستلام وظائف أعلى وبما يزيد عن ٦١ موظفاً وموظفة.

وبهدف زيادة الرضا الوظيفي لموظفي البنك وتحقيقاً لاستراتيجية البنك في مجال تطوير الموارد البشرية «بأن يكون البنك التجاري الأردني من البنوك المفضلة في مجال التوظيف» قام البنك إضافة إلى ما تم بيانه، بتقديم مزايا ومنافع أخرى للموظفين، مما انعكس على نسبة الدوران الوظيفي للبنك وبلغت ١٣,٧٪، وهي من النسب الجيدة في السوق المصرفي.

وفي سبيل زيادة وضمان فعالية قنوات الاتصال بين البنك وبين موظفيه تم اعتماد عدة برامج ومشاريع وحملات، من ضمنها (استدراك آراء الموظفين في مشروع صوتك يهمنا، «أنت الأهم» (شهر October للسرطان)، معرض الكتاب، اليوم القصصي)، إضافة لذلك تم طرح استبانات على الموظفين لأخذ رأيهم فيما يتعلق بعدد من الخدمات المقدمة لهم.

ولزيادة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري ولما لعملية التدريب من أهمية، تم التركيز على هذا الجانب بهدف تطوير الموظفين وزيادة المهارات العملية لديهم، مما انعكس بشكل مباشر على الأداء، فخلال العام الحالي تم التركيز على الدورات التي يعقدها مركز التدريب (داخلياً) حيث نفذت فيه (١٠٥) تضمنت (٢٢٤٩) مشاركة، كذلك تمت المشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية بواقع (٨٢) دورة، وبمشاركة (٢٥٥) موظف وموظفة، كما تمت مشاركة ٢٢٦ من موظفينا في دورات اتحاد المصارف العربية، إضافة إلى التحاق الموظفين بدورات تم عقدها من قبل عدد من المراكز المختصة. وفيما يلي ملخص بإعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مبينة حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام ٢٠١٩.

الجهة التي عقدت الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين/ مكرر
مركز التدريب والتطوير الداخلي للبنك التجاري	١٠٤	٢,٢٤٩
معهد الدراسات المصرفية	٨٢	٢٥٥
دورات وبرامج لدى معاهد ومراكز متفرقة	١٠٥	٢٢٦
دورات وبرامج خارج الأردن	٥	٧
المؤتمرات والندوات خارج الأردن (الإدارة العليا)	٢	١

الدائرة الهندسية:

تنبع أهمية الدائرة الهندسية من خلال تواصلها المباشر مع مختلف محطات العمل في البنك، ومع الموظفين فيها، وقد قامت الدائرة الهندسية بعدة إنجازات خلال العام ٢٠١٩ أبرزها:

– تلبية متطلبات محطات العمل المختلفة والمتعلقة بالخدمات البنكية والأعمال اليومية، مع السير بسياسة خفض نفقات البنك الرأسمالية والتشغيلية وترشيدها، والاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق وفورات مالية ومن ضمنها تكلفة الكهرباء، حيث تم إنجاز مشروع الطاقة الشمسية بالكامل.
– الارتقاء بالمظهر الخارجي والداخلي لفروع البنك من خلال الإشراف والتحديث المستمر لفروع ومباني البنك القائمة والفروع المفتتحة حديثاً، وتقديم الدعم اللوجستي لها، إضافة إلى متابعة أجهزة الصرافات الآلية وإجراء التحديثات عليها.
– تحديث أنظمة الأمن والحماية لفروع ومباني البنك (تركيب كاميرات إضافية لمبنى العمليات، ربط أنظمة الإنذار مع محطة الإنذار الجديدة).
– تجهيز مواقع لصرافات آلية خارجية (محطة السلام، شفا بدران، منطقة الأشرفية).
– تلبية متطلبات الأمن والسلامة، والالتزام بمتطلبات الجهات الرقابية في هذا الجانب، إضافة إلى تفعيل أنظمة الأمن والسلامة في عدة مواقع (تطبيق آلية الإخلاء في مبنى الإدارة العامة في حال حدوث حريق، تطبيق متطلبات البنك المركزي فيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي وربطها مع محطات الإنذار، تزويد الجهات الداخلية والخارجية بتسجيل الكاميرات المطلوبة، تفعيل النظام الأمني في فرع أبو السوس، وفرع ضاحية الياسمين).

الدائرة الإدارية:

تقوم الدائرة الإدارية بدور أساسي وفاعل في تلبية متطلبات الأعمال فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والمشتريات، ولمختلف محطات العمل في البنك والموظفين العاملين فيها، من خلال التواصل المباشر والمستمر معهم، وذلك بهدف تهيئة بيئة عمل مريحة وسليمة وآمنة لكافة العاملين في البنك، مع سعي الدائرة المتواصل لضبط وترشيد النفقات بما لا يخل بمستوى الخدمات والمزايا المقدمة، ومن أبرز إنجازات الدائرة خلال العام:

– تقديم الدعم والمساهمة في الإشراف على نقل وتسكين الفروع الجديدة.
– ترشيد وضبط النفقات التشغيلية والرأسمالية من خلال تعزيز الاستخدام الأمثل لموارد البنك وتدوير الأثاث، ومفاوضة الموردين للبنك وملاك العقارات (التي يستأجرها البنك) للحصول على خصومات وأسعار تفضيلية، كما قام البنك باعتماد موردين جدد خلال العام إضافة إلى ما هو موجود، علماً بأن الموردين الجدد الذين تم اعتمادهم خلال العام هم من الموردين المحليين.
– تطبيق خطة الإخلاء الوهمي في البنك.
– تفعيل خطة الطوارىء في فصل الشتاء من خلال إيقاء مناوبات على مدار ٢٤ ساعة لمواجهة الأحوال الجوية وذلك حفاظاً على ممتلكات البنك وسرعة المعالجة.

دائرة هندسة العمليات:

تقوم دائرة هندسة العمليات في البنك التجاري الأردني بعدد من الأنشطة الأساسية الداعمة لكافة محطات العمل في البنك، كما وتعتبر حجر أساس في ضمان تقديم كافة الخدمات المصرفية للعملاء ضمن قواعد العمل المصرفي السليمة، تماشياً مع استراتيجية البنك المتمثلة بأن يكون البنك من البنوك المتميزة في مجال تقديم الخدمات المصرفية.

وتتم عملية إعادة هندسة العمليات من خلال دراسة كافة العمليات المصرفية في البنك وإعادة تصميمها ضمن إطار عملي ممنهج بما يتلاءم مع أفضل الممارسات، وبما يضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمة، وتحقيق وفورات كبيرة في الكلف التشغيلية، بالإضافة إلى تلبية متطلبات الجهة الرقابية في كافة المجالات، ومن أبرز ما قامت به دائرة هندسة العمليات خلال عام ٢٠١٩ ما يلي:

– في مجال السياسات والإجراءات: توثيق سياسات وإجراءات العمل وإعادة تصميم العمليات لمختلف أنشطة البنك بالشكل الذي يضمن تفعيل الضوابط الرقابية عليها وبما يتواءم مع تعليمات الجهات الرقابية، معايير الجودة، وأطر إدارة المخاطر، بالإضافة إلى توحيد النماذج والعقود المستخدمة بالبنك وبما يلبي الجوانب القانونية للتعامل مع العملاء.
– في مجال تنظيم وتطوير العمليات: إعداد الهياكل التنظيمية والأوصاف الوظيفية لمحطات العمل المختلفة بما يتواءم مع تعليمات الجهات الرقابية ومبدأ الفصل في المهام ومتطلبات الأعمال المختلفة، وإعداد اتفاقيات التعامل ومستوى الخدمة ومسارات الإجراءات التي تنظم العلاقة بين محطات العمل المعنية بهذه الخدمات، بالإضافه إلى إدارة عملية تطبيق نظام SharePoint لضمان تسهيل وصول الموظفين إلى المعلومات ومركزتها تحت سقف واحد.
– في مجال أتمتة العمليات المصرفية: كان لهندسة العمليات دور أساسي في مجال الأتمتة الشاملة للعمليات المصرفية لتلبية متطلبات محطات العمل المختلفة في البنك من خلال الدور الفعال لفريق عمل الدائرة بالتعاون مع دائرة تكنولوجيا المعلومات، حيث تم إنجاز العديد من مشاريع أتمتة العمليات بما يضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمات للعملاء ويحسن من البيئة الرقابية الآلية على العمليات المصرفية المختلفة.

دائرة تكنولوجيا المعلومات:

قام البنك خلال عام ٢٠١٩ باستمرار العمل على تلبية متطلبات الأعمال وبما يساهم بتوفير أفضل الخدمات والمنتجات وتمكين العملاء من إنجاز معاملاتهم المصرفية المختلفة بكل سهولة وأمان، وذلك من خلال تطبيق أنظمة جديدة وتطوير الأنظمة القائمة مع الاستمرار بتحديث البنية التحتية، حيث تم خلال عام ٢٠١٩ تطبيق وتحديث مجموعة من الأنظمة والتطبيقات أهمها:

– تحديث النظام البنكي وذلك من خلال تفعيل مجموعة من الأنظمة الفرعية بهدف تحسين وتوفير خدمات وحلول جديدة.
– تحديث وتطوير نظام تجاري موبايل والذي يهدف إلى توفير خدمات بنكية إلكترونية تمتاز بسهوله التعامل وارتفاع درجة الأمان ويحتوي على خدمات متطورة جديدة.
– تحديث وتطوير الصرافات الآلية والذي أدى إلى زيادة حجم المعاملات المصرفية التي تمت من خلال الصرافات الآلية.
– تطوير أنظمة الخزينة والاستثمار لتحقيق الاستراتيجية المتمثلة بأتمتة مختلف الأنظمة والأنشطة.
– تحديث وتطوير منظومة أنظمة الدفع وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
– البدء بالعمل على العديد من المشاريع التي تدعم الخطة الاستراتيجية الخاصة بالتحول الرقمي.

وفي إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك؛ فقد تم خلال عام 2019 تطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني والذي سيكون له الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية، وكما تم أيضاً استمرار العمل على مشروع COBIT للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال وكما تم تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DSS.

قطاع الرقابة:

دائرة المخاطر:

تقوم دائرة المخاطر بتحديد مخاطر البنك وإدارتها، ويشمل نطاق عمل دائرة المخاطر مختلف دوائر وأعمال البنك، وذلك من خلال:

– تطبيق تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بالتعرضات الكبيرة وحدود منح الائتمان، والتعليمات المتعلقة بدائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية.
– تطبيق سياسة مخاطر تسوية عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وإعداد التقارير اللازمة حول ذلك.
– مراجعة وضعية مخاطر المؤسسة والتأكد من أنها تحتوي على كافة المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها البنك ككل.
– الاستمرار في تقييم المخاطر التشغيلية لمختلف دوائر وفروع البنك والتأكد من مدى كفاية وفعالية الإجراءات الرقابية في السيطرة على مختلف هذه المخاطر.
– الاستمرار في تطبيق وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing من خلال تطبيق سيناريوهات مفروضة من قبل البنك المركزي الأردني، إضافة إلى سيناريوهات أخرى خاصة بالبنك تم استحداثها من قبل دائرة المخاطر وبالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك.
– إعداد دراسة عن المؤشرات المالية للبنك مقارنة مع نتائج المتانة المالية للبنوك الأردنية كافة والبنوك النظيرة للبنك في القطاع المصرفي، مع العمل على مراقبة هذه النسب المتعلقة بأداء البنك.
– إعداد الدراسة الخاصة للأعباء التاريخية المالية المتوقعة التي أثرت على البنك لآخر ٣ أعوام.
– تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي (٩) وحسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني واحتساب أثره على وضع البنك.
– التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال لدى البنك من خلال احتساب رأس المال اللازم لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك (ICAAP).
– تطوير وتحديث مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) في البنك وإعداد منظومة التقارير المناسبة لهذه المستويات، والاستمرار في مراقبتها بشكل دوري، وذلك لبيان الانحراف الذي يتم على هذه المستويات، ومدى تأثير ذلك على احتساب أعباء رأس المال.
– احتساب أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة وحسب متطلبات بازل (٣).
– فحص خطة طوارئ السيولة من خلال افتراض سيناريوهات معينة وبالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك.
– تنفيذ فحص شامل لخطة استمرارية العمل Business Continuity plan والخطط المتعلقة بها.
– تقييم المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات والمخاطر السيبرانية على مستوى البنك.
– إجراء اختبارات الاختراقات لجميع الأنظمة والأجهزة الطرفية والشبكية لكشف مواطن الضعف فيها، وتقييم المخاطر، ومدى حصانة الأنظمة ضد الهجمات الإلكترونية من الخارج أو الهجمات من الداخل.
– الحصول على شهادة الآيزو ٢٧٠٠٠ في مجال أمن المعلومات.
– المشاركة بتطبيق تعليمات حاكمية المعلومات والتكنولوجيا فيما يخص عملية إدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات (COBIT 5).
– تطبيق وتفعيل الضوابط الأمنية والرقابية لتقليل المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا وبما يتلاءم مع الإستراتيجية العامة للبنك.
– الإشراف على تطبيق متطلبات قانون اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR).
– الإشراف على تطبيق عدد من التعليمات التالية:
  • التكيف مع المخاطر السيبرانية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
  • أجهزة الصراف الآلي الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
  • برنامج أمن العملاء (CSP) الصادر عن شركة سويفت والبنك المركزي.
– الاستمرار في تدريب ونشر ثقافة المخاطر على كافة المستويات في البنك ولكافة أنواع المخاطر وخطط استمرارية العمل وأمن المعلومات.

الهيكل التنظيمي لدائرة المخاطر:

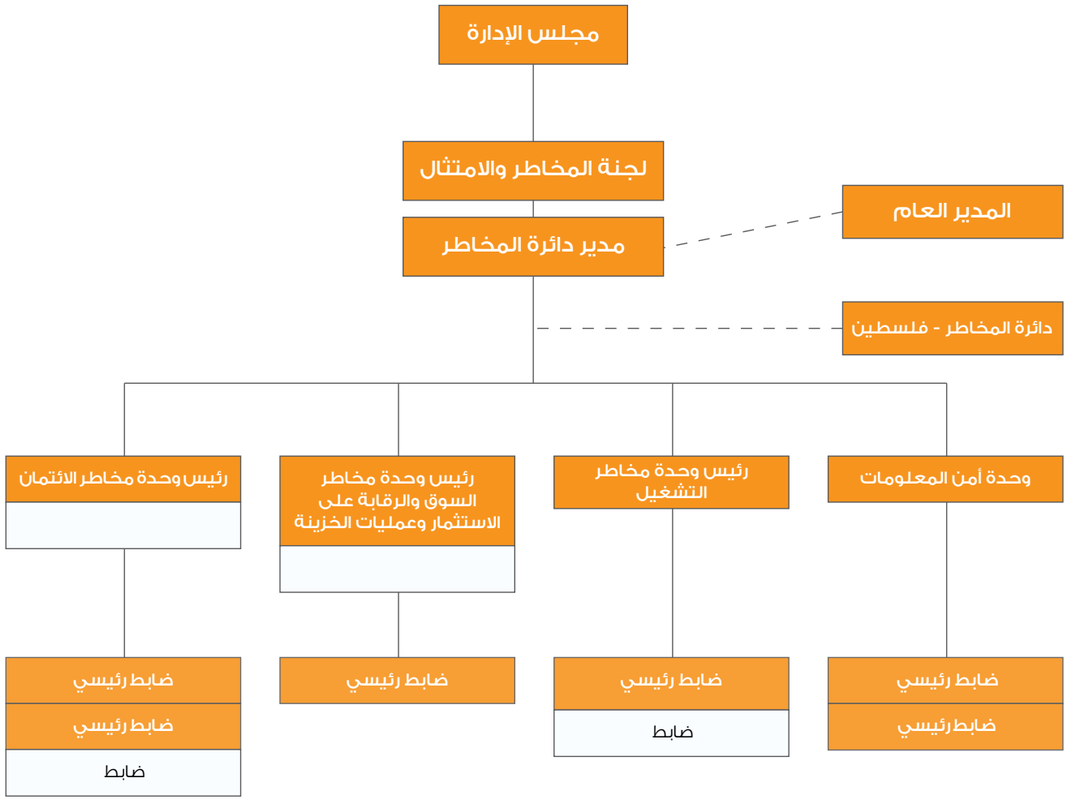

دائرة الامتثال:

تقوم دائرة الامتثال بدور مهم وأساسي في مراقبة ومتابعة مدى التزام البنك بمعايير الامتثال تجنباً لتعرض البنك لمخاطر عدم الامتثال في تعاملاته المصرفية وتجنباً لتعرضه للمخالفات من قبل الجهات الرقابية وذلك من خلال:

– الإفصاحات الدورية: تقوم الدائرة بمتابعة الجهات ذات العلاقة في البنك، وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الواردة للبنك خلال فترة زمنية كافية، والالتزام بالإفصاحات، وتسعى الدائرة لتعزيز دقة البيانات الصادرة عن البنك للجهات الرقابية.
– تطبيق تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ومن أهمها التعامل مع شكاوي العملاء والمعلومات الواردة منها، لما توفره هذه الآلية من معلومات حول النقاط التي يهتم بها العملاء، وتسبب حالة من عدم الرضا لديهم، مما يعني أنه مصدر للتغذية الراجعة المقدمة للعملاء تساعد البنك على تطوير العمل مع وضع الإجراءات الكفيلة بالحد من تكرارها مستقبلاً. وقد عرف نظام التعامل مع الشكاوي (على أنه استجابة المؤسسة لأي خلل أو فشل في عملية تقديم الخدمات للعملاء)، ويوجد لدى البنك وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء، تتبع إدارياً لدائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، وتقوم باستقبال شكاوي العملاء الواردة للبنك من مختلف وسائل التواصل، والعمل على معالجتها، وتعزيز ثقة ورضا العملاء، وتصنيف الشكاوي، وإجراء مختلف الدراسات الكمية والتحليلية، والتحقق من مسببات الشكاوي في الحالات التي تستدعي ذلك، ورفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة والبنك المركزي الأردني.

وقد بلغ إجمالي عدد الشكاوي الواردة للبنك «٢٢٦ شكوى» خلال العام ٢٠١٩، وتركزت الشكاوي في فروع مناطق الوسط، وكانت أبرز موضوعات الشكاوي تتعلق بإجراءات سير العمل، وبعض الأخطاء الفنية، وشكاوي أخرى ترتبط بعدم إدراك العملاء للخدمات، أو عدم صحة طلب العميل، وقد قامت دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال/ وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء بمتابعة موضوعات الشكاوي، والتواصل مع العملاء، والحرص على رضاهم، وتوضيح أي التباس، مع التوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة. وتتعدد طرق التواصل مع العملاء إلا أن الاتصال الهاتفي يعتبر هو الوسيلة الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل عملاء البنك، يليه التواصل من خلال الموقع الإلكتروني.

– إدارة مراقبة الامتثال لدى الفروع الخارجية والتنسيق والتعاون المشترك: تم تعديل الهيكل التنظيمي لوظيفة الامتثال في الإدارة الإقليمية (فلسطين) لتصبح دائرة وتم تعزيز كادرها، وذلك للتأكد بأن الممارسات التي تتم من قبلها تتناسب مع السياسة العامة للبنك، وتم فصل وظيفة مكافحة غسل الأموال عن وظيفة الامتثال في الإدارة الإقليمية واعتماد سياسة خاصة بمكافحة غسل الأموال منبثقة عن السياسة العامة للبنك.
– الالتزام بالقانون الضريبي الأمريكي (FATCA): تم تنفيذ الخطة الموضوعة وفقاً لسياسة التسجيل لدى موقع مصلحة الضرائب الأمريكية، من خلال إنشاء قسم مختص، وعقد اجتماعات، ومتابعة الأطراف ذات العلاقة، والسير بإجراءات الإبلاغ.
– تطوير وظيفة الامتثال في البنك: قامت الدائرة بهذا الخصوص بمراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعمل على منظومة الإبلاغ GOAML، حيث قام البنك خلال عام ٢٠١٩ باعتماد نظام متكامل يهدف لتعزيز مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
– التحكم المؤسسي: من خلال تحديد متطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومواءمة دليل الحاكمية المؤسسية لدينا على أثرها، وتم عمل دراسة بأهم المتطلبات ومقارنتها مع ممارسات البنك، ووضع خطة عمل للتطبيق، وتمت مراجعة وإعداد سياسات وأدلة عمل ومواثيق خاصة باللجان المنبثقة عن المجلس واعتمادها من السادة أعضاء مجلس الإدارة، كما قام البنك بتلبية متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في إطار Cobit 5، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.
– تطوير الكادر البشري: تم رفد الدائرة بموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص، وتدريب الموظفين الحاليين لدى البنك وفق أعلى المعايير الدولية، وحصل عدد من كادر الدائرة على شهادات مهنية متعددة منها (Advanced Certification foundation ,IISI,TOT,CCO,CAMS 5 Recertification Guide, Cobit) لتكون الدائرة بذلك قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر المرتبطة بأعمال البنك ضمن منظومة ثقافة امتثال رائدة، ووفق أفضل الممارسات المصرفية.

دائرة التدقيق:

تسعى دائرة التدقيق إلى الارتقاء بالعمل الرقابي في البنك من خلال تقديم خدمات استشارية وتأكيدات مستقلة وموضوعية للجهات المعنية، كما تسعى الدائرة لأن تكون برامجها وأنشطتها ذات قيمة مضافة تساعد البنك في تحقيق أهدافه واستراتيجيته وبالتعاون مع كافة دوائر البنك.

تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك بالإشراف على نشاط التدقيق الداخلي وتحديد مسؤوليات ومهام الجهات ذات العلاقة بنشاط التدقيق الداخلي كونه جزءاً رئيساً من مهامها، فيما يتولى المدقق العام إدارة نشاط التدقيق والإشراف على أعماله.

ومن أبرز ما قامت به دائرة التدقيق للعام ٢٠١٩:
– تطبيق نظام التدقيق بشكل آلي بهدف تطوير عملية التدقيق.
– إعداد خطة التدقيق السنوية، معتمدة من لجنة التدقيق على أن تشمل الخطة معظم أنشطة البنك.
– تنفيذ عمليات التدقيق الدورية لدوائر وفروع البنك (ضمن الخطة السنوية المعدة والموافق عليها)، إضافة إلى قيامها بعدد من المهمات الخاصة بناءً على طلب الإدارة العليا.
– البدء بوضع دليل للتدقيق وبما يتوافق مع أفضل الممارسات المهنية وتعليمات الجهات الرقابية.
– إعداد التقرير السنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومعالجة مواطن الضعف فيه.
– التحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والذي تم البدء بتطبيقه اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/١/١ ومدى امتثال البنك للمنهجيات والسياسات المعدة لذلك.
– مراجعة وتقييم الآلية المتبعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنك بما يكفل سلامة عمليات الاحتساب ودقة النتائج.
– التحقق من قيام وحدات العمل بالمهام المناطة بها بما يعزز أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة.
– التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية وتعليمات الجهات الرقابية المعمول بها.

المسؤولية المجتمعية:

انطلاقاً من مسؤولية البنك تجاه المجتمع المحلي، والمساهمة في تنميته وتطويره، وتعزيز الثقافة المؤسسية لدى الموظفين لخدمة المجتمع المحلي، وزرع صورة ذهنية إيجابية للبنك من قبل كافة أفراد المجتمع تجاه البنك التجاري، وأنه جزء مهم من المجتمع، ومكون رئيسي من مكونات القطاع المصرفي فيه، قام البنك بعدد من الأنشطة والإنجازات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع المحلي من خلال دعم ورعاية والمشاركة بعدد من الفعاليات والأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والخيرية، كما يلي:
– رعاية عدد من الفعاليات من ضمنها: (مشروع طلاب جامعة الحسين التقنية، دوري صغار كرة القدم، منتدى مكافحة الجرائم الإلكترونية، دعم مدرسة الإسراء/ تركيب عشب صناعي، معرض اخطبوط الوظيفي العاشر، الدورة التدريبية للمؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي)، مبادرة أنت الأهم، مبادرة أنت الأهم، بازار العيد المجيد، حفل الفنان الهام المدفعي وغيرها...).
– دعم المؤسسات والمراكز والجهات الخيرية ضمن النطاقات التالية:
• نطاق ذوي الاحتياجات الخاصة: مبادرة بيت حمزة، جمعية تنمية المرأة الأردنية، جمعية أهالي وأصدقاء المعوقين.
• نطاق الفقر: جمعية المنشية للتنمية الاجتماعية الخيرية، جمعية السلط الخيرية، مجموعة كشافة ومرشدات قلب يسوع الأقدس، طرود الخير في رمضان المبارك، منتدى بيت المقدس (مساعدة الأهل في مدينة القدس)، ومساعدة طلبة من فلسطين.
• نطاق التعليم: صندوق الأمان لمستقبل الأيتام.
• نطاق الرياضة: دعم نادي الكرمل الاجتماعي الثقافي الرياضي، ونادي البقعة الرياضي.
• نطاق الثقافة: ملتقى الأردن الثقافي، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.
• نطاق الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية والدينية: جمعية قصار القامة للثقافة والفنون، ترميم مسجد الراشدية في الكرك، وغيرها.
– توزيع (٧٠) طالباً وطالبة من خريجي الجامعات الأردنية على فروعنا لتدريبهم للمساهمة الفعالة والشراكة في تنمية المجتمع المحلي، والعمل على تعزيز الجانب الأكاديمي للخريجين الجدد بالجانب العملي.

(١٢): إن البنك بصدد بيع الفروع العاملة في فلسطين عن طريق استحواذ البنك الوطني في فلسطين على معظم الموجودات والمطلوبات مقابل حصول البنك التجاري الأردني على نسبة ١٥٪ من أسهم البنك الوطني بعد الزيادة. نتج عن عملية الاستحواذ خسارة بمبلغ ٣,٧ مليون دينار وهي ذات طبيعة غير متكررة.

(١٣): السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحقّقة والموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ (بالدينار):

البيان	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
صافي الربح	٥,٣١٣,٠٦٦	٥,٠٢٩,٣٦٦	٣,٧٨٨,٨١٣	٩,٣٢٥,٤٠٦	١٥,٧٥٦,٨٧٧
صافي حقوق المساهمين	١٣٩,١٩٨,٧٧٤	١٣٤,٠٤٣,٩٣٠	١٤٩,٥٤٠,٥٩٩	١٤٥,٨١٤,٧٩١	١٣٧,٩٨١,٤٣٣
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	-	-	-	-	-
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	-	-	-	-	-
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	-	-	-	٧,١٢٥,٠٠٠	٧,٨٧٥,٠٠٠
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	-	-	-	٪٦,٣	٪٧,٥
سعر الإغلاق/ للسهم	٠,٧٩	٠,٨٥	١,١٩	١,٤	١,١٧

– يتم مراعاة منح المساهمين أولوية الاكتتاب عند إصدار أسهم جديدة.

(١٤): تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية:

ملخص لأبرز المؤشرات المالية:	المبالغ لأقرب مليون دينار				
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
أهم بنود قائمة الدخل					
صافي إيراد الفوائد	٣١,١	٢٩,٦	٣٦,٤	٣٨,٦	٣٦,٩
صافي إيراد الفوائد والعمولات	٣٦,٩	٣٤,٨	٤١,٤	٤٣,٤	٤٢,٧
إجمالي الدخل	٤٢,٦	٤٠,٨	٤٨,٢	٤٩,٦	٦٤,٠
صافي الربح قبل الضريبة	٩,١	٧,٢	٦,٣	١٢,٠	٢٤,١
صافي الربح بعد الضريبة	٥,٣	٥,٠	٣,٨	٩,٣	١٥,٨
حصة السهم من الربح – دينار	٠,٠٤٤	٠,٠٤٢	٠,٠٣٢	٠,٠٨٢	٠,١٣٩
أهم بنود الميزانية العامة					
مجموع الموجودات	١,٣٨٦,٦	١,٣٥٣,٦	١,٣٨٢,٣	١,٢٦٥,٣	١,٤٨٧,٦
حقوق المساهمين	١٣٩,٢	١٣٤,٠	١٤٩,٥	١٤٥,٨	١٣٨,٠
المحفظة الائتمانية بالصافي	٦٦٩,٠	٧٢٧,٩	٧١٨,٠	٦٣٤,٠	٥٩٩,٣
محفظة الأوراق المالية	٢٨٩,٧	٣١٦,٧	٣٤٤,٦	٣٤١,٠	٤٠٥,٩
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٠٧,٩	١٥٣,٩	١٨٠,٠	١٦١,٧	٣٦٢,٢
ودائع العملاء	٨٣٦,٧	٨٩٣,٢	٩٧١,٣	٩٥٧,٣	١,٠٤١,٥
تأمينات نقدية	٥٦,٦	٨٤,٤	٩١,٨	٦٩,٩	٧٣,٠
ودائع البنوك لدينا	٨٧,٤	١١٧,٣	١٢١,٤	٥١,٨	١٩٣,٤
أهم النسب المالية					
العائد على الموجودات	٪٠,٤	٪٠,٤	٪٠,٣	٪٠,٧	٪١,٢
العائد على حقوق الملكية	٪٣,٩	٪٣,٥	٪٢,٦	٪٦,٦	٪١٢,٢
كفاية رأس المال	٪١١,١	٪١١,٥	٪١٣,٧	٪١٥,٣	٪١٤,٢
صافي المحفظة الائتمانية/ ودائع العملاء	٪٨٠,٠	٪٨١,٥	٪٧٣,٩	٪٦٦,٢	٪٥٧,٥
صافي التسهيلات غير العاملة وغير المغطاة بمخصصات/ صافي المحفظة الائتمانية	٪٣,٤	٪٢,٦	٪٢,٥	٪٢,٩	٪٣,٦
تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة	٪٦٨,٠	٪٧٥,٨	٪٦٣,٢	٪٥٤,٨	٪٥٦,٣
نسبة السيولة القانونية	٪١٠٨,٥	٪١٠٤,٦	٪١١٩,٨	٪١١٩,٧	٪١٣١,٠

* لغاية عام ٢٠١٥ حسب تعليمات بازل ٢، عام ٢٠١٦ وبعد حسب تعليمات بازل ٣.

(١٥): التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية:

الأهداف الاستراتيجية العامة للعام ٢٠٢٠

• الهدف الاستراتيجي العام:

تهيئة البنك التجاري ليصبح بنكاً ملائماً للنمو وأن يكون في وضع مالي وتشغيلي جيد (ودائع وتسهيلات ذات جودة عالية ونمو في الأرباح التشغيلية)، بحيث يكون قادراً على منافسة البنوك الأخرى واستقطاب الودائع والتسهيلات ذات النوعية الجيدة من العملاء الجدد. وفي ظل جائحة كورونا، يتوقع البنك أن تكون نتائج أعمال العام ٢٠٢٠ أقل من العام ٢٠١٩، وجاري العمل على إعادة تقييم الأوضاع المالية والتشغيلية.

• المحاور الأساسية للاستراتيجية:

للوصول إلى تحقيق الاستراتيجية العامة للبنك يتم التركيز على المحاور التالية:

• المحور المالي: بناء مركز مالي قوي وتحقيق نمو مستمر في الأرباح التشغيلية، وتحقيق وضع منافس وخاصة في قطاع الأفراد RETAIL.

• محور الخدمات المصرفية: أن يكون بنكاً متميزاً في تقديم الخدمات ولفئات محددة من العملاء بميزات تنافسية ومناسبة لهذه الفئات.

• محور الكادر البشري: الاهتمام بالكادر البشري، بحيث يكون البنك من البنوك المفضلة للباحثين عن التوظيف واستقطاب الكفاءات.

• الأهداف الاستراتيجية العامة:

أولاً: قطاعات الأعمال:

• قطاع الأفراد: (أن يكون البنك من أفضل ٥ بنوك في خدمات أو في فئات عملاء محددة من ضمنها: فئة الموظفين Upper Mass)، وأن يتم تحقيق نمو مستمر في هذه الفئة من خلال تقديم الخدمات والمنتجات التي تناسب احتياجاتها (خدمات موجهة لهذه الفئة سواءً خدمات جديدة أو تطوير الخدمات الحالية).

• قطاع الخزينة: بالإضافة إلى دوره المساند في (إدارة الأموال وفجوات الاستحقاق والفائدة)، أن يكون القطاع مركزاً لتحقيق الأرباح من الأعمال وذلك من خلال الدوائر التابعة له.

• قطاع الأعمال المصرفية شركات:

– معالجة وتحسين محفظة التسهيلات.

– نمو متوازن في التسهيلات.

– التركيز على سياسة البيع المتقاطع.

ثانياً: قطاع ودوائر الدعم:

• هندسة العمليات: تعزيز الهوية المصرفية من خلال تحديد إطار عام وموحد يحكم العمل المصرفي للدوائر، وأن تكون الإجراءات وسير الأعمال وعمليات البنك كافة موثقة وموحدة في كافة مواقع العمل.

• تكنولوجيا المعلومات: الأتمتة لمختلف أنشطة البنك للوصول الى الأتمتة الشاملة.

• الموارد البشرية: الاهتمام برأس المال البشري عن طريق الخبرات والكفاءات المصرفية والمحافظة على الكفاءات الموجودة ورفع جودتها، وأن يكون البنك المفضل للفئات طالبة التوظيف.

ثالثاً: قطاع ودوائر الرقابة:

• الائتمان: أن يعمل القطاع على تحسين سير العملية الائتمانية من خلال تطبيق أفضل المعايير المتبعة لإدارة ورقابة الائتمان وأن يكون شريكاً لدوائر الأعمال لدعم العملية الائتمانية.

• الامتثال: أن تكون دائرة الامتثال أفضل دائرة امتثال في البنوك العاملة في الأردن، وأن يتم تحديد الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك.

• المخاطر: تحديد كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك (الحالية والمتوقعة/ الكمية والوصفية) وتعريفها ومراقبتها وإدارتها وكيفية التعامل معها ووضع الحلول المناسبة لخفضها من خلال تطبيق أفضل الأساليب المتبعة.

• التحصيل: أن تكون عملية المتابعة كاملة تعمل كوحدة واحدة (دمج كافة عمليات المتابعة: من التعثر وحتى التنفيذ)..

• الأهداف التشغيلية المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٠:

• الاستمرار بتطبيق خطة التوسع والانتشار لتغطي مختلف مناطق المملكة من خلال افتتاح/ أو إعداد دراسات جدوى لافتتاح عدد من الفروع وفروع تجاري إكسبرس وصرافات آلية، كذلك الاستمرار بتحديث وتطوير الفروع القائمة وفق رؤية مصرفية عصرية، مع دراسة أماكن الفروع القائمة ودراسة مدى مناسبتها لعملاء البنك ومدى قربها من النشاط الاقتصادي والسكاني.

• تطوير / طرح منتجات وخدمات مصرفية منافسة في السوق والاستمرار بالإعلان عن المنتجات القائمة.

• الاستمرار باستقطاب عملاء وفئات وقطاعات مستهدفة ومتوافقة مع ساسيات البنك وتوجهاته الاستراتيجية.

• العمل على رفع جودة محفظة التسهيلات من خلال التركيز على المنح الجيد وخفض الديون غير العاملة كذلك رفع جودة محفظة الودائع بالتركيز على الودائع الجيدة والمستقرة.

• تطوير منظومة التكنولوجيا والاستمرار بأتمتة عدد من البرامج والأنظمة، كذلك تطوير نظام المعلومات الإدارية MIS ومراجعة برامج ومكونات هذا النظام.

• متابعة متطلبات الجهة الرقابية القائمة والمستحدثة والعمل على الالتزام بها.

• تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى تطوير العمل المصرفي ورفع جودة الخدمات المصرفية وذلك بعد اعتمادها والموافقة عليها وفق الأصول المتبعة.

(١٦): إن مقدار المبالغ التي تلقّاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات هي ١٦٦,٨٤٨ دينار.

(١٧/أ): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		الشركات المسيطر عليها	عدد الأوراق المالية	
			٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١		٢٠١٩	٢٠١٨
١	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	أردنية	١٢,٨٣٨,٧٩٦	١٢,٨٤٤,٦٨٧	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة شركة الأصباغ الوطنية القابضة	١١,٤٢٨ ١,٦٥٦,٦٤١	١١,٤٢٨ ١,٦٥٦,٦٤١
٢	أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	١,١٤٤,٥٤٦	١,١٤٤,٥٤٦	—	—	
٣ ٤	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عضو مجلس إدارة يمثلها بمقعدين: مؤنس عمر سليم عبد العال اعتباراً من ٢٠١٩/١١/١٠ اريج سليمان خالد عبيدات اعتباراً من ٢٠١٩/٦/١٢ شادن زياد نبيه درويش الحجي لغاية تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠ مازن حمدي محمد الصحصاح لغاية تاريخ ٢٠١٩/٦/١٢	أردنية أردنية أردنية أردنية أردنية	٢٣,٨٠٨,٠٢١ – – – –	٢٣,٨٠٨,٠٢١ – – – –	—	—	
٥	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس إدارة ويمثلها صالح محمد صالح زيد كيلاني	أردنية أردنية	١٤,٧٤١,٨٧٢ ١١,٩٩٩	١٤,٧٤١,٨٧٢ ١١,٩٩٩	—	—	—
٦	شريف توفيق حمد الرواشده عضو مجلس إدارة	أردنية	١,٠٧٣,٧٥٤	١,٠٧٣,٧٥٤	—	—	—
٧	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة عضو مجلس إدارة ويمثلها عبد النور نايف عبد النور عبدالنور	إماراتية أردنية	١١,٤٢٨ ٦١٥	١١,٤٢٨ ٦١٥	—	—	—
٨	إيمان محمود علان ضامن عضو مجلس إدارة	أردنية	١١,٩٩٩	١١,٩٩٩	—	—	—
٩	يزيد شمس الدين محمد يوسف الخالدي عضو مجلس إدارة	أردنية	١١,٩٩٩	١١,٩٩٩	—	—	—
١٠	أسامه عمر علي حمد عضو مجلس إدارة اعتباراً من ٢٠١٩/٦/١١	أردنية	١٠,٠٠٠	—	—	—	—
١١	مهند شحادة خليل خليل عضو مجلس إدارة اعتباراً من ٢٠١٩/١٢/٢٢	أردنية	١٠٠٠٠	—	—	—	—
١٢	شركة الصالح القابضه للاستثمار المحدودة عضو مجلس إدارة لغاية تاريخ ٢٠١٩/٤/٣	سعودية	٣١,٨٠٠,٠٠٠	٣١,٨٠٠,٠٠٠	—	—	—
١٣	نبيل زكي جورج مشحور عضو مجلس إدارة لغاية تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣٠	أردنية	١١,٤٢٨	١١,٤٢٨	—	—	—

(١٧/ب): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقرباء أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية	
			٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
١	نازي توفيق نخله القبطي زوجة رئيس مجلس الإدارة	أردنية	٢٤٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠

(١٧/جـ): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل المدراء من الإدارة التنفيذية العليا والمدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية	
			٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
١	رامي «محمد جواد» فؤاد حديد نائب مدير عام أعمال مصرفية	أردنية	٢٣٥٥٧	—
٢	غادة محمد فرحان حلوش أمين سر المجلس لغاية ٢٠١٩/٤/٣٠	أردنية	١٨٩٧٨	١٨٩٧٨

لا يوجد أوراق مالية مملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ولا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة باستثناء السيد رامي حديد نائب المدير العام للأعمال المصرفية والآنسة غادة فرحان أمين سر مجلس الإدارة سابقاً.

(١٧/د): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأسماء ومساهمات الشركات المسيطر عليها من قبلهم: لا يوجد.

(١٨/أ): المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة للفترة من ٢٠١٩/١/١ ولغاية ٢٠١٩/١٢/٣١:

اعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء لجان المجلس	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة السنوية	مصاريف سفر وتدريب وأخرى	المجموع
السيد ميشيل الصايغ	٣٢,٠٠٠	٣,٠٠٠	٥,٠٠٠	٦٠٠	٤٠,٦٠٠
معالي أيمن المجالي	٣٣,٠٠٠	٦,٨٠٠	٥,٠٠٠	-	٤٤,٨٠٠
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)	٦٥,٠٠٠	١٠,٢٠٠	١٠,٠٠٠	-	٨٥,٢٠٠
الأردن الأولى للاستثمار	٣٣,٠٠٠	٣,٦٠٠	٧,٠٨٣	-	٤٣,٦٨٣
السيد شريف الرواشده	٣٢,٠٠٠	٨,٢٠٠	٥,٠٠٠	٦٠٠	٤٥,٨٠٠
شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة	٣٣,٠٠٠	٥,٧٠٠	٥,٠٠٠	-	٤٣,٧٠٠
السيد يزيد الخالدي	٣٤,٠٠٠	٧,٣٠٠	٥,٠٠٠	٦٠٠	٤٦,٩٠٠
السيدة إيمان الضامن	٣٣,٠٠٠	٧,٤٠٠	٥,٠٠٠	٦٠٠	٤٦,٠٠٠
السيد نبيل مشحور	٢٤,٠٠٠	١,٢٠٠	٥,٠٠٠	-	٣٠,٢٠٠
شركة الصالح القابضة للاستثمار	٦,٠٠٠	-	١,٦٦٧	-	٧,٦٦٧
السيد أسامة حمد	١٨,٢٦٧	١,٥٠٠	-	-	١٩,٧٦٧
المجموع	٣٤٣,٢٦٧	٥٤,٩٠٠	٥٣,٧٥٠	٢,٤٠٠	٤٥٤,٣١٧

(١٨/ب): المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا للفترة من ٢٠١٩/١/١ ولغاية ٢٠١٩/١٢/٣١:

الإدارة التنفيذية العليا	الرواتب	المكافآت	بدل تنقلات لجان	مصاريف سفر وتدريب	المجموع
السيد سيزر قولاجن	٤٠٦,٧٤٤	١٤١,٨٩٢	-	١٤,٥٥٥	٥٦٣,١٩١
الفاضلة غادة الفرحان – أمين سر مجلس الإدارة حتى ٢٠١٩/٠٤/٣٠	٣٧,٦٣٣	٣١,٩٢٠	٣٠٠	-	٦٩,٨٥٣
السيد وليد القهوي – أمين سر مجلس الإدارة	٧١,٢١٥	٨,٦١١	٧٠٠	٩٢٨	٨١,٤٥٤
السيد محمد القرعان	١٢٢,٢٠٥	١٤,٨٧٤	٥٠٠	-	١٣٧,٥٧٩
السيد سليم صوالحة	١١٧,٧٠٦	١٤,٣٣٠	-	٣,١٨٠	١٣٥,٢١٥
السيد أنس عايش	٧٨,٩٩٢	٩,٦٠٠	-	-	٨٨,٥٩٢
السيد رامي الحديد	١٥٠,٥٣١	٩,١٤٩	-	-	١٥٩,٦٨٠
السيد وحيد حيمور	٦٨,٠٩٦	٨,٢٨٠	٧٠٠	-	٧٧,٠٧٦
السيد عبدالله كشك	٢٠٠,٦١٥	٢٤,٣٥٥	-	٥٩٣	٢٢٥,٥٦٣
السيد علاء قحف	١٤١,٦٢٩	١٧,٢٢٢	-	-	١٥٨,٨٥٢
السيد محمود محمود	٤٢,١٠٨	٢,٥٦٤	٧٠٠	٩٠٠	٤٦,٢٧٢
السيد اجود الروسان	١٢٥,٦٣٢	١٥,٩٩٠	-	-	١٤١,٦٢٢
السيد مازن الخطيب لغاية ٢٠١٩/١٢/١	٧٨,٥١٦	٣٤,٤٩٦	٣٠٠	-	١١٣,٣١٢
السيد وائل رابيه	١٠٨,٠٦٣	٦,٥٨٢	-	-	١١٤,٦٤٥
السيد منير المحتسب	١٠٨,٤٠٠	-	-	-	١٠٨,٤٠٠
زاهر المعلا – المدير الإقليمي لفروع فلسطين	١٣١,٢٠٠	١٤,٦٦٧	-	٩٣٠	١٤٦,٧٩٧
المجموع	١,٨٥٨,٠٨٥	٣٣٩,٨٦٥	٣,٢٠٠	٢٠,١٥٦	٢,٣٦٨,١٠٢

(١٩): التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام ٢٠١٩ (فروع الأردن وفلسطين):

النطاق	القيمة
البيئة	٠
التعليم	٢٠,٠٨٧
الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية	٢٠٦,٣٧٠
الرياضة	٦,٥٠٠
الصحة	١٥,٢٠٨
الطفل والمرأة والأسرة	٥,١٥٠
الفقر	٥٠,٧٥٠
المجالات الثقافية والفنية	٢,٥٠٧
دعم مؤسسات وطنية	١٣,٥٩٢
ذوي الاحتياجات الخاصة	٥,٢٠٠
المجموع	**٣٢٥,٣٦٤**

(٢٠/ أ): لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم لم يتم الإفصاح عنها.

(٢٠/ ب): العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظفي الشركة أو أقاربهم:

	الرقم	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١	تسهيلات غيرمباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١
كمجموعات ذات صلة	١	السيد ميشيل الصايغ	١٠,٦٤٩,٠٦٤	٥,٢٠٨,٠٩٠	٥٧١,٨٥٤	٥٩٣,٨٨٣
	٢	السيد شريف الرواشدة	٣,١٠٨,٢٩٢	٢,٩٣٠,٤٤٥	٠	١٠٠٠
	٣	معالي أيمن المجالي	٦,٥٩٣,٦١٨	٥,٦٢٢,٩٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٢٠٧,٢١٠
	٤	السيد عبد النور نايف عبد النور	٦,٢٤٨,٧٩٥	٦,٢٤٠,١٥٥	٠	٢٢,٣٤٠
	٥	السادة شركة الأردن الأولى للاستثمار	٤,٥٦٠,١١٨	٤,٢٦٨,١١٢	٠	١٥٥,٠٠٠
	٦	السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٠	١٦٨,٨٨٤	٠	٠
كأفراد	١	أسامه عمر علي حمد	٠	٣٩٠,٤٦٢	٠	٠
	٢	يزيد شمس الدين الخالدي	١٠,٠٠٠	٦٨٦٥	٠	١٠,٠٠٠
	٣	السيدة إيمان محمد علان ضامن	١٠,٠٠٠	٠	٠	٠

(٢١/أ): مساهمة الشركة في حماية البيئة

لا يوجد مساهمة للبنك في حماية البيئة

(٢١/ب): مساهمة الشركة في خدمة المجتمع المحلي

المسؤولية المجتمعية:

تعد أنشطة المسؤولية المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من التزام البنك تجاه المجتمع، حيث قام البنك خلال العام ٢٠١٩ بتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات مثل التعليم، والرياضة، والصحة، ومعالجة الفقر، والعديد من المجالات الأخرى، كما تم تقديم التبرعات للفئات الأقل حظاً على مستوى المملكة، إضافة إلى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام وكبار السن.

أيضاً قام البنك خلال العام ٢٠١٩ برعاية العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، وكذلك التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية، كما قام خلال العام بتقديم الدعم والتبرع لمختلف المؤسسات والمراكز الخيرية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية.

(٢٢): يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية. كما ويقر المجلس بعدم حصولهم على أي منافع مادية أو عينية خلاف ما تم الإفصاح عنه في جدول المكافآت والمزايا.

(٢٣): يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك وبكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

(تشمل تواقيع أعضاء مجلس الإدارة التالية جميع الإقرارات الواردة أعلاه رقم ٢٢ و ٢٣)

رئيس المجلس
ميشيل الصايغ

نائب رئيس المجلس
أيمن المجالي

عضو مجلس إدارة
شريف الرواشدة

عضو مجلس إدارة
شركة الأردن الأولى للاستثمار
يمثلها صالح الكيلاني

عضو مجلس إدارة
إيمان الضامن

عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الأول)
تمثلها أريج عبيدات

عضو مجلس إدارة
يزيد الخالدي

عضو مجلس إدارة
مهند شحادة

عضو مجلس إدارة
أسامة حمد

عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الثاني)
يمثلها مؤنس عبدالعال

عضو مجلس إدارة
شركة مصانع الأصباغ
الوطنية المحدودة
يمثلها عبد النور عبد النور

(٢٤): نقر نحن الموقعون أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي وتوفير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ

المدير العام
سيزر قولاجن

المدير المالي
عبدالله كِشّك

ثالثاً: البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

تحليل وافي يوضح الأداء المالي

قائمة المركز المالي

قائمـة (أ)

	إيضاح	٣١ كانـــون الأول ٢٠١٩	٣١ كانـــون الأول ٢٠١٨
الموجودات		دينـار	دينـار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤	٧١,٢٦٤,١٣٥	٩١,٨٧٢,١١٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥	٣٦,٦٤٢,٥٣٩	٦١,٩٩٥,٦١٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٦	٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٧	١,٨٧٦,٣٨٢	١,٧٩٢,٨٠١
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٨	١١,١٠٥,٩٣٧	١١,٩١٥,٣٠٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٩	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦	٣٠٣,٠٣١,٦١١
ممتلكات ومعدات بالصافي	١٠	٢٢,٤٣٠,٣٩٧	٢٧,٨١٧,٨٣٩
موجودات غير ملموسة – بالصافي	١١	١,٨٥٥,٣١٧	٢,٣١٣,٩١٩
موجودات حق استخدام	١/٣	٥,١٤١,٩٣٦	-
موجودات ضريبية مؤجلة	١٧/ د	١٢,٣١٣,٥٣٢	١٣,٨٦٧,٩٢٤
موجودات أخرى	١٢	١٣٤,٤٥٥,٢٦٢	١١١,٠٨٨,٥٩١
موجودات محتفظ بها بهدف البيع بالصافي	٤٥	١٤٣,٧٧٣,٠٨٤	-
مجموع الموجودات		**١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢**	**١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦**
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٣	٨٧,٣٨٦,٧٤٧	١١٧,٣٠٤,٧٥٤
ودائع عملاء	١٤	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨
تأمينات نقدية	١٥	٥٦,٥٧٢,٢١٥	٨٤,٤١٧,٣٢٧
أموال مقترضة	١٦	٩٦,٠٨٣,٥٨٢	٨٣,٤٨١,٨٧٣
مخصص ضريبة الدخل	١٧/أ	-	٧٤٥,٥٤٨
مخصصات متنوعة	١٨	١,٣٧٠,٦٢٤	١,٩٢٤,٢٦٦
مطلوبات ضريبية مؤجلة	١٧/ د	٥٠,٣٨٨	١٤,١٠٧
التزامات عقود تأجير	١/٣	٤,٥٣٨,٢٦٧	-
مطلوبات أخرى	١٩	٣٩,١٧٠,٦٠٨	٣٨,٤١٢,٤٤٢
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	٤٥	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤	-
مجموع المطلوبات		**١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨**	**١,٢١٩,٥٢٥,٦٠٥**
حقوق المساهمين :			
حقوق مساهمي البنك :			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٢٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢١/أ	١٥,٤٦٠,٣١٨	١٤,٧١٤,٥٦٣
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٢١/ب	٥٤٨,٦٩٣	-
احتياطي التقلبات الدورية	٢١/ج	٣,٥٣٨,٦٧٥	٢,٥٩٧,٠٤٧
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	٢٢	(٢,٢١١,٤٠٦)	(٢,٠٥٣,١٨٣)
الأرباح المدورة (الخسائر المتراكمة)	٢٣	١,٨٦٢,٤٩٤	(١,٢١٤,٤٩٦)
مجموع حقوق مساهمي البنك		**١٣٩,١٩٨,٧٧٤**	**١٣٤,٠٤٣,٩٣١**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		**١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢**	**١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الدخل

قائمــة (ب)

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ دينــار	٢٠١٨ دينــار
العمليات المستمرة			
الفوائد الدائنة	٢٤	٧٤,٩٧٢,٣٩١	٧٣,٨٨٥,٢٢٨
ينزل: الفوائد المدينة	٢٥	(٤٣,٨٥٧,٦٦٦)	(٤٤,٢٧٢,٧٥٧)
صافي إيرادات الفوائد		٣١,١١٤,٧٢٥	٢٩,٦١٢,٤٧١
صافي ايرادات العمولات	٢٦	٥,٧٨٨,٢٠١	٥,٢١٩,٦٥٤
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		٣٦,٩٠٢,٩٢٦	٣٤,٨٣٢,١٢٥
أرباح عملات أجنبية	٢٧	١,١٢٩,٨٥٢	١,٠١٢,٣٢٧
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٨	٩١,١٨٦	٤١٨,٠٩٩
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨	٢٣٨,٨٥٣	١٦١,٤٥٠
ايرادات اخرى	٢٩	٤,٢٢٠,٠٨٣	٤,٤٢١,١١٣
إجمالي الدخل		٤٢,٥٨٢,٩٠٠	٤٠,٨٤٥,١١٤
نفقات الموظفين	٣٠	١٣,٧٦٤,٥٢٧	١٣,٩٣٦,٣٨٢
استهلاكات واطفاءات	١٠و١١	٢,٥٦٢,٦٨٨	٢,٦٧١,٣٥٢
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي	٣١	٨٩١,٦١٠	٤,٨٣٧,٠٠٥
مخصصات متنوعة	١٨	٤٠٣,٨٩٤	١,٠٥٣,٤١١
مخصص موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة	١٢	١١٩,١٢٧	(١,٦١٢,٢١٦)
مصاريف أخرى	٣٢	١٢,٠٦٠,٨٢٣	١٢,٧٢٤,٨٧٥
إجمالي المصروفات		٢٩,٨٠٢,٦٦٩	٣٣,٦١٠,٨٠٩
الربح للسنة قبل الضرائب		١٢,٧٨٠,٢٣١	٧,٢٣٤,٣٠٥
ضريبة الدخل للسنة	١٧/ب	(٢,١٧٠,٤٧٣)	(١,٠٩٤,٦٧٨)
الربح للسنة من العمليات المستمره		١٠,٦٠٩,٧٥٨	٦,١٣٩,٦٢٧
الخسارة للسنة من العمليات غير المستمره	٤٥	(٥,٢٩٦,٦٩٢)	(١,١١٠,٢٦١)
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)		٥,٣١٣,٠٦٦	٥,٠٢٩,٣٦٦
حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك		**فلس/ دينــار**	**فلس/ دينــار**
أساسي ومخفض	٣٣	٠/٠٤٤	٠/٠٤٢
حصة السهم من الربح من العمليات المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك		**فلس/ دينــار**	**فلس/ دينــار**
أساسي ومخفض	٣٣	٠/٠٨٨	٠/٠٥١
حصة السهم من (الخسارة) من العمليات غير المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك		**فلس/ دينــار**	**فلس/ دينــار**
أساسي ومخفض	٣٣	(٠/٠٤٤)	(٠/٠٠٩)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل

قائمــة (ج)

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ دينــار	٢٠١٨ دينــار
الربح للسنة من العمليات المستمرة - قائمة (ب)	١٠,٦٠٩,٧٥٨	٦,١٣٩,٦٢٧
بنود الدخل الشامل الآخر:		
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل		
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل – بالصافي	(١٠٠,٨١٢)	(٤٢٧,٧٤٥)
خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	(١,٨٤٨)
مجموع الدخل الشامل للسنة من العمليات المستمرة	١٠,٥٠٨,٩٤٦	٥,٧١٠,٠٣٤
(الخسارة) للسنة من العمليات غير المستمرة - قائمة (ب)	(٥,٢٩٦,٦٩٢)	(١,١١٠,٢٦١)
بنود الدخل الشامل الآخر:		
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل		
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(٥٧,٤١١)	(١٢٤,٣٥٩)
مجموع)الخسارة الشاملة(للسنة من العمليات غير المستمرة	(٥,٣٥٤,١٠٣)	(١,٢٣٤,٦٢٠)
اجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)	٥,١٥٤,٨٤٣	٤,٤٧٥,٤١٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

قائمة (د)

	رأس المال المكتتب به والمدفوع	الاحتياطيات					الأرباح المدورة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق المساهمين
		القانوني	الاختياري	التقلبات الدورية	مخاطر مصرفية عامة*	احتياطي القيمة العادلة بالصافي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٧١٤,٥٩٣	٦٣٢,٤٠٥	٢,٥٩٧,٠٤٧	٥٤٨,٦٩٣	(٧,٠٠٢,٨٤٨)	٥٠,٢٤٠,٥٢٦	١٦٣,٤٧٥,٤١٤
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(٥٤٩,١٣٢)	(١,٣٩٥,٦٣٢)	(١,٨٤٨)
المحول من الاحتياطيات	-	-	-	-	-	٢,٩٧٢	(٢,٩٧٢)	-
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	٥,٠٢٩,٣٦٦	٥,٠٢٩,٣٦٦
الرصيد في بداية السنة المعدل	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٨٢,١٥٨	-	١,٨٣٣,٨٢٠	-	(٧,٠٠٢,٨٤٨)	٥٠,٢٩,٣٦٦	١٦٣,٤٧٥,٤١٤
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل-بالصافي	-	-	-	-	-	(١,٥٠٤,٠٥١)	(٤,٨٤٣,٤١٠)	(٦,٣٤٧,٤٦١)
المحول من احتياطي القيمة العادلة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	٨,١٢٥,٨٢٤	(٨,١٢٥,٨٢٤)	-
(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	=	=	=	=	=	(١,٥٠٤,٠٥١)	١,٥٠٤,٠٥١	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	٥٤٩,١٣٢	١,٣٩٥,٦٣٢	١,٨٤٨
المحول من احتياطي مخاطر مصرفية عامة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)	=	=	=	=	(٧,٠٠٢,٨٤٨)	=	=	(٧,٠٠٢,٨٤٨)
احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة نتيجة تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) والمتعلق بالتدني	-	-	-	-	-	-	-	-
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) والمتعلق بالتدني	-	-	-	-	-	-	-	-
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨								
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٨٢,١٥٨	٦٣٢,٤٠٥	١,٨٣٣,٨٢٠	٧,٠٠٢,٨٤٨	١,٥٠٤,٠٥١	٥٠,٢٤٠,٥٢٦	١٧٦,٣٤٧,٤١٤
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٤٥,٧٥٥	١٥,٤٦٠,٣١٨	٩٤١,٦٢٨	٥٤٨,٦٩٣	(٢,٢١١,٤٠٦)	٥٠,٤٩٤,٥٦٤	١٨٥,٩٧٨,٩٣١
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	=	=	=	=	=	(٢,٠٥٣,١٨٣)	(١,٢١٤,٤٩٦)	(٣,٢٦٧,٦٧٩)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	=	=	=	=	=	(١٥٨,٢٢٣)	٥,٣١٣,٠٦٦	٥,١٥٤,٨٤٣
المحول من الاحتياطيات	=	=	=	=	=	٢,٩٧٢	(٢,٩٧٢)	=
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	٥,٣١٣,٠٦٦	٥,٣١٣,٠٦٦
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	=	=	=	=	=	(١,٥٠٤,٠٥١)	(٤,٨٤٣,٤١٠)	(٦,٣٤٧,٤٦١)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	=	=	=	=	=	(١,٥٠٤,٠٥١)	٥,٣١٣,٠٦٦	٥,١٥٤,٨٤٣
المحول من الاحتياطيات	=	=	=	=	=	٨,١٢٥,٨٢٤	(٨,١٢٥,٨٢٤)	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٤٥,٧٥٥	١٥,٤٦٠,٣١٨	٩٤١,٦٢٨	٥٤٨,٦٩٣	٥,١٢٥,٨٢٤	٥٠,٤٩٤,٥٦٤	١٨٩,٢٧٨,٩٣١

*أصدر البنك المركزي الأردني تعميما رقم ٢٠١٨/١٠٠ بتاريخ ٦ حزيران ٢٠١٨ والذي طلب من خلاله نقل رصيد حساب المخاطر المصرفية العامة لحساب الأرباح المدورة للتقاص مع أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) وفقا لتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي الأردني.

- بحجز الرصيد المتراكم من الأرباح المدورة والمعادل لرصيد حساب التقلبات الدورية بقيمة ٩٤١,٦٢٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وقبل أثر الضريبة دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (متضمنا مبلغ ٣١١,١٢٢ دينار رقاء أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) المسجل على الرصيد الافتتاحي حساب الأرباح المدورة كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨.

- تتضمن الخسائر المتراكمة مبلغ ٢٦٥,٤٣٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقيد التصرف به لقاء الموجودات الضريبية المؤجلة كما في نهاية السنة المالية وفقا لتعليمات البنك المركزي.

- تتضمن الخسائر المتراكمة مبلغ ٢٦٥,٤٣٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقيد التصرف به لقاء الموجودات الضريبية المؤجلة كما في نهاية السنة المالية وفقا لتعليمات البنك المركزي.

قائمة التدفقات النقدية

قائمة (هـ)

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
		٢٠١٩	٢٠١٨
		دينار	دينار
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :			
الربح للسنة قبل الضرائب- قائمة (ب)		١٢,٧٨٠,٢٣١	٦,٣٢٤,٠٤٤
الربح من العمليات غير المستمرة قبل الضريبة		(٦,٢٥٢,٨٠٣)	-
تعديلات بنود غير نقدية:			
استهلاكات واطفاءات	١٠ و١١ و٤٥	٣,٠٧٥,٤٣٩	٣,٠٣٦,٢٢٩
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	٣١ و ٤٥	١,٢٦٥,١١٠	٥,٤٠٦,٣٦٣
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	١٨و٤٥	٤٠١,٨٤٨	٢٤٥,٧٠٩
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٨و٤٥	٢٥٥,١١٥	٤٥,٣٦٤
مخصصات أخرى	١٨	-	١,٠٠٠,٠٠٠
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات		-	(٨٦,١٠٩)
(أرباح) خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٨	(٩١,٣١٦)	٣٩٧,٨٨٦
خسائر تدني موجودات مستملكة لقاء ديون	٣٢	١,٤١٥,٥٣٨	(١٢٦,٠١٤)
مخصص عقارات الت ملكيتها أكثر من اربع سنين	١٢	١١٩,١٢٧	-
مخصص خسائر بيع فروع فلسطين	٤٥	٣,٧٠٨,٤٨٧	-
إطفاء موجودات حق استخدام	٣	١,٠٠٧,٦١٣	-
فوائد التزامات عقود تأجير مدفوعة	٣	١٢٤,٣٣٧	-
تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(٤٣٩,٠٣٦)	(٢٩٠,٧٣٩)
الربح للفترة قبل التغير في موجودات والمطلوبات		**١٧,٣٦٩,٦٩٠**	**١٥,٩٥٢,٧٣٣**
التغير في الموجودات والمطلوبات			
(الزيادة) تسهيلات ائتمانية مباشرة		(١٠,٢٢٢,٢٠٩)	(٤٢,٦٩٠,٠٠٠)
النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		٧,٧٣٣	(٧٩٥,٧٧٢)
(الزيادة) في الموجودات اخرى		(٢٧,٧٦٩,٥٩٠)	(٤,٤٨٥,٢٩٠)
(الزيادة) النقص في أرصدة ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر		(٦,٤٤٢,٢٧٠)	٣,٤٩٩,٩٤٧
الزيادة (النقص) في ودائع العملاء		٤٢,٢٢١,٩١٣	(٧٨,٠٨٢,٤٨٧)
(النقص) في التأمينات النقدية		(٢٣,٢٣٤,٣٧١)	(٧,٣٥٣,٣٠٣)
الزيادة في المطلوبات الأخرى		٤,٩٢١,١٩٤	٤,٩٧١,٨٧٨
صافي التغير في المطلوبات والموجودات		**(٢٠,٥١٧,٦٠٠)**	**(١٢٤,٩٣٥,٠٢٧)**
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الانشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل وفوائد التزامات عقود التأجير المدفوعة		**(٣,١٤٧,٩١٠)**	**(١٠٨,٩٨٢,٢٩٤)**
مخصص قضايا مدفوع	١٨	(١٧٦,٩٠٦)	(٩,٧٣٠)
تعويض نهاية الخدمة المدفوع	١٨	(١٧٣,١٩٣)	(٢٤٧,٩٦٤)
عقود تأجير مدفوعة	٣	(٨٦٦,٠١١)	-
ضريبة الدخل المدفوعة	١٧	(٥١٨,٠١٢)	(٣,٠٧٠,٥٢٥)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الانشطة التشغيلية		**(٤,٨٨٢,٠٣٢)**	**(١١٢,٣١٠,٥١٣)**
الانشطة الاستثمارية			
النقص في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		٢٤,٤٥٥,٨٧٩	٢٨,٢٩٢,٥٣١
(الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(١,٣٥٨,٢٢١)	(٦٣٠,٥٩٥)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات	١٠	(٢,٧٨٣,٥١٠)	(٣,٣٦٣,٨٧٨)
(شراء) موجودات غير ملموسة	١١	(٥٣٦,٠٦٤)	(٤٠٢,٣٨٢)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		٢٨,٥٧٩	٢٩٦,٩٥١
صافي التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية		**١٩,٨٠٦,٦٦٣**	**٢٤,١٩٢,٦٢٧**
الانشطة التمويلية			
الزيادة في أموال مقترضة		١٢,٦٠١,٧٠٩	٦٩,٣١٢,٨٩٥
صافي التدفق النقدي من الانشطة التمويلية		**١٢,٦٠١,٧٠٩**	**٦٩,٣١٢,٨٩٥**
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		٤٣٩,٠٣٦	٢٩٠,٧٣٩
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		٢٧,٩٦٥,٣٧٦	(١٨,٥١٤,٢٥٢)
النقد وما في حكمه في بداية السنة من العمليات المستمرة		١٠٣,٠٦٢,٩٢٤	١٢١,٥٧٧,١٧٦
النقد وما في حكمه من العمليات الغير المستمرة		(٥٠,٥٠٨,٣٧٣)	-
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٣٤	**٨٠,٥١٩,٩٢٧**	**١٠٣,٠٦٢,٩٢٤**
معاملات غير نقدية:			
الزيادة في الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	٤٥	١٤٧,٤٨١,٥٧١	-
الزيادة في مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	٤٥	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤	-
استملاك عقارات وموجودات مقابل ديون		٣,٥٧١,٦١٦	٣,٠٩٢,١٠٣

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١- عـــــام

تأسس البنك التجاري الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (١١٣) بتاريخ ٣ أيار ١٩٧٧ بموجب قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ وبرأسمال قدره ٥ مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمّان، هاتف ٥٢٠٣٠٠٠(٦)٩٦٢+، ص.ب ٩٩٨٩ عمّان ١١١٩١– المملكة الأردنية الهاشمية.

تم خلال عام ١٩٩٣ دمج بنك المشرق (فروع الأردن) في بنك الأردن والخليج ليحل بذلك بنك الأردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الأردن) بكافة حقوقه والتزاماته.

تم في بداية العام ٢٠٠٤ إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ تم استكمال إجراءات تغيير اسم البنك من بنك الأردن والخليج إلى البنك التجاري الأردني.

تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان آخرها خلال العام ٢٠١٧، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٧,١٢٥,٠٠٠ دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ١٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧.

إن البنك التجاري الأردني شركة مساهمة عامة محدودة أسهمها مدرجة في بورصة عمّان للأوراق المالية.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (٣٢) وخارجها في فلسطين وعددها (٦).

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ ايار ٢٠٢٠ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

٢- أُسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

١. يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

– تُستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
– عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) تاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٩ لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد.

٢. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

٥. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون في قائمة المركز المالي ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم اعتباراً من بداية العام ٢٠١٥ احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن ٤ سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٥ تاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ ورقم ٢٥١٠/١/١٠ تاريخ ١٤ شباط ٢٠١٧، علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم ١٣٩٦٧/١/١٠ بتاريخ ٢٥ تشرين أول ٢٠١٨ أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم ١٦٦٠٧/١/١٠ بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٧، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام ٢٠١٩. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم ١٦٢٣٩/١/١٠ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٩ سيتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (٥٪) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام ٢٠٢١ وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (٥٠٪) من تلك العقارات مع نهاية العام ٢٠٢٩.

٨. وافق البنك المركزي في كتابه المؤرخ في ٢٠ شباط ٢٠٢٠ على استدراك المخصصات المطلوبة لأحد العملاء على مدار خمس سنوات، على أن يتم تصنيف المديونية ضمن الديون غير العاملة في الفترة اللاحقة واحتساب المخصصات اللازمة مقابلها وتعليق الفوائد والعمولات عليها وفق ما تتطلبه تعليمات البنك المركزي النافذة بهذا الخصوص.

– تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
– إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

(٣-١) التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) «الإيجارات»
يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) «الإيجارات» بدلاً من معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) «عقود الإيجار» وتفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٤) «تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار» وتفسيرات لجنة تفسير معايير المحاسبة الدولية رقم (١٥) «عقود الإيجار التشغيلية – الحوافز» ورقم (٢٧) «تقييم محتوى العمليات التي تتضمن الصيغة القانونية لعقود التأجير». يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح للإيجارات. ويتطلب المعيار من المستأجرين الاعتراف بمعظم عقود الإيجار وفقاً لنموذج موحد يؤثر على قائمة المركز المالي.

إن الاعتراف بعقود الإيجار للمؤجرين بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) لم يتغير إلى حد كبير بالمقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧). سيستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار إما كعقود تشغيلية أو تمويلية باستخدام مبادئ مماثلة لتلك المبادئ في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧). وبالتالي، لم يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) على عقود الإيجار التي يكون فيها البنك هو المؤجر.

قام البنك بتطبيق المعيار بأثر رجعي وبما يتماشى مع معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦)، ولم يقم بتعديل أرقام المقارنة بتاريخ التطبيق في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ باستخدام طريقة الانتقال العملية، وبناءً عليه لم يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية ولم يتم تعديل القوائم المالية للسنة السابقة حيث تم احتساب حق استخدام الموجودات على جميع عقود الإيجار من تاريخ تطبيق المعيار. قرر البنك استخدام طريقة الانتقال العملية والتي تسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تم تحديدها سابقاً على أنها عقود إيجار وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) ولتفسير لجنة تفسير التقارير المالية الدولية رقم (٤) في تاريخ التطبيق.

لدى البنك عقود إيجار لفروعه. قام البنك بتصنيف عقود الإيجار التي تمثل فيها الطرف المستأجر عند بدايتها إما كعقود إيجار تمويلية أو كعقود إيجار تشغيلية وذلك قبل تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦).

• عقود الإيجار والتي تم الاعتراف بها سابقاً كعقود تأجير تشغيلية
قام البنك بالاعتراف بحق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار لعقود الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قام البنك بالاعتراف بحق استخدام الموجودات لبعض عقود الإيجار باستخدام قيمة التزام الإيجار بعد تعديلها بقيمة مدفوعات الإيجار المقدمة وقيمة الإيجارات المستحقة ذات الصلة والمعترف بها سابقاً. تم الاعتراف بالتزامات الإيجار بناءً على القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض بتاريخ التطبيق.

قام البنك أيضاً باستخدام الحلول العملية المتاحة وفقاً للمعيار بحيث:

• استخدم معدل خصم واحد لأي مجموعة من عقود الإيجار والتي لها خصائص متشابهة.
• استخدم البنك إعفاءات عقود الإيجار قصيرة الأجل للعقود قصيرة الأجل والتي تنتهي خلال ١٢ شهراً من تاريخ التطبيق.
• استبعد البنك التكاليف المباشرة الأولية عند قياس حق استخدام الموجودات في تاريخ التطبيق.
• استخدم البنك معلومات لاحقة عند تحديد مدة عقد الإيجار للعقود التي تحتوي على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

إن أثر تطبيق المعيار على الأرصدة الإفتتاحية لكل من موجودات حق الاستخدام بلغ ٦,١٤٩,٥٤٩ دينار والتزامات عقود الايجار بلغ ٥,٥٢٨,٦١٥ دينار.

توضح الجداول أدناه أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) لكل بند مالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

قائمة المركز المالي			
البند	الرصيد كما ورد في القوائم المالية	أثر التطبيق	الرصيد فيما لم يتم التطبيق
	دينـار	دينـار	دينـار
موجودات حق الإستخدام	٥,١٤١,٩٣٦	٥,١٤١,٩٣٦	-
موجودات أخرى	١٣٤,٤٥٥,٢٦٢	(٦٢١,٥٦٩)	١٣٥,٠٧٦,٨٣١
إجمالي الأثر على الموجودات		٤,٥٢٠,٣٦٧	-
التزامات عقود الإيجار	٤,٥٣٨,٢٦٧	٤,٥٣٨,٢٦٧	-
إجمالي الأثر على المطلوبات		٤,٥٣٨,٢٦٧	-

قائمة الدخل			
البند	الرصيد كما ورد في القوائم المالية	أثر التطبيق	الرصيد فيما لم يتم التطبيق
	دينـار	دينـار	دينـار
الفوائد المدينة	(٤٣,٩٨٢,٠٠٣)	(١٢٤,٣٣٧)	(٤٣,٨٥٧,٦٦٦)
استهلاكات واطفاءات	(٣,٥٧٠,٣٠١)	(١,٠٠٧,٦١٣)	(٢,٥٦٢,٦٨٨)
مصاريف اخرى	(١٠,٩٢٨,٨٧٣)	٣٨٧,٦٨٣	(١١,٣١٦,٥٥٦)
إجمالي الأثر على قائمة الدخل		(٧٤٤,٢٦٧)	-

قائمة التدفقات النقدية			
البند	الرصيد كما ورد في القوائم المالية	أثر التطبيق	الرصيد فيما لم يتم التطبيق
	دينـار	دينـار	دينـار
الربح قبل الضريبة	٧,٢٧٢,٩٧٦	(٧٤٤,٢٦٧)	٨,٠١٧,٢٤٣
استهلاكات واطفاءات	٣,٥٧٠,٣٠١	١,٠٠٧,٦١٣	٢,٥٦٢,٦٨٨
الموجودات الأخرى	(٢٢,٥٣١,١١٦)	٦٢١,٥٦٩	(٢٣,١٥٢,٦٨٥)
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		٨٨٤,٩١٥	-
المسدد مقابل التزامات الايجارات	(٨٦٦,٠١١)	(٨٦٦,٠١١)	-
صافي (الإستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار	(٨٦٦,٠١١)	(٨٦٦,٠١١)	-

عقود الإيجار

موجودات حق الإستخدام

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني، ان متوسط مدة الإيجار ٥ سنوات، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
الرصيد في بداية السنة	٦,١٤٩,٥٤٩
يضاف: إضافات خلال السنة	-
يطرح: الإستهلاك للسنة	(١,٠٠٧,٦١٣)
عقود ملغاه	-
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٥,١٤١,٩٣٦

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
الإستهلاك للسنة	١,٠٠٧,٦١٣
الفائدة خلال السنة	١٢٤,٣٣٧
مصروف إيجار خلال السنة	١,١٣١,٩٥٠

إلتزامات عقود الإيجار

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
الرصيد في بداية السنة (المعدل)	٥,٥٢٨,٦١٥
يضاف: إضافات خلال السنة	-
الفائدة خلال السنة	(١٢٤,٣٣٧)
يطرح: المدفوع خلال الفترة	(٨٦٦,٠١١)
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٤,٥٣٨,٢٦٧

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:

	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
خلال أقل من سنة	٧١٤,٧٣٩
من سنة الى ٥ سنوات	٢,٥٣٥,٤٢١
أكثر من ٥ سنوات	١,٢٨٨,١٠٧
	٤,٥٣٨,٢٦٧

بلغت قيمة إلتزمات عقود الإيجار غير المخصومة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مبلغ ٦,٦٩٠,٢٦٧ دينـار وفيما يلي تحليل الإستحقاق:

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار غير المخصومة

	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
خلال أقل من سنة	١,٢٠٨,٦٥٦
من سنة الى ٥ سنوات	٣,٦٤١,٠٢٧
أكثر من ٥ سنوات	١,٨٤٠,٥٨٤
	٦,٦٩٠,٢٦٧

تفسير رقم (٢٣) - لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية – عدم التأكد حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل عند وجود درجة من عدم التأكد فيما يتعلق بالضريبة والتي تؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢). لا ينطبق التفسير على الضرائب والرسوم غير المتضمنة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) ولا تتضمن متطلبات خاصة للرسوم والغرامات المتعلقة بالمعالجات الضريبة الغير مؤكدة. يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان يجب اعتبار كل معالجة ضريبية غير مؤكدة على حدة أو اعتبارها مع معالجات ضريبية أخرى.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩): ميّزات الدفع المسبق مع تعويض ذي مؤشرات سلبية

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشرط أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي عبارة عن دفعات لأصل الدين والفوائد على المبلغ الأصلي المستحق (نموذج العمل وتحليل التدفقات النقدية التعاقدية SPPI) وأن يكون الغرض من الأداة هو ضمن نموذج العمل المناسب لذلك التصنيف. توضح تعديلات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) أن الموجودات المالية ينطبق عليها نموذج SPPI بغض النظر عن الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الإلغاء المبكر للعقد وبصرف النظر عن الطرف الذي يدفع أو يتلقى تعويضاً بسبب الإلغاء المبكر للعقد.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو تحويل الموجودات بين المستثمر وشركاته الحليفة أو مشاريعه المشتركة

تركز التعديلات على التناقض بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) فيما يتعلق بفقدان السيطرة على الشركة التابعة والناتجة عن عملية بيع أو تحويل الاستثمار في الشركة التابعة إلى استثمار في شركة حليفة أو مشاريع مشتركة. توضح التعديلات أنه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي ينطبق عليها تعريف المنشأة – وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) – بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة. في حين يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي لا ينطبق عليها تعريف المنشأة بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة إلى مدى حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشاريع مشتركة.

قام المجلس الدولي للمحاسبة بتأجيل تاريخ تطبيق هذه التعديلات إلى أجل غير مسمّى، ولكن يجب على الشركة أن تطبق التعديلات في وقت مبكر وأن يتم تطبيقها بأثر مستقبلي.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩): تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) المعالجة المحاسبية عندما يحدث تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها خلال السنة المالية. توضح التعديلات أيضاً أن على الشركة أولاً تحديد أي تكلفة خدمة سابقة، أو ربح أو خسارة من التسوية، دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير سقف الأصل. يتم إثبات هذا المبلغ في قائمة الأرباح أو الخسائر.

بعد أن يتم تحديد الأثر على سقف الأصل بعد تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها. يتم إثبات أي تغيير، باستثناء المبالغ ضمن صافي الفائدة ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة

توضح التعديلات أن على الشركة تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي لا يتم الاعتراف بها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ولكن في جوهرها تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (على المدى الطويل). يعتبر هذا التعديل مناسباً حيث أن نموذج خسارة الائتمان المتوقع في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ينطبق على هذه الاستثمارات طويلة الأجل.

توضح التعديلات أيضاً أنه عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، لا تسجل الشركة أي خسائر للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، أو أي خسائر انخفاض في صافي قيمة الاستثمار، كتعديلات على صافي الاستثمار في الشركة

الحليفة أو المشروع المشترك التي قد تنشأ نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

(٣-٢) أهم السياسات المحاسبية

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى، والتي تم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تحقق الإيرادات

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالي رقم (٩)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم إثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩). إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، الكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

عمولات ورسوم دائنة

يمكن تقسيم الرسوم الدائنة إلى الفئتين التاليتين:

١. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة.

مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.

٢.الرسوم الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية.

تشمل الرسوم التي يعتبرها البنك جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية ما يلي:

رسوم منح القروض، رسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل أن يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف للعملاء والأرصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية؛ مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف البنك بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم البنك باحتساب الربح أو الخسارة «لليوم الأول» كما هو موضح أدناه.

اليوم الأول للربح أو الخسارة

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يقوم البنك بتسجيل الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي الدخل للبنك. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل إثبات الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً الاعتراف بها في قائمة الدخل فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند إلغاء الاعتراف بالأداة المالية.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:
– بالكلفة المطفأة
– بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
– بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يقوم البنك بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاتها المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويتاح للبنك تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا أدى ذلك إلى الإلغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

الموجودات والمطلوبات المالية

المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالكلفة المطفأة

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالكلفة المطفأة قبل ا كانون الثاني ٢٠١٩، بما في ذلك الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط، بخلاف ما يلي:

– إذا كانت غايات البنك من الشراء أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب
– إذا قام البنك عند الاعتراف الأولي، بتصنيفها كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو متاحة للبيع.
– قد لا يسترد البنك بشكل أساسي جميع استثماراتها الأولية، الا إذا كانت بسبب تدهور في الائتمان، والتي تم تصنيفها موجودات مالية متاحة للبيع.

يقوم البنك فقط بقياس المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

– الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
– الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

– كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وإبلاغها للعاملين الرئيسين في إدارة المنشأة
– المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
– الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كإن التعويض بناءً على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
– التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «الحالة تحت الضغط» بعين الاعتبار.
في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثاً للفترات اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف «أصل الدين» لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات لأصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم البنك بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذات صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب آخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود أخرى، يتوفر فيه الخصائص الثلاث التالية:

– تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو أي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
– لا تتطلب استثماراً مبدئياً، او استثماراً مبدئياً بمبلغ أقل من المتوقع لأية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
– يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي لاحق.

يدخل البنك بمعاملات مشتقات مالية مع عدة أطراف، وتشمل عقود مقايضة لأسعار الفائدة، وعقوداً آجلة وعقود مقايضة العملات. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة وتسجل كأصل عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وتسجل كالتزام عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في صافي الدخل ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتطبيق هذه الأدوات بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩) لأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند تحقق الشروط التالية:

– إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.
– إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح والخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ البنك بأكثر من استثمار في نفس الضمان، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً– صادر أولاً. في حالة إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل.

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
بعد الاعتراف الأولي، يتاح للبنك خيار تصنيف، في بعض الأحيان، بعض استثماراتها في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل. يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، ما لم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح في الدخل الشامل الآخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في قائمة الدخل باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى قائمة الدخل. إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة/ خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة
يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم إثبات الضمانات المالية (ومخصصاتها) مبدئياً في القوائم المالية بالقيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي بما فيها العلاوات المستلمة. يقوم البنك بإثبات التزامات الضمانات بالمبلغ الأعلى المعترف به ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل الشامل، ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات العلاوات المستلمة في قائمة الدخل الشامل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

يلتزم البنك بتحديد شروط محددة للقروض بالسقوف الغير المستغلة وخطابات الاعتماد على مدار فترة الالتزام للعميل، وبنفس البنود المحددة لعقود الضمانات المالية. ويتم إدراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يقوم البنك بإصدار التزامات قروض بمسحوبات أقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحاً منها إجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية
إلغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والأحكام

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة. مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر عدم تحقق إلى ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنف القروض الجديدة في المرحلة ا لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في حال كإن التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه إلغاء الاعتراف بالقرض.
يقوم البنك بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف لأسباب غير وجود تعديلات جوهرية

١. الموجودات المالية
يتم إلغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للبنك)، عند إلغاء حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. ويقوم البنك أيضاً بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا قامت بتحويل الموجودات المالية ويتم تحويل هذا الإلغاء لعدم التحقق.

يقوم البنك بتحويل الموجودات المالية فقط:

– إذا قام البنك بتحويل حقوقها التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو

– إذا احتفظ البنك بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.

إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ البنك بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

– البنك غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم يكن قد حصل على نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
– لا يمكن للبنك بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
– يلتزم البنك بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون أي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلاً لإلغاء الاعتراف إذا:
– قام البنك بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية، أو
– قام البنك بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

يعتبر البنك نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الإجراء من طرفها دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر البنك باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة البنك بالاستثمار، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضًا بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحوّل والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. يقوم البنك بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل البنك.

إذا استمر البنك باستثمار الأصل المحول المشترى أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم البنك بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل البنك عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر البنك بالاعتراف بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (أيهما أقل).

٢. المطلوبات المالية
يتم إلغاء المطلوبات المالية عند إعفاء البنك من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء الالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في قائمة الدخل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة
قام البنك بتسجيل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة إلى التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً «الأدوات المالية».

أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، ما لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن إحداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال ١٢ شهراً من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (١) والمرحلة (٢) والمرحلة (٣)، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي بالموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم البنك بتسجيل مخصص بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهراً. تشمل المرحلة الأولى أيضاً الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.
- المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسناً بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.
- المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة إلغاء (جزئي) للموجودات المالي.

إن منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) موضحة بشكل مفصل بالإيضاح رقم (٣) استخدام التقديرات.

عقود الإيجار (السياسة المطبقة قبل ١ كانون الثاني ٢٠١٩)
تصنف عقود الإيجار كإيجارات تمويلية عندما تنص شروط الإيجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالتملك للمستأجر بشكل جوهري. أما جميع عقود الإيجار الأخرى فتصنف كإيجارات تشغيلية.

١. البنك كمؤجر
يتم قيد دخل الإيجارات التشغيلية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار. كما تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في مناقشة وترتيب العقد التشغيلي إلى القيمة الدفترية للموجودات المؤجرة وتقيد وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٢. البنك كمستأجر
تسجل الموجودات المقتناة من خلال عقود الإيجار التمويلية بداية بقيمتها العادلة عند بداية عقد الإيجار أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار، أيهما أقل. كما يتم تسجيل مطلوبات التأجير التمويلي بنفس القيمة. وتوزّع دفعات الإيجار بين مصاريف تمويل وتخفيض مطلوبات التأجير التمويلي من أجل تحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من مطلوبات التأجير التمويلي، وتقيد مصاريف التمويل مباشرة في قائمة الدخل.

تقيد دفعات الإيجار التشغيلي كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار.

عقود الإيجار (السياسة المطبقة بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٩)
يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي أنه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.
ويطبق البنك نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

موجودات حق الاستخدام
يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابلاً للاستخدام). يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم التزامات الإيجار.

تتضمن تكلفة أصل حق الاستخدام قيمة التزامات الإيجار المعترف بها، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال

لم يكن البنك متيقناً من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الأصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقل. تخضع موجودات أصول حق الاستخدام إلى اختبار التدني في القيمة.

التزامات عقود الإيجار
يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحًا منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضا القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

ممتلكات ومعدات
تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم، وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها لاستخدام النسب المئوية التالية:

	%
مباني	٢
معدات وأجهزة وأثاث وديكورات	١٠-١٥
وسائط نقل	١٥
أجهزة الحاسب الآلي	٢٠

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

تدني الموجودات غير المالية
يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

الموجودات غير الملموسة
الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، وتم إطفاء هذه الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي باستخدام نسبة ٢٠٪ سنوياً.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع:
يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة على أنها محتفظ بها بهدف البيع في حال كان استرداد المبالغ المقيدة بشكل رئيسي سيتم من خلال عملية بيع وليس من خلال العمليات المستمرة، ويجب أن يكون الأصل جاهز للبيع في وضعه الحالي بشروط تكون عادية ومألوفة لبيع هذا النوع من الموجودات، ويجب أن يكون أمر بيعها محتملاً بشكل كبير. بالإضافة إلى أن يكون هنالك التزام بخطة البيع من قبل الإدارة وبحيث يكون البيع مؤهلاً للاعتراف به كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ هذا التصنيف.

عندما يكون البنك ملتزماً بخطة بيع تتضمن فقدإن السيطرة على شركة تابعة، يتوجب عليه تصنيف جميع موجوداتها والتزاماتها على أنها محتفظ بها بهدف البيع وذلك عند استيفاء جميع الشروط المشار إليها أعلاه .

يتم قياس الموجودات غير المتداولة المصنفة بأنها محتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع أيهما أقل، كما يتم إظهار نتائج أعمال تلك الشركة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل كصافي أرباح)خسارة) من العمليات غير المستمرة.

المخصصات
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين
يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

ضريبة الدخل
تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدإن التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بالميزانية وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً او كلياً.

تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك
يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد)، إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل.

حسابات مدارة لصالح العملاء
تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

التقاص
يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة
تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

عقود إعادة الشراء أو البيع
يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة). تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

العملات الأجنبية
يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني.
يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل في قائمة الدخل الشامل الآخر وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية، الأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية، الأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي.

القيمة العادلة
يقوم البنك بقياس الأدوات المالية بتاريخ القوائم المالية.

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لتسوية التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الالتزام تتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات. في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملاءمة للموجودات أو المطلوبات. يحتاج البنك لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الافتراضات المستخدمة من المشاركين في السوق

عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

يقوم البنك باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
المستوى الثاني: تقنيات تقييم تأخذ في الاعتبار المدخلات ذات التأثير المهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: تقنيات تقييم حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

يقوم البنك بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، يقوم البنك بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

تحتسب قيمة التدني على الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام نسبة الفائدة الفعالة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمقدار خسارة التدني من خلال حساب مخصص التدني في القيمة، هذا ويتم الاعتراف بالتغير بالقيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل الموحد.

النقد وما في حكمه
هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

(٣-٣) استخدام التقديرات

ان إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كإن التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذا التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كإن التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة
يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة
تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

ضريبة الدخل
يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا
يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة
يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة
تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
يتطلب من إدارة البنك استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (٣٩).

تقييم نموذج الأعمال
يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغيير مستقبلي لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان
يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات المستخدمة من قبل إدرة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (١ و٢ و٣) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (٣٩).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة
عندما يتم قياس خسائر الائتمإن المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، إلخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمإن المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ
يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (١٢) شهرًا إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (٣٩). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى ا، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيّمين مستقلين مؤهلين مهنياً. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيّمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم اختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج) الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسباً. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع واحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك؛ و

- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي لسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات/ السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معين ، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك،بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (ا)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

إدارة المخاطر

انطلاقاً من أهمية إدارة المخاطر المختلفة التي تحيط بأنشطة أعمال البنك والتي يتعرض أو قد يتعرض لها في المستقبل، فقد واصل البنك عمله باتباع استراتيجية لإدارة المخاطر بما ينسجم مع توجهات مجلس الإدارة والإدارة العليا والتشريعات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي الأردني، حيث تم تطبيق أفضل الممارسات وأحدث الوسائل والأساليب المتبعة في إدارة المخاطر.

إن عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس وتقييم ورصد المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تؤثر سلباً على الأداء الكلي للبنك، وتقوم دائرة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى.

إن دائرة المخاطر مسؤولة عن إدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة وأمن المعلومات) ضمن إطار الهيكل التنظيمي للبنك وترتبط بشكل مباشر بلجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة وترفع دائرة المخاطر تقاريرها مباشرةً لهذه اللجنة وكذلك المدير العام مع العمل على تزويد الدوائر واللجان المعنية داخل البنك بتقارير المخاطر اللازمة كما يتم تعزيز ثقافة المخاطر لدى البنك من خلال الدورات وورشات العمل التثقيفية الداخلية والخارجية لكافة الموظفين.

إن الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المبادئ الرئيسية للمخاطر ومقدار المخاطر التي يمكن تقبلها، وكذلك التوزيع الأمثل لها وفقاً لأنشطة وقطاعات العمل المختلفة لدى البنك حيث تمارس الإدارة العليا دورها في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة المخاطر والامتثال).

كما تقوم دائرة المخاطر بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتي تتضمن تقييم مستوى كفاية رأس المال الداخلي بناءً على استراتيجية التوسع في الأعمال للبنك والمتوقعة للسنوات القادمة.

توفر إدارة المخاطر في البنك الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف إلى إنشاء ونشر مفهوم إدارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الإدارية وتساعد في شكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع الخطة والإجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها. وتندرج أعمال إدارة المخاطر ضمن سياسة عامة لإدارة المخاطر تمكن البنك من تحديد ووضع حدود لها وتكون الإطار العام لإدارة المخاطر الرئيسية التي يتوقعها البنك.بالإضافة إلى عدد من السياسات المنفصلة لكل نوع من أنواع المخاطر.

كما تولي إدارة البنك أهمية كاملة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر.

مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite)

تتضمن فلسفة البنك تحديد مستوى المخاطر المقبولة الطريقة التي قام البنك من خلالها بتحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه علماً أن التخطيط الرأسمالي (Capital Planning) هو الأساس في تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه.

حيث تم استخدام منهجية (Bottom Up Approach) لتحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال الدوائر المعنية داخل البنك وذلك من أسفل الهيكل التنظيمي ثم رفعها لأعلى الهيكل التنظيمي لكل من مخاطر (الائتمان، التركزات، السيولة، أسعار الفائدة، السمعة، الاستراتيجية، التشغيل، السوق، الحاكمية المؤسسية، الامتثال، هيكل رأس المال).

أهداف مستويات المخاطر المقبولة The Objectives of Risk Appetite

يهدف البنك من تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه إلى ما يلي:

1- معرفة المستوى المقبول من الخطر (Acceptable Risk) لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

٢- حماية البنك من المخاطر التي قد يتعرض لها وتؤثر سلباً على أعماله.
٣- تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
٤- التأكد من المحافظة على النسب المقبولة لكفاية رأس المال.
٥- السيطرة على المخاطر والعمل على تخفيضها.
٦- تحديد رأس المال اللازم لمواجهة كافة أنواع المخاطر (رأس المال الاقتصادي).
٧- تطوير مقاييس لمراقبة مستوى المخاطر المقبولة لديه بالإضافة إلى رأس المال وجودة الأصول والسيولة والتذبذب في الأرباح.

اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)

وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة والمتعلقة باختبارات الأوضاع، فقد قام البنك بإعداد منهجية لتطبيق تلك الاختبارات الضاغطة واعتماد سياسة وإجراءات عمل من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملاً وأساسياً في منظومة الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر لدى البنك كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الإداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات على مختلف المستويات فهي تعتبر:

- أداة رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Matrix) وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهه.
- تعتبر جزءاً هاماً من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAPP وتحسين إدارة البنك لرأسماله.
- تساعد البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة وفقاً لاستراتيجيته الموضوعة.
- جزءاً هاماً في عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة وتحسين سيولة البنك.

الآلية التي يتم اختيار سيناريوهات الأوضاع الضاغطة

يتم اختيار سيناريوهات الأوضاع الضاغطة بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني، ويتم تطبيق مجموعة مختلفة من السيناريوهات تندرج من الأقل تأثير إلى الأكثر تأثيراً ولكنها ممكنة الحدوث يتم اختيارها وتحديدها من قبل البنك وفقاً للمخاطر المختلفة التي يتعرض لها من حيث (الحجم و النوع و التكرار والأهمية) وذلك بالتنسيق مع دوائر الأعمال المختلفة حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ونسبة الكفاية، حيث يتم إجراء وإعداد التقارير اللازمة باختبارات الأوضاع الضاغطة وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والذي بدوره يقوم باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج. حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على الموجودات المالية المختلفة، سواءً على مستوى محفظة التسهيلات أو الاستثمارات وكما يلي:

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر هذه السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الأسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة ودائعنا لدى البنوك المراسلة، تركز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات البنك. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال .

حاكمية اختبارات الأوضاع الضاغطة

- تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملاً و أساسياً من منظومة الحاكمية المؤسسية وحاكمية وثقافة المخاطر لدى البنك، وذلك من خلال تعزيز قدرة البنك على تحديد وضبط المخاطر لديه ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات او التغيرات التي تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية.

مسؤولية مجلس الإدارة:

- ضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، حيث تقع على عاتق المجلس المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، واعتماد سياسات العمل المتعلقة بهذا الخصوص.

- التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا:

- تنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي استندت بالأصل على اختبارات الأوضاع الضاغطة المحددة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

- التأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك.

- التأكد من توفّر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة.

- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolarance) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.

- وضع الإجراءات العلاجية المناسبة المبينة على نتائج الاختبارات التي قامت بها الإدارة التنفيذية ورفعها للجنة المخاطر والامتثال وعرضها على مجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة التدقيق:

- إن دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وأن يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة المخاطر:

١- تصميم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة واستعمال النماذج والمنهجيات لاختبار أثرها على البنك بحيث تغطي الجوانب التالية ولا تنحصر بها:

- ان تشتمل اختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تندرج من الأقل شدة إلى الأكثر شدة.
- تغطي جميع المنتجات المالية المعقدة إن وجدت.
- تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلباً على تعرض البنك لمخاطر التركز.
- تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة، وذلك من خلال عكس نتائج مخاطر تؤثر على سمعة البنك والتي قد تنعكس على سيولة البنك وموجوداته السائلة وذلك من خلال قيام عدد من العملاء بسحب الودائع.
- تناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر التي حددها البنك لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة مع حجم وطبيعة و مدى تعقيد أعمال البنك والمخاطر المرتبطة به.
- يشمل برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية هذه الاختبارات وجعلها داعمة ومكملة لنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في البنك.
- تشمل أنواع اختبارات مختلفة مثل اختبارات حساسية بسيطة (Simple Sensitivity Analysis) مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات، علماً بأن الجزء المتعلق بهذه السيناريوهات يتم تحديده من قبل البنك المركزي الأردني بشكل سنوي.

٢- تنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة في حال حدوثها وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك، بحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك عند تحديد هذه الاختبارات وبشكل سنوي.

٣- رفع نتائج الاختبارات إلى لجنة بازل والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال ومن ثم إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وبشكل سنوي.

تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر

يقوم البنك باتباع وتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني (الجهة الرقابية) المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بتصنيف التسهيلات الائتمانية للمراحل الثلاثة.

١. تطبيق البنك للتعثر:

يتم تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد حسب متطلبات المعيار (٩)، إما فيما يخص بناء المخصصات فيتم اعتماد تعليمات رقم (٢٠٠٩/٤٧) ورقم (٢٠١٨/١٣) والمتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) حيث يتم أخذ النتائج الأكثر تحفظاً وشدة، إلا في حالات خاصة وبموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي الأردني.

٢. آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره بهدف عدم وصوله إلى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابله وفقاً للتعليمات والمعايير المعتمدة، ومن الآليات المتبعة لمعالجة التعثر من قبل البنك ما يلي:

١- جدولة المديونية حسب أسس الجدولة المنصوص عليها ضمن تعليمات البنك المركزي الأردني.
٢- اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

قام البنك بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان اعتماداً على نماذج تصنيف شركة Standard and Poors (S&P)، وذلك لقياس مخاطر الائتمان للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على جودة المحفظة الائتمانية والمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة حيث يتم من خلال النظام استخراج ما يلي:

تصنيف لمخاطر العميل Obligor Risk Rating (ORR) ينقسم إلى قياس معايير النشاط (نوعي) والمعايير المالية (كمي) من خلال ما يلي:

معايير نوعية:

١- قياس مخاطر الدول التي يمارس العميل نشاطه بها
٢- قياس مخاطر القطاعات الاقتصادية التي تمثل أنشطة العميل
٣- قياس المركز التنافسي للعميل بشكل تفصيلي

معايير كمية:

٤- قياس المخاطر المالية للعميل من خلال تقييم التدفقات النقدية، المديونية، هيكل رأس المال وغيرها

وتتضمن نماذج التصنيف معدلات نوعية (modifier's) تعزز من دقة التصنيف الائتماني وحسب الآتي:

١- أثر تنوع أنشطة العميل
٢- هيكل رأس المال
٣- سياسة التمويل المعتمدة
٤- تقييم السيولة
٥- الإدارة والحاكمية

يتم تصنيف العملاء على النظام إلى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من (١) عملاء جودة عالية (مخاطر قليلة) إلى (١٠) عملاء مخاطر مرتفعة.

نتيجة لاحتساب التصنيف الائتماني للعميل من خلال النظام يتم تحديد نسبة احتمالية التعثر للعملاء Probability of Default (PD).

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية:

١- المكونات الأساسية لاحتساب الخسارة الائتمانية للأدوات المالية:
* مراحل تصنيف العملاء (Staging)
* نسبة احتمالية التعثر PD المرحلة الأولى)الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً (والمرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للأداة المالية).
* نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD.
* التعرض عند التعثر EAD.

٢- معايير تصنيف العملاء وفقاً للمراحل:

تعتبر معايير تصنيف المراحل إحدى المعطيات المهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، حيث تم تصنيف الأدوات المالية ضمن ثلاثة مراحل بالإضافة لبيان المحددات الائتمانية لانتقال الأداة المالية/ التعرضات بين المراحل بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (٢٠١٨/١٣).

٣- احتمالية التعثر (Probability of Default – PD)

محفظة الشركات :

بناءً على احتمالية التعثر الناتجة من تحليل كافة البيانات الخاصة بالعميل الكمية والنوعية من خلال نظام التصنيف الائتماني حيث يتم ذلك من خلال النماذج المعتمدة لشركة (S&P) وبناءً على البيانات التاريخية يتم احتساب احتمالية التعثر المستقبلية وربطها بمؤشرات الاقتصاد الكلي المتضمنة أثر اختبارات الأوضاع الضاغطة ونتائجها.

محفظة الأفراد

يتم قياس مخاطر الأفراد على مستوى كل منتج على حدة (قروض شخصية/ قروض سكنية/ بطاقات ائتمانية/ قروض سيارات) وذلك من خلال تقييم المنتج من خلال سجلات سلوك العملاء والتزامهم بالسداد بالمواعيد المحددة لآخر 5 سنوات وتم استخدام منهجية Approach Roll Rate في قياس مخاطر عملاء الأفراد مع العمل على ربطها بكافة متغيرات العوامل الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) لتحديد مخاطر محفظة الأفراد المستقبلية.

محفظة أدوات الدين والسوق النقدي

يتم احتساب احتمالية تعثر أدوات الدين المصنفة ضمن محفظة التكلفة المطفأة (AC)و قائمة الدخل الشامل الآخر(OCI) على أساس إفرادي بناءً على احتمالية التعثر وفقاً للتصنيف الخارجي.

ويتم استثناء أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها وحسابات جاري الطلب من احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

٤- نسبة الخسارة بافتراض التعثر (Loss Given Default – LGD)

– لعملاء الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة (المرحلة الأولى والثانية):
قام البنك بتطبيق نظام بناءً على نماذج شركة (S&P) لاحتساب الخسارة بافتراض التعثر.

– عملاء الأفراد (كافة المراحل) والشركات المرحلة (الثالثة)
يتم قياس نسبة الخسارة بافتراض التعثر بناءً على القيمة الحالية للضمانة المقدمة من العميل (Present Value) اعتماداً على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل الضمانة إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني ومخفضات الائتمان والتي تشمل الجزء المغطى وغير المغطى بالضمانة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني.

٥- التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default – EAD)

يعرف على أنه حجم المديونية التي قد يتعرض لها البنك لاحتمالية عدم السداد في حال تعثر العميل وعلى النحو التالي:

– يكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وغير المباشرة.
– في حالة السقوف فيكون قيمة المبلغ المعرض للتعثر: عبارة عن الرصيد المستغل بالإضافة لنسبة من السقف غير المستغل
(المباشرة وغير المباشرة) بناءً على دراسة تاريخية لحجم استغلال هذه السقوف.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩):

يتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما فيها تعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص وبما يحقق حاكمية تنفيذ معيار التقارير المالية الدولية، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا واللجان والدوائر المعنية لضمان حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية:

مسؤوليات مجلس الإدارة:

– الموافقة على السياسات والفرضيات والنماذج المستخدمة الخاصة في تطبيق المعيار.
– اعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
– ضمان التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
– الإشراف من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس على الإدارة التنفيذية للقيام بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الاحتساب، وذلك من خلال تشارك جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
– الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر في نموذج الأعمال واستراتيجية البنك ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية وآلية التسعير والضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار.

– ضمان قيام البنك بإدارة مخاطره الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديداً واضحاً لحجم المخصصات اللازمة لكافة المخاطر لديه.
– التأكد من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار(٩) والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية:
– توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغيرات أو التحسينات المطلوبة والتي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادراً مؤهلاً، وقاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية.
– مراجعة السياسات وإجراءات العمل والأنظمة وأية معايير أخرى ذات العلاقة وبيان مدى ملاءمتها لتطبيق المعيار.
– توزيع المهام والمسؤوليات وضمان مشاركة جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار.
– متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار والوقوف على أثر تطبيق المعيار على الوضع المالي للبنك.
– تطبيق الإجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
– عكس أثر تطبيق المعيار على استراتيجية البنك وسياسة التسعير.
– تعتبر مسؤولة عن أي استثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والإجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الاحتساب.
– مراجعة عملية محددات المراحل Staging Rules ووضع التوصيات اللازمة.
– الاطلاع على الاحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
– التوصية على أي استثناء أو تعديل على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة ووفق مبررات واضحة وموثقة.

مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر والامتثال:
– مراجعة إطار وفرضيات احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
– الإشراف على كفاءة وفعالية عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات لجنة التدقيق:
– التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي قد تحققت من ضمان سلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (٩).
– مراقبة التواؤم مع إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (٩) والتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
– مراجعة البيانات المالية بعد تطبيق المعيار وبصفة خاصة التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بشأن كفاية المخصصات، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
– مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
– مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيّد بها.
– التأكد من خلال دائرة التدقيق الداخلي من أن جميع الأدوات المالية/ التعرضات الائتمانية قد تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

مسؤوليات دائرة الامتثال:
التأكد من الامتثال للقوانين والتعليمات المطبقة والمتعلقة بإعداد القوائم المالية وتطبيق المعيار والإفصاحات المطلوبة.

مسؤوليات دائرة المخاطر
– احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
– مراجعة النماذج والفرضيات المستخدمة بالاحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة
– تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
– إعداد الإفصاحات الدورية النوعية والكمية التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني لغايات الالتزام بمتطلبات المعيار.
– مراجعة عملية الانتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع سياسة متطلبات الانتقال بين المراحل ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

مسؤوليات الدائرة المالية:
– الاشتراك مع الإدارات في تطوير وبناء نموذج الأعمال بما يتضمن تصنيف الموجودات المالية للبنك وفقاً لمبادئ معيار التقارير المالية رقم (٩).
– عمل التسويات والقيود المحاسبية اللازمة بعد اعتماد النتائج والتحقق من أن كافة الأدوات المالية قد خضعت للاحتساب.
– مراجعة الإفصاحات اللازمة بالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك بما يتفق ومتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي.

محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية:
تخضع جميع التعرضات الائتمانية/ الأدوات المالية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة إلى محددات معينة كمؤشر لاعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان وبحيث يتم انتقال الأداة المالية/ التعرض الائتماني ما بين المراحل الثلاث: المرحلة (١) ؛ تتضمن الموجودات المالية عند بداية الاعتراف بها والتي لم تتعرض لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ

الاعتراف الأولي أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ إعداد البيانات المالية، بالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً والتي تنتج من أحداث عدم الانتظام المحتملة في غضون ١٢ شهراً قادمة.

المرحلة (٢): تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها، بالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر الدين وهي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث عدم الانتظام المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة (٣): وتتضمن الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها في تاريخ التقرير المالي وفقاً للمؤشرات المحددة في تعليمات البنك المركزي الأردني، وبالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر ومعالجتها مع الفوائد المحتسبه عليها.

فيما يلي أبرز المحددات المستخدمة في قياس التغير المهم في المخاطر الائتمانية:
• حدوث تراجع أو انخفاض في التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي للمقترض حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض عند المنح.
• وجود مستحقات غير مدفوعة على أحد حسابات العميل أو المقترض تزيد عن مدة معينة.
• معرفة أن المقترض يواجه صعوبات مؤثرة في التدفقات النقدية.
• خرق تعهدات أو شروط القروض بشكل يؤثر على الالتزام بالسداد.
• انخفاض القيمة السوقية للضمانات بشكل مؤثر.
• احتمالية دخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تم استخدامها من قبل البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة
يتم الأخذ بعين الاعتبار عند قياس احتمالية التعثر للقطاعات المختلفة المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة إلى الأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات جوهرية يمكن الاعتماد عليها من قبل البنك.
حيث تم استخدام العوامل الاقتصادية وتوقعاتها لخمس سنوات قادمة بثلاث سيناريوهات ولكل من نسب (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، مؤشر سوق عمان المالي (Local Index)، مؤشر الطاقة (Energy Index)، مؤشرات أخرى (Non- Energy Index)، نسب التعثر التاريخية للبنك(، وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة من البنك الدولي فيما يخص الأردن وبناءً على البيانات التاريخية الصادرة من سوق عمّان المالي ومؤشرات البنك للتعثر.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار
يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للممارسة من قبل كل من البنك والمؤجر.

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهاؤه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

خصم مدفوعات الإيجار
يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك («IBR»). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

٤- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	٣١ كانـــون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزينة	١٧,٤٣٨,٤٣٣	٢٠,٨٠٣,٩٨٨
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
حسابات جارية وتحت الطلب	١٥,٦٩١,٩٠٨	١٥,٩٧٣,٤١٨
ودائع لاجل وخاضعة لاشعار وشهادات الإيداع	-	١٠,٦٣٥,٠٠٠
متطلبات الاحتياطي النقدي	٣٨,١٣٣,٧٩٤	٤٤,٤٥٩,٧١٢
مجموع أرصدة لدى بنوك مركزية	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	٧١,٠٦٨,١٣٠
مجموع نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧١,٢٦٤,١٣٥	٩١,٨٧٢,١١٨

– بلغ الإحتياطي النقدي الإلزامي ٣٨,١٣٣,٧٩٤ دينـار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٤٤,٤٥٩,٧١٢ دينـار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

– لا يوجـد ارصـدة مقيـدة السـحب لـدى البنـوك المركزيـة باسـتثناء الاحتياطـي النقـدي لـدى البنـك المركـزي الأردنـي كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٩ (الاحتياطـي النقـدي والوديعـة الرأسـمالية لـدى سـلطة النقـد الفلسـطينية البالغـة ١٠,٦٣٥,٠٠٠ دينـار كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٨).

– لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و٢٠١٨.

– لايوجد شهادات إيداع كما في تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

فيما يلي الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية:

البند	المرحلة الأولى (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	
				٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	
اجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٧١,٠٦٨,١٣٠	-	-	٧١,٠٦٨,١٣٠	١٠١,٥٨٧,٧٨٤
الأرصدة الجديدة خلال السنة	٣,٣٨٨,٢٤٨	-	-	٣,٣٨٨,٢٤٨	١,١٠٧,٣٣٤
الأرصدة المسددة	(٧٦١,٣٦٩)	-	-	(٧٦١,٣٦٩)	(٣١,٦٢٦,٩٨٨)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	١٤,٦٠٤,٢٥٤	-	-	١٤,٦٠٤,٢٥٤	-
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٣٤,٤٧٣,٥٦١)	-	-	(٣٤,٤٧٣,٥٦١)	-
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	=	=	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	٧١,٠٦٨,١٣٠

– لا يوجـد تحويـلات بيـن المراحـل (الأولـى والثانيـة والثالثـة) أو أرصـدة معدومـة خـلال السـنة المنتهيـة فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٩ و٢٠١٨.

٥- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

	بنوك ومؤسسات				المجموع	
	مصرفية محلية		مصرفية خارجية			
	٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
حسابات جارية وتحت الطلب	٢٩,٦٧١	٢٩,٦٧١	٧,٢٩٢,٨٦٠	٩,٨٤٨,٩٨٦	٧,٣٢٢,٥٣١	٩,٨٧٨,٦٥٧
ودائع تستحق خلال ثلاثة اشهر او اقل	٢٩,١٤٣,٠٠٠	٢٣,٠٥١,٠٠٠	٢٥٥,٦٨٠	٢٩,٢٣٦,٠٦١	٢٩,٣٩٨,٦٨٠	٥٢,٢٨٧,٠٦١
المجموع	٢٩,١٧٢,٦٧١	٢٣,٠٨٠,٦٧١	٧,٥٤٨,٥٤٠	٣٩,٠٨٥,٠٤٧	٣٦,٧٢١,٢١١	٦٢,١٦٥,٧١٨
ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٧٧,٩٩٥)	(٦٧,٨٨١)	(٦٧٧)	(١٠٢,٢٢٤)	(٧٨,٦٧٢)	(١٧٠,١٠٥)
	٢٩,٠٩٤,٦٧٦	٢٣,٠١٢,٧٩٠	٧,٥٤٧,٨٦٣	٣٨,٩٨٢,٨٢٣	٣٦,٦٤٢,٥٣٩	٦١,٩٩٥,٦١٣

– بلغـت الأرصـدة لـدى البنـوك والمؤسسـات المصرفيـة التـي لا تتقاضـى فوائـد ٧,٢٤٣,٧٨٨ دينـار كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٩ (١٣,٦٤٥,٠٤٣ دينـار كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٨).

– لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

إن توزيع اجمالي الأرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٣,٥	-	-	-	-	٣,٤٤٢,٥٠٠
٤	-	-	-	-	١٣,٢٦٧,٠٠٠
٥,٥	٢٥٥,٧٥٢	-	-	٢٥٥,٧٥٢	١٦,١٦١,٩٦١
٧,٥	٤,٩٦٣,٠٠٠	-	-	٤,٩٦٣,٠٠٠	-
غير مصنف	٣١,٥٠٢,٤٥٩	-	-	٣١,٥٠٢,٤٥٩	٢٩,٢٩٤,٢٥٧
المجموع	٣٦,٧٢١,٢١١	=	=	٣٦,٧٢١,٢١١	٦٢,١٦٥,٧١٨

فيما يلي الحركة على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية:

				المجموع	
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة (إفرادي)	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد كما في بداية السنة	٦٢,١٦٥,٧١٨	-	-	٦٢,١٦٥,٧١٨	٥١,٨٦٦,٣١٥
الأرصدة الجديدة خلال السنة	٢١,٥٥٠,٤٤٩	-	-	٢١,٥٥٠,٤٤٩	٥٤,٤٩٠,٨٤٧
الأرصدة المسددة	(٤٩,٢٨٧,٧٩١)	-	-	(٤٩,٢٨٧,٧٩١)	(٤٤,١٩١,٤٤٤)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	٢٤,٠١٠,٢٢٧	-	-	٢٤,٠١٠,٢٢٧	-
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٢١,٧١٧,٣٩٢)	-	-	(٢١,٧١٧,٣٩٢)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	٣٦,٧٢١,٢١١	-	-	٣٦,٧٢١,٢١١	٦٢,١٦٥,٧١٨

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ .

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية كما يلي:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١٧٠,١٠٥	-	-	١٧٠,١٠٥
خسارة التدني على الايداعات الجديدة خلال السنة	٣١,٣٣٩	-	-	٣١,٣٣٩
المسترد من خسارة التدني على الايداعات المسددة	(٩٣,٢٥٢)	-	-	(٩٣,٢٥٢)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	٤,٢٣٦	-	-	٤,٢٣٦
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٣٣,٧٥٦)	-	-	(٣٣,٧٥٦)
الرصيد في نهاية السنة	٧٨,٦٧٢	-	-	٧٨,٦٧٢

٦- تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	٣١ كانـون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
الأفراد (التجزئة):	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية مدينة	٣٦٤,٦٦٤	٣٨٨,٠٥٠
قروض وكمبيالات *	١٨٠,٢٦٩,٧٩٢	١٨٥,٥٢١,٥٥٩
بطاقات إئتمان	٤,٢٧٤,٩٢٩	٤,٠٠٨,٧٣٣
القروض العقارية	١٢١,٨٣٤,٠٣٩	١٢٢,٨٤٩,٨١٧
الشركات :		
أ - الشركات الكبرى:		
حسابات جارية مدينة	٧٦,٣٤٤,١٥٧	٩١,٦٦٦,٠٥٠
قروض وكمبيالات *	٢٧٦,٤٩٠,٤٤٣	٢٩٤,٦٣٥,٥٤٧
ب- مؤسسات صغيرة ومتوسطة:		
حسابات جارية مدينة	١٦,١٦٢,٨٢٤	٢٣,٩٠٨,٠٢٣
قروض وكمبيالات *	٣٤,٥٧٠,٩٦١	٤٧,٥٧٧,٥٥٧
الحكومة والقطاع العام	٢٠,٧٤٢,٦٩١	٣٤,١٤٦,٧١٤
المجموع	٧٣١,٠٥٤,٥٠٠	٨٠٤,٧٠٢,٠٥٠
(ينزل) : مخصص خسائر إئتمانية متوقعة	(٤٧,٩٧٤,٨٥٤)	(٥٩,١٤٣,٤٣٨)
فوائد معلقة	(١٤,٠٧٩,٢٧١)	(١٧,٦٨٤,٧٩٤)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ٢,٩٣٠,٥٩٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٣,٦١٣,١٨٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨) .

– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة ٨٤,٦٢٧,٤٩٢ دينار أي ما نسبته ١١/٥٨٪ من اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٩٥,٧٥١,٦٢٥ دينار أي ما نسبته ١١/٩٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة ٧٠,٦١٧,٤٣١ دينار أي ما نسبته ٩/٨٥٪ من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٧٨,٣٨٧,٦٩٦ دينار أي ما نسبته ٩/٩٦٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

– تتضمن التسهيلات الإئتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة بكفالة الحكومة الأردنية ٢,٥٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٧,٥٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨)، كما تتضمن ١٣,١١١,٦٧٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ تسهيلات ممنوحة للسلطة الفلسطينية.

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة بشكل أفرادي وتجميعي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

البند	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	٧,١٩٣,٤٤٠	١,٦١٢,٢٧٠	٥٠,٣٣٧,٧٢٨	٥٩,١٤٣,٤٣٨	٣٠,٦٦٣,١٧٠
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	-	-	-	-	١٩,٣٨٢,٨٢٥
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٧,١٩٣,٤٤٠	١,٦١٢,٢٧٠	٥٠,٣٣٧,٧٢٨	٥٩,١٤٣,٤٣٨	٥٠,٠٤٥,٩٩٥
التسهيلات الجديدة خلال السنة	١,٠٢٠,٩٥٣	١٠٢,٩٤٥	٢٢٥,١١٠	١,٣٤٩,٠٠٨	١,٤٩٩,٠٩٥
التسهيلات المسددة	(٧٤٠,٦٧٦)	(١٢٨,٧٥١)	(٧٤٨,٠٠٤)	(١,٦١٧,٤٣١)	(٤٠٥,٩٠٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٦٩,٢٦٤	(١٢٦,٩٣٤)	(٤٢,٣٣٠)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١,٧٧٦,٢٤٦)	٢,٨٠٣,٠٤١	(١,٠٢٦,٧٩٥)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٥٣٤,٢١١)	(١٠٦,٣٣١)	٦٤٠,٥٤٢	-	-
الاثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	(٢,٢٦٦,٦٨٥)	٧,٩٢٨,١٢٩	٥,٦٦١,٤٤٤	١٢,٦٨٠,٣٢٨
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٢٣١,٤٦٥)	(٣٧,٦٨٨)	(٢,٦٥٣,٠٤٥)	(٢,٩٢٢,١٩٨)	(٤,٥٢١,٨٠٣)
التسهيلات المعدومة	-	-	(٤٣,٥٥٠)	(٤٣,٥٥٠)	(١٥,١١٢)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(٩,٠٠٦,٥٤٧)	(٩,٠٠٦,٥٤٧)	(١٣٩,١٦١)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٢٥٢,٨٣٩)	(٧٧,٣٨٧)	(٤,٢٥٩,٠٨٤)	(٤,٥٨٩,٣١٠)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٤,٨٤٨,٢٢٠	١,٧٧٤,٤٨٠	٤١,٣٥٢,١٥٤	٤٧,٩٧٤,٨٥٤	٥٩,١٤٣,٤٣٨

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

البند	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد كما في بداية السنة	٦٥٣,٧٥٦,٨٥٦	٥٥,١٩٣,٥٦٩	٩٥,٧٥١,٦٢٥	٨٠٤,٧٠٢,٠٥٠	٧٦٢,٠١٢,٠٥٠
تسهيلات جديدة خلال السنة	٩٤,٥٣٣,٧٦٢	٧,٨٨٩,٩٥٧	٥٤٣,٠٩١	١٠٢,٩٦٦,٨١٠	٩١,١١٩,٥٦١
تسهيلات المسددة	(٤١,١٦١,١٠٥)	(٤,٦٦٩,٠٠٠)	(٢,١٢٦,٧٣٨)	(٤٧,٩٥٦,٨٤٣)	(٤٥,٤٨٣,١٩٨)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	٢٥,٩٣٣,٠١٧	(٢٣,٣٤٨,٩٧٠)	(٢,٥٨٤,٠٤٧)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(١٢٧,٩١٧,٣٤١)	١٣٤,٧٦٦,٣٦٣	(٦,٨٤٩,٠٢٢)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(٢١,٥٥٠,٧٦٦)	(٤,٣٢٤,٤٨٧)	٢٥,٨٧٥,٢٥٣	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٤٧,٩٦٦,٩٧٤)	٤,٩٦٦,٥٢١	٤,٠٧١,٣٦٥	(٣٨,٩٢٩,٠٨٨)	(٢,٠١٤,٣٠٣)
التسهيلات المعدومة	-	-	(٢٦٦,٠٣٦)	(٢٦٦,٠٣٦)	(٦٨٣,٨٠٥)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(١٦,٩٤٥,٩٦٠)	(١٦,٩٤٥,٩٦٠)	(٢٤٨,٢٥٥)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٥٥,٧٤١,٣٤٦)	(٣,٩٣٣,٠٥١)	(١٢,٨٤٢,٠٣٦)	(٧٢,٥١٦,٤٣٣)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	٤٧٩,٨٨٦,١٠٣	١٦٦,٥٤٠,٩٠٢	٨٤,٦٢٧,٤٩٥	٧٣١,٠٥٤,٥٠٠	٨٠٤,٧٠٢,٠٥٠

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	٨,٣٤٩,٠٠١	٦٨٧,٥٤٦	١٨,٥٩١,٣٨٤	٣,٠٣٥,٢٣٩	-	٣٠,٦٦٣,١٧٠
أثر تطبيق معيار التقارير الدولي رقم (٩)	١,٥٤٨,٤٦٨	١,١٦٨,٤٦٥	١٦,٠٧٢,١٢٤	٢٧٦,٧٠٩	٣١٧,٠٥٩	١٩,٣٨٢,٨٢٥
رصيد بداية السنة المعدل	٩,٨٩٧,٤٦٩	١,٨٥٦,٠١١	٣٤,٦٦٣,٥٠٨	٣,٣١١,٩٤٨	٣١٧,٠٥٩	٥٠,٠٤٥,٩٩٥
المقتطع من الايرادات خلال السنة	١,٠١٦,٩١٨	٢٦٦,٥٤٠	١٥٠,٧٥٥	٦٤,٨٨٢	-	١,٤٩٩,٠٩٥
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(١٤٥,٢٢٣)	(٨٧,٦٥٨)	(٩٦,٢١٨)	(٥٣,٧٤٧)	(٢٣,٠٥٨)	(٤٠٥,٩٠٤)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	(١٢٤,٢٧٨)	(٨٠,٦٤٤)	(٧٢٠,٣٢٦)	(٦٧,٩٦٧)	-	(٩٩٣,٢١٥)
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(٦٠,٢٠٨)	٤٤,٣٦١	١٧٣,٨١٩	٢٩,٢٣٤	-	١٨٧,٢٠٦
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	١٨٤,٤٨٦	٣٦,٢٨٣	٥٤٦,٥٠٧	٣٨,٧٣٣	-	٨٠٦,٠٠٩
الاثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	٣,٠١١,٥٩٣	٦٩٥,٩٩٦	٧,٨٦٦,٥٢٣	١,١٠٦,٢١٥	-	١٢,٦٨٠,٣٢٧
التعديلات الناتجة عن تعديلات	٤٤٤,٧١٨	(٩٧٦,٠٠٩)	(٣,١٢٧,٤٢٢)	(٧٧٦,٦٥٥)	(٨٦,٤٣٥)	(٤,٥٢١,٨٠٣)
التسهيلات المشطوبة	(١٥,١١٢)	-	-	-	-	(١٥,١١٢)
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(٥٣,٩٧٦)	-	-	(٨٥,١٨٤)	-	(١٣٩,١٦٠)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٤,١٥٦,٣٨٧	١,٧٥٤,٨٨٠	٣٩,٤٥٧,١٤٦	٣,٥٦٧,٤٥٩	٢٠٧,٥٦٦	٥٩,١٤٣,٤٣٨
أعادة توزيع :						
المخصصات على مستوى افرادي	١٤,١٥٦,٣٨٧	١,٧٥٤,٨٨٠	٣٩,٤٥٧,١٤٦	٣,٥٦٧,٤٥٩	٢٠٧,٥٦٦	٥٩,١٤٣,٤٣٨
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٤,١٥٦,٣٨٧	١,٧٥٤,٨٨٠	٣٩,٤٥٧,١٤٦	٣,٥٦٧,٤٥٩	٢٠٧,٥٦٦	٥٩,١٤٣,٤٣٨

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و٢٠١٨:

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	١٤,١٧٧,٩٠٩	١,٧٥٤,٨٨٠	٣٩,٤٥١,٠١٦	٣,٥٥٢,٠٦٧	٢٠٧,٥٦٦	٥٩,١٤٣,٤٣٨
المقتطع من الايرادات خلال السنة	٧٩٦,٦٠٦	١١٥,٦٤٦	٢٦٦,٣١٦	٩٠,٠٤٦	٨٠,٣٩٥	١,٣٤٩,٠٠٩
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(٧٤١,٠٠٠)	(٢٠٠,٧٤٢)	(٤١٣,٨١٣)	(٢٦١,٨٧٦)	-	(١,٦١٧,٤٣١)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	(١٧,٦٥٩)	(٦٤,٥٨٤)	(٢,٠٢٧,٦٣٥)	(٣١,٣١٤)	-	(٢,١٤١,١٩٢)
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(٣٥,٧٨٠)	٥٦,٤٤٠	٢,٥٨٤,٣٥٣	(٣٥,٢٣٨)	-	٢,٥٦٩,٧٧٥
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	٥٣,٤٣٨	٨,١٤٤	(٥٥٦,٧١٨)	٦٦,٥٥٢	-	(٤٢٨,٥٨٤)
الاثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	٢٥٦,٦٧٢	٢١٣,٢٦٦	٢,٥٠٦,٨٩٥	٢,٦٨٤,٦١١	-	٥,٦٦١,٤٤٤
التعديلات الناتجة عن تعديلات	٣٤٤,٤٣٠	٤٣,٦٤٩	(٣,٠٧٢,٤١٩)	(١٣٨,٥١٩)	(٩٩,٣٣٠)	(٢,٩٢٢,١٨٩)
التسهيلات المشطوبة	(٤٣,٥٥٩)	-	-	-	-	(٤٣,٥٥٩)
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(٢,٥٣٩,٢٦٥)	(٥٦٦)	(٥,٧٤٦,٧٥٠)	(٧١٩,٩٦٦)	-	(٩,٠٠٦,٥٤٧)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(١,٤٨٨,٠٤٨)	(١٤٨,٧٠٧)	(١,٧٣٨,٣٦٥)	(١,١٢٠,١٧٧)	(٩٤,٠١٣)	(٤,٥٨٩,٣١٠)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٠,٧٦٣,٧٤٤	١,٧٧٧,٤٢٦	٣١,٢٥٢,٨٨٠	٤,٠٨٦,١٨٦	٩٤,٦١٨	٤٧,٩٧٤,٨٥٤
أعادة توزيع :						
المخصصات على مستوى افرادي	١٠,٧٦٣,٧٤٤	١,٧٧٧,٤٢٦	٣١,٢٥٢,٨٨٠	٤,٠٨٦,١٨٦	٩٤,٦١٨	٤٧,٩٧٤,٨٥٤
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٠,٧٦٣,٧٤٤	١,٧٧٧,٤٢٦	٣١,٢٥٢,٨٨٠	٤,٠٨٦,١٨٦	٩٤,٦١٨	٤٧,٩٧٤,٨٥٤

* تم خلال العام ٢٠١٩ شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة غير عاملة بمبلغ ٤٣,٥٥٩ دينـار وذلك وفقاً لقرار مجلس الادارة بذلك الخصوص (١٥,١١٢ دينـار للعام ٢٠١٨).

** تم خلال العام ٢٠١٩ تحويل تسهيلات ائتمانية غير عاملة بمبلغ ٩,٠٠٦,٥٤٧ دينـار الى خارج قائمة المركز المالي (١٣٩,١٦٠ دينـار للعام ٢٠١٨).

*** علما بأن هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها ١٢٠,٩٣٧,١٥٦ دينـار وفوائدها المعلقة ٧٢,٠٣٤,٤٢٢ دينـار والمخصص المرصود لها ٤٨,٩٠٢,٧٣٤ دينـار كما في ٣١ كانـون الأول ٢٠١٩، بعد استبعاد ٢,٤٥٥,٩٦٧ دينـار وفوائدها المعلقة ١,٤٥٧,٤٦٥ دينـار والمخصص المرصود لها ٩٩٨,٥٠٢ دينـار تخص فروع فلسطين تم ادراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة ، وذلك على اعتبار ان هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.

– تم الافصاح اعلاه عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد .

– بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى ١٢,٢٥٠,٥٤٣ دينـار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١١,٩٥١,٩٢٣ دينـار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٣	-	-	-	-	١,٣٦٩,٧٨٥
٣,٥	٢,٥٢١,٩٧٨	-	-	٢,٥٢١,٩٧٨	٤,٨٣٦,٧٢٧
٤	-	-	-	-	٢٦٣,٧٠١
٤,٥	٢٠١,٧٧٣	-	-	٢٠١,٧٧٣	٦,٦٩٩,٦٣٣
٥	٨,٥٩٨,١١٦	٤,٦١٤,٤٩٥	-	١٣,٢١٢,٦١١	١٤,٤١٢,٥٩٢
٥,٥	٢٨,٦٧٤,٠٤١	٢٧,٨١٢,٤٠٤	٢٥,٩٥٣,٩٤٠	٨٢,٤٤٠,٣٨٥	٤٨,٧٧٥,٧٢٨
٦	٢٣,٣٢٢,٩٤٩	٢٢,١٧٦,٣١٤	-	٤٥,٤٩٩,٢٦٣	٤٢,١٤٠,٩٨٠
٦,٥	٢٨,٥٧٩,٩٨٥	٢٤,٣٣٩,٤٢٥	-	٥٢,٩١٩,٤١٠	١٩,٦٤٩,٢٩٥
٧	٢١,٣٦٧,٤٤٦	١٤,٨٨٦,٤٤٢	-	٣٦,٢٥٣,٨٨٨	٢٥,٥٥٨,٤٦٠
٧,٥	٣٦,٣٦٤,٤٧٩	١٢,٧٦٩,٠٩٣	-	٤٩,١٣٣,٥٧٢	٥٦,٦٠١,٣٠٨
٨	٥,٠٢٧,٧٥٣	١٥,٧٧٧,٢٤٠	١,٦٢٥,٥٤٠	٢٢,٤٣٠,٥٣٣	٦٥,٨٦٧,٣٤٧
٨,٥	٣,٥٨٣,٠٨٨	١١,٣٦٨,٧١٤	-	١٤,٩٥١,٨٠٢	٢٧,١٨٨,١٦٩
٩	-	٥,٤٩٦,٣٦٦	-	٥,٤٩٦,٣٦٦	٧,٦٥٦,٠٤٩
٩,٥	-	-	٢٤١,٠٤٨	٢٤١,٠٤٨	٣٣٦,٠٨١
١٠	-	-	-	-	١,٨٤٢,٠٥٩
غير مصنف	٢,٤٧١,٤١٢	٣٧١,٨٠٠	٢٤,٨٣٤,١٥٩	٢٧,٦٧٧,٣٧١	٦٣,٢٠٤,٢٥٩
المجموع	**١٦٠,٧١٣,٠٢٠**	**١٣٩,٦١٢,٢٩٣**	**٥٢,٦٥٤,٦٨٧**	**٣٥٢,٩٨٠,٠٠٠**	**٣٨٦,٤٠٢,١٧٣**

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ هي كما يلي:

البند	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٢٩٤,٤٨٥,٣٩٨	٣٥٦,٤٧٢,٨٠٣	٣٨٦,٤٠٢,١٧٣	٦٣,٢١٠,٥٣٨	٢٨,٧٠٦,٢٣٧
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٢٧,٤٩١,٣٥٣	٢٣,٣٦٢,٣٢٩	٣٣,١٠٣,٤٤٢	٧٨,٧١٧	٥,٥٣٣,٣٧٢
التسهيلات المسددة (matured/derecognized)	(١١,٠٧٣,٧٢٥)	(٩,٩٥٩,٨٨٢)	(١٢,٦٤٦,٩٨٢)	-	(١,٥٧٣,٢٥٧)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١١,٥٨٣,٧١٥	-	-	-	(١١,٥٨٣,٧١٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١١٥,٤٥٢,٠٠٠)	-	-	(٤,٨٣٢,٥٣٤)	١٢٠,٢٨٤,٥٣٤
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٠,٧٥٩,٢٤٨)	-	-	١١,٧٥٨,٣٢٣	(٩٩٩,٠٧٥)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٢٢,٣٣٢,٤٨٧)	١٧,١٥٢,٧٤٩	(١٩,٥٢٤,٩٥٥)	١,٢٢١,٨٥٢	١,٥٨٥,٦٨٠
التسهيلات المعدومة	-	(٦٢٥,٨٢٦)	-	-	-
مدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(١٢,٢٥٣,٨٩٩)	(١٢,٢٥٣,٨٩٩)	-
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(١٣,٢٢٩,٩٨٦)	-	(٢٢,٠٩٩,٧٧٩)	(٦,٥٢٨,٣١٠)	(٢,٣٤١,٤٨٣)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٦٠,٧١٣,٠٢٠	٣٨٦,٤٠٢,١٧٣	٣٥٢,٩٨٠,٠٠٠	٥٢,٦٥٤,٦٨٧	١٣٩,٦١٢,٢٩٣

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الممنوحة للشركات الكبرى كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ هي كما يلي:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٣,٤٥٣,٨٤٠	٨٦٥,٩٩٦	٣٥,١٣٧,٣١٠	٣٩,٤٥٧,١٤٦	١٨,٥٩١,٣٨٤
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	-	-	-	-	١٦,٠٧٢,١٢٤
رصيد بداية السنة	٣,٤٥٣,٨٤٠	٨٦٥,٩٩٦	٣٥,١٣٧,٣١٠	٣٩,٤٥٧,١٤٦	٣٤,٦٦٣,٥٠٨
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	١٠٨,٠٠٥	٨٧,٩٠٠	٧٠,٤١١	٢٦٦,٣١٦	١٥٠,٧٥٥
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحق	(٣٧٤,٠٧٨)	(٣٩,٧٣٥)	-	(٤١٣,٨١٣)	(٩٦,٢١٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣٢,٦١٠	(٣٢,٦١٠)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١,٦١٠,١٤٢)	٢,٦٢٦,١٨٢	(١,٠١٦,٠٤٠)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٤٥٠,١٠٣)	(٩,٢١٩)	٤٥٩,٣٢٢	-	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(١,٨١٩,٤٥٨)	٤,٣٢٦,٣٥٣	٢,٥٠٦,٨٩٥	٧,٨٦٦,٥٢٣
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٢١١,٤٨٣)	(١٨,٨٢٣)	(٢,٨٤٨,٢٤٣)	(٣,٠٧٨,٥٤٩)	(٣,١٢٧,٤٢٢)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(٥,٧٤٦,٧٥٠)	(٥,٧٤٦,٧٥٠)	-
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٨٠,٦٦٣)	(٦٣,٨٠٦)	(١,٥٩٣,٨٩٦)	(١,٧٣٨,٣٦٥)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٨٦٧,٩٨٦	١,٥٩٦,٤٢٧	٢٨,٧٨٨,٤٦٧	٣١,٢٥٢,٨٨٠	٣٩,٤٥٧,١٤٦

إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٣	-	-	-	-	٨٥,٦٨٨
٤	-	-	-	-	٣٩٩,٨٦٩
٥	٤,٨٧٢,٤٣٦	٦٥٢,٤٠٤	٧٧,٧٥٩	٥,٦٠٢,٥٩٩	٨,٢٧٥,٢٣٩
٥,٥	٣,٦٠٨,٥٩٠	٣,٣٢٤,٥٦٣	٣,٨٤٢,١٧٥	١٠,٧٧٥,٣٢٨	٨,٢٧٣,٦٥٦
٦	١٠,٠٧١,٧٧١	٢,٩٣٤,٠٢٩	٨٠,٣٦٠	١٣,٠٨٦,١٦٠	١٦,٧٦٣,٤٦٣
٦,٥	٢,١١٧,٢٦٩	١,١٧٤,٦٨٩	-	٣,٢٩١,٩٥٨	٥,٨٩٨,٧١١
٧	١,٠٤٥,٦٢٣	١,٣٣٢,١٩٣	-	٢,٣٧٧,٨١٦	٥,٦٦٩,٠٧٥
٧,٥	٢,٩١٤,٩٤١	٢٨٣,٣٩٧	١٢٥,٧٥٩	٣,٣٢٤,٠٩٧	١٢,١٨٤,١٨١
٨	١,١٧٥,١٨٧	١٢٤,٧١٧	٣,٣٢٥	١,٣٠٣,٢٢٩	٣,١٩٠,٤٩٦
٨,٥	٦٥١,٣٤٦	٨٧,٣٩٧	٩٢٤,٦٢١	١,٦٦٣,٣٦٤	١,١٢١,١٧٧
٩	-	٢٩٣,٩٤٠	-	٢٩٣,٩٤٠	٣٦,١٧٤
٩,٥	-	٢٥,٥٢٤	-	٢٥,٥٢٤	١١٦,٦٨٣
١٠	-	-	٧١٤,٠٩١	٧١٤,٠٩١	٣٦,٦٦٤
غير مصنف	٤,٦٤١,٨٤٤	٨٦,٨٧٦	٤,١٧٩,٥٧٩	٨,٩٠٨,٢٩٩	١٠,٠٥٨,٦١٦
المجموع	٣١,٠٩٩,٠٠٧	١٠,٣١٩,٧٢٩	٩,٩٤٧,٦٦٩	٥١,٣٦٦,٤٠٥	٧٢,١٠٩,٦٩٢

– إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ هي كما يلي:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٥١,٧١٥,٩٢١	١٠,٣٠١,٦٧١	١٠,٠٩٢,١٠٠	٧٢,١٠٩,٦٩٢	٧٩,٧٧١,٧٩٣
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٧,٣١٤,٨٦١	٥٨٧,٣٩٩	٨٠,٠٣٥	٧,٩٨٢,٢٩٥	٦,٥٧٩,٧١٩
التسهيلات المسددة	(٧,٣٠٤,٠٣٨)	(١,١٦٨,٦١١)	(٧٢١,٦١٤)	(٩,١٩٤,٢٦٣)	(١١,٠٥٥,٥٨٩)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣,٦٢٧,٤٨٩	(٣,٤٧٤,٨١١)	(١٥٢,٦٧٨)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٤,٦٥٥,٢٧٠)	٤,٨٥٢,١٤٤	(١٩٦,٨٧٤)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٤,٩٩٠,٦٨٣)	(١,٨٧٤,٤٨٦)	٦,٨٦٥,١٦٩	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٦,٥٨٤,٥٠٨)	١,٦٦٠,٧٥٤	(١٥٠,٢٠٣)	(٥,٠٧٣,٩٥٧)	(٣,٠١٩,١٨٤)
التسهيلات المعدومة	-	-	(١٥٨,٦١٨)	(١٥٨,٦١٨)	(٩٤٦)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(١,٢٧٩,٦٤٠)	(١,٢٧٩,٦٤٠)	(١٦٦,١٠١)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٨,٠٢٤,٧٦٥)	(٥٦٤,٣٣١)	(٤,٤٣٠,٠٠٨)	(١٣,٠١٩,١٠٤)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣١,٠٩٩,٠٠٧	١٠,٣١٩,٧٢٩	٩,٩٤٧,٦٦٩	٥١,٣٦٦,٤٠٥	٧٢,١٠٩,٦٩٢

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ هي كما يلي:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٧٥,٦٩٧	١٥٢,٢١٨	٣,٢٣٩,٥٤٤	٣,٥٦٧,٤٥٩	٣,٠٣٥,٢٣٩
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	-	-	-	-	٢٧٦,٧٠٩
رصيد بداية السنة	١٧٥,٦٩٧	١٥٢,٢١٨	٣,٢٣٩,٥٤٤	٣,٥٦٧,٤٥٩	٣,٣١١,٩٤٨
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	٤٢,٦٤٢	١,٢٠٩	٤٦,١٩٥	٩٠,٠٤٦	٦٤,٨٨٣
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٢٣,٩٧٥)	(٩,٧٦٩)	(٢٢٨,١٣٢)	(٢٦١,٨٧٦)	(٥٣,٧٤٧)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٦,٨١٨	(١٦,٤٨٠)	(٣٣٨)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢٢,٦٠٠)	٢٦,٧٣٤	(٤,١٣٤)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٢٥,٥٣٣)	(٤٥,٤٩١)	٧١,٠٢٤	-	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(١,٠١١)	(٦٣,٩٤٨)	٢,٧٣٤,١٧٨	٢,٦٦٩,٢١٩	١,١٠٦,٢١٥
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٣٠,١٠٧)	٢,١٦٩	(١١٠,٥٨١)	(١٣٨,٥١٩)	(٧٧٦,٦٥٥)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(٧١٩,٩٦٦)	(٧١٩,٩٦٦)	(٨٥,١٨٥)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٣٧,٦١٥)	(١١,٥٣٢)	(١,٠٧١,٠٣٠)	(١,١٢٠,١٧٧)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٩٤,٣١٦	٣٥,١١٠	٣,٩٥٦,٧٦٠	٤,٠٨٦,١٨٦	٣,٥٦٧,٤٥٩

إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للافراد حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بطاقات ائتمان	٢,٩٤٠,٩١٧	١٧٨,٦٢٦	٣٧٧,٣٦٦	٣,٤٩٦,٩٠٩	٣,٢٨٤,٠٤٥
طلب مكشوف	٢٦٨,٧٦٣	٦,٩٤١	٨٨,٩٦٠	٣٦٤,٦٦٤	٣٨٨,٠٥٠
قروض سيارات	١٤,٣٢٦,٧٨٧	٥٢٦,٠٧٥	١,٥٢٣,٦٤٩	١٦,٣٧٦,٥١١	١٨,٦٠٢,١٠٤
قروض شخصية	١٥٢,٩٢٥,٨٩٨	٢,٦٣٩,٩٣٩	٨,٣٢٧,٤٤٤	١٦٣,٨٩٣,٢٩١	١٦٦,٩١٩,٤٥٥
	١٧٠,٤٦٢,٣٦٥	٣,٣٥١,٥٨١	١٠,٣١٧,٤١٩	١٨٤,١٣١,٣٦٥	١٨٩,١٩٣,٦٥٤

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للافراد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	١٦٨,٣١٨,٠٨٩	٦,١٣٥,٠١٤	١٤,٧٤٠,٥٥١	١٨٩,١٩٣,٦٥٤	١٧٧,٧٣٥,٢٥٨
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٣٩,١١٨,٣٥٣	٣٨٨,٨٨٢	٢١٢,٨٥١	٣٩,٧٢٠,٠٨٦	٣٥,٦٨٨,٥٠٢
التسهيلات المسددة	(١٩,٦٠٥,٢٣٧)	(٩٣٢,٢٤٧)	(١,٠٣٨,٧٧٨)	(٢١,٥٧٦,٢٦٢)	(١٤,٧٣٤,٢٩٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٥,٢٨٧,٨٥٠	(٣,٢٢٥,٨٧٤)	(٢,٠٦١,٩٧٦)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢,٤٦٠,٩٥٣)	٢,٧٢٠,٤١٥	(٢٥٩,٤٦٢)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٢,٥٥٩,٨٨٦)	(٧٨٨,٤١١)	٣,٣٤٨,٢٩٧	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٥,٩٠٣,٤٩٨)	(٥٥٢,٦٩٨)	٨١,٤٥٠	(٦,٣٧٤,٧٤٦)	(٩,٣٨٩,٠٢٥)
التسهيلات المعدومة	-	-	(٦٢,٥١٧)	(٦٢,٥١٧)	(٢٤,٦٣٢)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(٣,٣٤٥,١٢٥)	(٣,٣٤٥,١٢٥)	(٨٢,١٥٤)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(١١,٧٣٢,٣٥٣)	(٣٩٣,٥٠٠)	(١,٢٩٧,٨٧٢)	(١٣,٤٢٣,٧٢٥)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٧٠,٤٦٢,٣٦٥	٣,٣٥١,٥٨١	١٠,٣١٧,٤١٩	١٨٤,١٣١,٣٦٥	١٨٩,١٩٣,٦٥٤

إن الحركة على مخصص الخسائر الائمانية المتوقعة للتسهيلات الممنوحة للافراد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٢,٨٢٥,٩٦٨	٣٣١,٣٥٥	١٠,٩٩٩,٠٦٤	١٤,١٥٦,٣٨٧	٨,٣٤٩,٠٠١
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم ٩	-	-	-	-	١,٥٤٨,٤٦٨
رصيد بداية السنة	٢,٨٢٥,٩٦٨	٣٣١,٣٥٥	١٠,٩٩٩,٠٦٤	١٤,١٥٦,٣٨٧	٩,٨٩٧,٤٦٩
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	٧٠٨,٥١٣	٥,٧٥٧	٨٢,٣٣٥	٧٩٦,٦٠٥	١,٠١٦,٩١٨
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٣١٧,٤٥٩)	(٣١,٩٦٤)	(٣٩١,٥٧٧)	(٧٤١,٠٠٠)	(١٤٥,٢٢٣)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٩٩,٤٥٣	(٥٩,٦٥٢)	(٣٩,٨٠١)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٦١,٨٨٧)	٦٨,٢٧٥	(٦,٣٨٨)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٥٥,٢٢٤)	(٤٤,٤٠٣)	٩٩,٦٢٧	-	-
الأثر على المخصص –نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(١٦٠,٧٩٧)	٤١٧,٤٦٩	٢٥٦,٦٧٢	٣,٠١١,٥٩٣
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٢٦١,٣٩٣	(٣٠,٨٥٤)	١٣٥,٤١٣	٣٦٥,٩٥٢	٤٤٤,٧١٨
التسهيلات المعدومة	-	-	(٤٣,٥٥٩)	(٤٣,٥٥٩)	(١٥,١١٢)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(٢,٥٣٩,٢٦٥)	(٢,٥٣٩,٢٦٥)	(٥٣,٩٧٦)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٢٤,٩٦٩)	(١,٠٨٥)	(١,٤٦١,٩٩٤)	(١,٤٨٨,٠٤٨)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣,٤٣٥,٧٨٨	٧٦,٦٣٢	٧,٢٥١,٣٢٤	١٠,٧٦٣,٧٤٤	١٤,١٥٦,٣٨٧

إن توزيع اجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٣,٥	٢٨٢,٠٠٠	-	-	٢٨٢,٠٠٠	-
٤	١٦٧,١٨٧	-	-	١٦٧,١٨٧	٣٥٤,٩١٧
٤,٥	١١٢,٢١٨	-	-	١١٢,٢١٨	١٤٥,١٢٤
٥	١,١٠١,١٩٧	٢٤٩,٤١٦	-	١,٣٥٠,٦١٣	٥,٣٤٨,٦٠٨
٥,٥	٣١,٤٦٢,٨٤٦	٢,٧٨٧,٧٧٧	٥٦٢,٨٢٥	٣٤,٨١٣,٤٤٨	٣٢,٦٨٢,٥٧٥
٦	٤,٨٧٠,٩٦٥	١,٢٤٧,٥٢٣	-	٦,١١٨,٤٨٨	٦,٨٦٥,٢٣٩
٦,٥	١,٦٢٨,٤٩٠	-	-	١,٦٢٨,٤٩٠	٧٧١,٧٩٤
٧	٣٤,٣٤٥	١,٧٨٧,٩٥٨	٢,٨٥٧,٧٢٢	٤,٦٨٠,٠٢٥	٦٩٥,٠٦١
٧,٥	٥٩٨,٧٣٥	٣,٤٩٤,٨٧٩	-	٤,٠٩٣,٦١٤	٨,٥٣٩,٤٨٢
٨	٤٥,٩٧٠	٨٣,٧٥٧	-	١٢٩,٧٢٧	٦٢١,٣٦٠
٨,٥	-	١,٢٧٣,٨٧٨	-	١,٢٧٣,٨٧٨	٤,٠٦٩,٩٦٦
٩	-	-	-	-	٤,٦٧٧,١٣١
غير مصنف	٥٦,٥٦٥,٠٦٨	٢,٣٣٢,١٠٩	٨,٢٨٧,١٧٤	٦٧,١٨٤,٣٥١	٥٨,٠٧٨,٥٦٠
المجموع	٩٦,٨٦٩,٠٢١	١٣,٢٥٧,٢٩٧	١١,٧٠٧,٧٢١	١٢١,٨٣٤,٠٣٩	١٢٢,٨٤٩,٨١٧

إن الحركة على القروض العقارية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	١٠٥,٠٩٠,٧٣٥	١٠,٠٥٠,٦٤٦	٧,٧٠٨,٤٣٦	١٢٢,٨٤٩,٨١٧	١٠٧,٦٧٣,٣٤٦
التسهيلات الجديدة خلال السنة	١٥,٧٢٨,٣٨٠	١,٣٨٠,٣٠٤	١٧١,٤٨٩	١٧,٢٨٠,١٧٣	٢٥,١٧٦,٥١١
التسهيلات المسددة	(٣,١٧٨,٠٩٨)	(٩٩٤,٨٨٥)	(٣٦٦,٣٤٥)	(٤,٥٣٩,٣٢٨)	(٨,٣٩٢,٧٧٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٥,٤٣٣,٩٦٣	(٥,٠٦٤,٥٧٠)	(٣٦٩,٣٩٣)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥,٣٤٩,١١٧)	٦,٩٠٩,٢٦٩	(١,٥٦٠,١٥٢)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٣,٢٤٠,٩٤٨)	(٦٦٢,٥١٥)	٣,٩٠٣,٤٦٣	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٩,٢٢١,٢٣١)	٢,٢٧٢,٧٨٥	٢,٩١٨,٢٦٦	(٤,٠٣٠,١٨٠)	(١,٥٧٤,٨٦٤)
التسهيلات المعدومة	-	-	(٤٤,٩٠١)	(٤٤,٩٠١)	(٣٢,٤٠١)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(٦٧,٢٩٦)	(٦٧,٢٩٦)	-
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٨,٣٩٤,٦٦٣)	(٦٣٣,٧٣٧)	(٥٨٥,٨٤٦)	(٩,٦١٤,٢٤٦)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٩٦,٨٦٩,٠٢١	١٣,٢٥٧,٢٩٧	١١,٧٠٧,٧٢١	١٢١,٨٣٤,٠٣٩	١٢٢,٨٤٩,٨١٧

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٥٣٠,٣٦٩	٢٦٢,٧٠١	٩٦١,٨١٠	١,٧٥٤,٨٨٠	٦٨٧,٥٤٦
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	-	-	-	-	١,١٦٨,٤٦٥
رصيد بداية السنة	٥٣٠,٣٦٩	٢٦٢,٧٠١	٩٦١,٨١٠	١,٧٥٤,٨٨٠	١,٨٥٦,٠١١
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	٨١,٣٩٧	٨,٠٨٠	٢٦,١٦٩	١١٥,٦٤٦	٢٦٦,٥٤٠
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٢٥,١٦٤)	(٤٧,٢٨٣)	(١٢٨,٢٩٥)	(٢٠٠,٧٤٢)	(٨٧,٦٥٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢٠,٣٨٣	(١٨,١٩٢)	(٢,١٩١)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٨١,٦١٧)	٨١,٨٥٠	(٢٣٣)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٣,٣٥٠)	(٧,٢١٨)	١٠,٥٦٨	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(٢٢٢,٨٠٣)	٤٣٦,٠٦٩	٢١٣,٢٦٦	٦٩٥,٩٩٦
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١٥٠,٩٢٧)	١٠,١٤١	١٨٤,٤٣٥	٤٣,٦٤٩	(٩٧٦,٠٠٩)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(٥٦٦)	(٥٦٦)	-
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(١٥,٥٧٩)	(٩٦٤)	(١٣٢,١٦٤)	(١٤٨,٧٠٧)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣٥٥,٥١٢	٦٦,٣١٢	١,٣٥٥,٦٠٢	١,٧٧٧,٤٢٦	١,٧٥٤,٨٨٠

إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي هي كما يلي:

البند	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٥,٥	١٥,٨٦١,٩٠٠	-	-	١٥,٨٦١,٩٠٠	٢٠,٧٢٢,٦٠٨
٧	-	-	-	-	٣١٢,٤٣٣
٧,٥	٤,٨٨٠,٧٩١	-	-	٤,٨٨٠,٧٩١	١٣,١١١,٦٧٣
المجموع	٢٠,٧٤٢,٦٩١	-	-	٢٠,٧٤٢,٦٩١	٣٤,١٤٦,٧١٤

إن الحركة على التسهيلات الحكومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ هي كما يلي:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٣٤,١٤٦,٧١٤	-	-	٣٤,١٤٦,٧١٤	٤٠,٣٥٨,٨٥١
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٤,٨٨٠,٨١٤	-	-	٤,٨٨٠,٨١٤	٣١٢,٤٩٩
التسهيلات المسددة	(٧)	-	-	(٧)	(١,٣٤٠,٦٥٧)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٣,٩٢٥,٢٥١)	-	-	(٣,٩٢٥,٢٥١)	(٥,١٨٣,٩٧٩)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(١٤,٣٥٩,٥٧٩)			(١٤,٣٥٩,٥٧٩)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٠,٧٤٢,٦٩١	-	-	٢٠,٧٤٢,٦٩١	٣٤,١٤٦,٧١٤

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٢٠٧,٥٦٦	-	-	٢٠٧,٥٦٦	-
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	-	-	-	-	٣١٧,٠٥٩
رصيد بداية السنة	٢٠٧,٥٦٦	-	-	٢٠٧,٥٦٦	٣١٧,٠٥٩
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	٨٠,٣٩٥	-	-	٨٠,٣٩٥	-
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	-	-	-	-	(٢٣,٠٥٨)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٩٩,٣٣٠)	-	-	(٩٩,٣٣٠)	(٨٦,٤٣٥)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٩٤,٠١٣)	-	-	(٩٤,٠١٣)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٩٤,٦١٨	-	-	٩٤,٦١٨	٢٠٧,٥٦٦

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

			الشـــركـــات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكـــبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١,٨٩٣,٥٠٦	١,١٣٦,٣٢١	١٢,٤٦٢,٩٦٢	٢,١٩٢,٠٠٥	-	١٧,٦٨٤,٧٩٤
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	٩٨٧,٤١١	٤٥٠,٣٧٨	٣,٩٢٧,١٣٨	١,٤٢١,٥٢٧	-	٦,٧٨٦,٤٥٤
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات خلال السنة	(٣٩٤,٩٦٦)	(٢١٨,٩٩٤)	(١٣٦,٥١٣)	(١٢٠,٢٠٣)	-	(٨٧٠,٦٧٦)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(١٨,٩٥٨)	(٤٤,٩٠١)	-	(١٥٨,٦١٨)	-	(٢٢٢,٤٧٧)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(٨٢٤,٩٩٦)	(٦٧,٠٦٥)	(٦,٥٠٧,١٥٠)	(٥٩٧,٣٢٠)	-	(٧,٩٩٦,٥٣١)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٣٢٩,٤٤٤)	-	-	(٩٧٢,٨٤٩)	-	(١,٣٠٢,٢٩٣)
الرصيد في نهاية السنة	١,٣١٢,٥٥٣	١,٢٥٥,٧٣٩	٩,٧٤٦,٤٣٧	١,٧٦٤,٥٤٢	-	١٤,٠٧٩,٢٧١

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

			الشـــركـــات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكـــبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١,٠٦٦,٠٥٨	٨٣٧,٤٩٧	٩,٧١٢,٠٣١	١,٧١٦,٣٧٧	-	١٣,٣٣١,٩٦٣
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	١,٠٦٠,٨٢٠	٤٣٦,٦٩٨	٣,٦٧٣,٤٨٦	٦٩٩,٧٢٨	-	٥,٨٧٠,٧٣٢
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات خلال السنة	(٩,٥٢٠)	(٣٢,٤٠١)	(٦٢٥,٨٢٦)	(٩٤٦)	-	(٦٦٨,٦٩٣)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(١٩٥,٦٧٤)	(١٠٥,٤٧٣)	(٢٩٦,٧٢٩)	(١٤٢,٢٣٨)	-	(٧٤٠,١١٤)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(٢٨,١٧٨)	-	-	(٨٠,٩١٦)	-	(١٠٩,٠٩٤)
الرصيد في نهاية السنة	١,٨٩٣,٥٠٦	١,١٣٦,٣٢١	١٢,٤٦٢,٩٦٢	٢,١٩٢,٠٠٥	-	١٧,٦٨٤,٧٩٤

٧- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار
أسهم شركات متداولة في أسواق نشطة	١,٨٧٦,٣٨٢	١,٧٩٢,٨٠١
المجموع	١,٨٧٦,٣٨٢	١,٧٩٢,٨٠١

٨- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	٦,٠٩٠,٩٥٩	٨,٢١٥,٩٠١
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية*	٥,٠١٤,٩٧٨	٣,٦٩٩,٤٠١
مجموع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١١,١٠٥,٩٣٧	١١,٩١٥,٣٠٢

– بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل لا شئ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (خسائر متحققة ٤,٨٢٠ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨) .

– بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه ٢٣٨,٨٥٣ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١٦١,٤٥٠ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

* يتضمن هذا البند موجودات مالية غير مدرجة في اسواق نشطة لإستثمارات في شركات محلية تم تقييمها وفقاً لطريقة حقوق الملكية تبعاً لاخر قوائم مالية مدققة او مراجعة متوفرة.

٩- موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار
أذونات وسندات خزينة	٢٧٢,٢٠٥,١٨٨	٢٩٥,٣٦٧,١٦٧
سندات واسناد بكفالة الحكومة	-	٢,٠٠٠,٠٠٠
أسناد قروض الشركات	٥,٠٣٦,٠٠٠	٥,٧٤٧,٩٠٠
المجموع	٢٧٧,٢٤١,١٨٨	٣٠٣,١١٥,٠٦٧
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٥٠٧,٠٦٢)	(٨٣,٤٥٦)
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦	٣٠٣,٠٣١,٦١١
ذات عائد ثابت	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦	٣٠٣,٠٣١,٦١١
المجموع	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦	٣٠٣,٠٣١,٦١١

فيما يلي توزيع اجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (أفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٥,٥	-	-	-	-	٣٠٣,١١٥,٠٦٧
٧,٥	٢٧٥,٦٤١,١٨٨	-	١,٦٠٠,٠٠٠	٢٧٧,٢٤١,١٨٨	-
المجموع	٢٧٥,٦٤١,١٨٨	-	١,٦٠٠,٠٠٠	٢٧٧,٢٤١,١٨٨	٣٠٣,١١٥,٠٦٧

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية أفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
القيمة العادلة كما في بداية السنة	٣٠٣,١١٥,٠٦٧	-	-	٣٠٣,١١٥,٠٦٧	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	١٣٧,٣٥٣,٩٨٧	-	-	١٣٧,٣٥٣,٩٨٧	١٩,٣٢١,٠٤٠
الاستثمارات المستحقة	(١٦١,٦٧٣,٤٠٦)	-	-	(١٦١,٦٧٣,٤٠٦)	(٤٧,٥٣٠,١١٥)
المرحل الى المرحله الثالثة	(٢,٠٠٠,٠٠٠)	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	٢٦٣,٥٤٠	-	(٤٠٠,٠٠٠)	(١٣٦,٤٦٠)	-
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(١,٤١٨,٠٠٠)	-	-	(١,٤١٨,٠٠٠)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٧٥,٦٤١,١٨٨	-	١,٦٠٠,٠٠٠	٢٧٧,٢٤١,١٨٨	٣٠٣,١١٥,٠٦٧

١٠- ممتلكات ومعدات - بالصافي

أ – إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي

٢٠١٩	أراضـــي	مبانـــي	أجهـزة ومعـدات مكتبيـــة	ديكورات	وسائـط نقـــل	أجهـــزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجمـــوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الكلفـــة:								
الرصيد في بداية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٩,٠١٨,٦٦٧	١٠,٢٦٠,٣٨٣	٦,٤١٩,٨٤٨	٣٦٢,٦٩٤	٤,٨٧٣,١٢٦	٢,٠٦٥,٠٨٠	٤٥,٨٩٢,٩٠٨
اضافات	-	-	٥٦٠,٤٧٤	٤٨,٨٤٣	٢٠,٦٧٢	١١٥,٩٦٣	٢,٠٣٧,٥٥٨	٢,٧٨٣,٥١٠
استبعادات	-	-	(١٨٠,٩٠٩)	(٥٤,٩٨٦)	-	(١٥٢,٢١٧)	-	(٣٨٨,١١٢)
(المحول) من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	١,١٥٩,٢٣٣	٩٦٧,١٨٩	-	٥١٧,٤٣١	(٢,٦٤٣,٨٥٣)	-
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	(٤,٤٩٧,١٠٦)	(٢,٦٩٩,٦٨٧)	(١,١١٢,١٨٥)	(٨٤,٢٩٢)	(٣٢٢,٤١٧)	-	(٨,٧١٥,٦٨٧)
الرصيد في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٤,٥٢١,٥٦١	٩,٠٩٩,٤٩٤	٦,٢٦٨,٧٠٩	٢٩٩,٠٧٤	٥,٠٣١,٨٨٦	١,٤٥٨,٧٨٥	٣٩,٥٧٢,٦١٩
الاستهلاك المتراكم :								
الرصيد في بداية السنة	-	٢,٥٨٠,١٠٦	٦,٤١٨,٠٧٤	٥,١٩٢,٨٢٧	١٨٩,٨٧٦	٣,٦٩٤,١٨٦	-	١٨,٠٧٥,٠٦٩
استهلاك السنة	-	٦٥٣,٢١٩	٩٠٤,٩٣٢	٤٤٣,٠٦٥	٤٩,٩١٨	٤٧١,٦٥٦	-	٢,٥٢٢,٧٩٠
استبعادات	-	-	(١٥٥,٩١٩)	(٥١,٤١٧)	-	(١٥٢,١٩٧)	-	(٣٥٩,٥٣٣)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	(٧٩٣,٦٢٤)	(٩٤١,٠٠٠)	(١,٠٦٤,٥٢٠)	(٤٩,١٧٤)	(٢٤٧,٧٨٦)	-	(٣,٠٩٦,١٠٤)
الرصيد في نهاية السنة	-	٢,٤٣٩,٧٠١	٦,٢٢٦,٠٨٧	٤,٥١٩,٩٥٥	١٩٠,٦٢٠	٣,٧٦٥,٨٥٩	-	١٧,١٤٢,٢٢٢
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٢,٠٨١,٨٦٠	٢,٨٧٣,٤٠٧	١,٧٤٨,٧٥٤	١٠٨,٤٥٤	١,٢٦٦,٠٢٧	١,٤٥٨,٧٨٥	٢٢,٤٣٠,٣٩٧
نسبة الاستهلاك ٪		٢	١٥-١٠	١٥	١٥	٢٠		

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

٢٠١٨	٢٠١٩			
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
المجموع				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	٨٣,٤٥٦	-	-	٨٣,٤٥٦
٨٨١,٧٥٦	-	-	-	-
٨٨١,٧٥٦	٨٣,٤٥٦	-	-	٨٣,٤٥٦
٧,٠١١	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	٢٨,٠٤٣	٢٨,٠٤٣
-	-	-	٤٢٥,١٤٥	٤٢٥,١٤٥
(١٢,٣١١)	٢٤,٣٨٣	-	-	٢٤,٣٨٣
=	(٢٥,٩٢٢)	=	=	(٢٥,٩٢٢)
٨٣,٤٥٦	٥٣,٨٧٤	=	٤٥٣,١٨٨	٥٠٧,٠٦٢

١١- موجودات غير ملموسة - بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	٢٠١٩م	٢٠١٨م
	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	٢,٣١٣,٩١٩	٢,٠٦٤,٣٣٨
اضافات خلال السنة	٣٤٣,٨٧١	٤٠٢,٣٨٢
دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة	١٩٢,١٩٣	٣٨٩,٥٤٩
الاطفاء للسنة	(٥٥٢,٦٤٩)	(٥٤٢,٣٥٠)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع – بالصافي	(٤٤٢,٠١٧)	-
الرصيد في نهاية السنة	١,٨٥٥,٣١٧	٢,٣١٣,٩١٩
نسبة الاطفاء السنوية	٢٠٪	٢٠٪

١٢- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٩م	٢٠١٨م
	دينـار	دينـار
فوائد وإيرادات برسم القبض	٧,٨٨٤,٦٤٤	٩,٨٧٩,٨٩٣
مصاريف مدفوعة مقدما	١,٠٧٩,٥١٨	١,٩٥٨,٧٢٧
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة – بالصافي**	٨٣,٢٥٣,٧٧٥	٨٤,٧٣٦,٥٥٣
موجودات آلت ملكيتها للبنك مباعة على دفعات – بالصافي***	٣,٨٦٠,٥١٧	١,٦٢٥,٧٦٦
تأمينات مستردة	١,١٢٠,٩٩١	٤٦٢,٩٠٦
شيكات مقاصة	٣٠,٢١٦	١,٣٩٦,٤٩٥
السحوبات الارمنية والمدعومات المشتراه – صافي *	٣٤,٨٥٨,٣٥٨	٩,٢٨٩,٧٠٢
اخرى	٢,٣٦٧,٢٤٣	١,٧٣٨,٥٤٩
المجموع	١٣٤,٤٥٥,٢٦٢	١١١,٠٨٨,٥٩١

ثالثاً: البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

٢٠١٨	أراضـــي	مبانـــي	أجهـزة ومعـدات مكتبيـــة	ديكورات	وسائـط نقـل	أجهـــــزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجمـوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الكلفـة:								
الرصيد في بداية السنة	٢,٨٢٨,٢٩٨	١٩,٠١٨,٦٦٧	٩,٦٠٨,٣٤٦	٥,٩٧٥,٠٤٦	٥٦٣,٧٠٥	٤,٦٢٠,٦٣٣	٧٦٢,٨١٠	٤٣,٣٧٧,٥٠٥
إضافات	١٩٩,٠٣٩	-	٥٢٣,٠٠٤	٧١,٦١١	٥١,٠٠٠	٣٦٢,١٢٩	٢,١٥٧,٠٩٥	٣,٣٦٣,٨٧٨
استبعادات	(١٣٤,٢٢٧)	-	(٢٦٤,٣٧٢)	(٣٨,١٢٢)	(٢٥٢,٠١١)	(١٥٩,٧٤٣)	-	(٨٤٨,٤٧٥)
(المحول) من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	٣٩٣,٤٠٥	٤١١,٣١٣	-	٥٠,١٠٧	(٨٥٤,٨٢٥)	-
الرصيد في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٩,٠١٨,٦٦٧	١٠,٢٦٠,٣٨٣	٦,٤١٩,٨٤٨	٣٦٢,٦٩٤	٤,٨٧٣,١٢٦	٢,٠٦٥,٠٨٠	٤٥,٨٩٢,٩٠٨
الاستهلاك المتراكم :								
الرصيد في بداية السنة	-	٢,٢٠٩,٩٣٧	٥,٦٢٠,٢٥٠	٤,٧٤٨,٧٦٢	٣٠٥,٩٥٠	٣,٣٣٠,٩٢٧	-	١٦,٢١٥,٨٢٦
استهلاك السنة	-	٣٧٠,١٦٩	١,٠٥٥,٨٦٧	٤٧٨,٩٠٨	٥٥,٣٥٥	٥٣٣,٥٨٠	-	٢,٤٩٣,٨٧٩
استبعادات	-	-	(٢٥٨,٠٤٣)	(٣٤,٨٤٣)	(١٧١,٤٢٩)	(١٧٠,٣٢١)	-	(٦٣٤,٦٣٦)
الرصيد في نهاية السنة	-	٢,٥٨٠,١٠٦	٦,٤١٨,٠٧٤	٥,١٩٢,٨٢٧	١٨٩,٨٧٦	٣,٦٩٤,١٨٦	-	١٨,٠٧٥,٠٦٩
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٦,٤٣٨,٥٦١	٣,٨٤٢,٣٠٩	١,٢٢٧,٠٢١	١٧٢,٨١٨	١,١٧٨,٩٤٠	٢,٠٦٥,٠٨٠	٢٧,٨١٧,٨٣٩

– بلغت قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل (٩,٢٣٩,٩٣٩) دينـار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٨,٢٠٥,٢٨٢ دينـار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

* إن توزيع اجمالي ارصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٥,٥	٢٤,٥٨٦,٩٤٥	-	-	٢٤,٥٨٦,٩٤٥	١,٧٦٩,٦٦٤
٦	-	-	-	-	٦٧٧,٩٣٦
٧	٦,٩٦٨,٤٧٣	-	-	٦,٩٦٨,٤٧٣	-
٨	٣,٥٤٨,٥٠٩	-	-	٣,٥٤٨,٥٠٩	٣,٣١٥,٩٨٤
غير مصنف	-	-	-	-	٣,٥٣٩,٦١٣
المجموع	٣٥,١٠٣,٩٢٧	-	-	٣٥,١٠٣,٩٢٧	٩,٣٠٣,١٩٧

فيما يلي الحركة على أرصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٩,٣٠٣,١٩٧	-	-	٩,٣٠٣,١٩٧	٧,٣٢٢,١٧٤
الأرصدة الجديدة خلال السنة	٣٥,١٠٣,٩٢٧	-	-	٣٥,١٠٣,٩٢٧	٧,٥٣٣,٥٣٣
الأرصدة المسددة	(٩,٣٠٣,١٩٧)	-	-	(٩,٣٠٣,١٩٧)	(٥,٥٥٢,٥١٠)
المجمـوع للسنة الحالية	٣٥,١٠٣,٩٢٧	-	-	٣٥,١٠٣,٩٢٧	٩,٣٠٣,١٩٧

افصاح الحركة على مخصص تدني أرصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١٣,٤٩٥	-	-	١٣,٤٩٥	-
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	-	-	-	-	١٠,٦٦٠
الرصيد في بداية السنة	١٣,٤٩٥	-	-	١٣,٤٩٥	١٠,٦٦٠
الأرصدة الجديدة خلال السنة	٢٤٥,٥٦٩	-	-	٢٤٥,٥٦٩	١٠,٩١٩
الأرصدة المسددة	(١٣,٤٩٥)	-	-	(١٣,٤٩٥)	(٨,٠٨٤)
المجمـوع للسنة الحالية	٢٤٥,٥٦٩	-	-	٢٤٥,٥٦٩	١٣,٤٩٥

– لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

** فيما يلي بيان ملخص الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٩			٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أسهم	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة – بالصافي	٨٤,١٥٢,٢٠٨	٥٨٤,٣٤٥	٨٤,٧٣٦,٥٥٣	٨٤,٣١٨,٦٢٥
الاضافات خلال السنة	٣,٥٧١,٦١٦	-	٣,٥٧١,٦١٦	٣,٠٩٢,١٠٢
الاستبعادات خلال السنة	(٥٢٤,١٤٣)	-	(٥٢٤,١٤٣)	(٢,٣٩٩,٦٧٤)
تحويلات	(٣,٣٠٥,٣٩٣)	-	(٣,٣٠٥,٣٩٣)	٢٦٧,٩٥٥
اثر التدني للسنة	(١,٤٩٤,١٦٤)	٢٦٩,٣٠٦	(١,٢٢٤,٨٥٨)	(٥٤٢,٤٥٥)
الرصيد في نهاية السنة	٨٢,٤٠٠,١٢٤	٨٥٣,٦٥١	٨٣,٢٥٣,٧٧٥	٨٤,٧٣٦,٥٥٣

*** تم قيد مخصصات اضافية خلال العام بحوالي ٤٥٩ الف دينـار.

إن الحركة الحاصلة على خسائر تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٩			٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أسهم	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٤,٦٨٥,٠٥١	٢٤٧,٨٢٦	٤,٩٣٢,٨٧٧	٤,٨٤٠,٥٠٤
المخصص المستدرك خلال السنة	١,٥٠٢,١٠٠	٢٧٢,٠٣٨	١,٧٧٤,١٣٨	(١٠,٨٢٤)
عقارات مباعة على دفعات خلال السنة	-	-	-	(١٤,٨٤٢)
تحويلات	-	-	-	١١٨,٠٣٩
المستخدم من المخصص خلال السنة	(٧,٩٣٦)	-	(٧,٩٣٦)	-
(أرباح) خسائر غير متحققة للأسهم المستملكة	-	(٥٤١,٣٤٤)	(٥٤١,٣٤٤)	٤٥٠,٠٨٢
الرصيد في نهاية السنة	٦,١٧٩,٢١٥	(٢١,٤٨٠)	٦,١٥٧,٧٣٥	٥,٣٨٢,٩٥٩

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد اقصى.

– كان هنالك تدني في قيمة العقارات المستملكة بحوالي ٧,٩ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، وعليه تم اخذ موافقة البنك المركزي الأردني بموجب رقم ٤٣/١/١٠ والمؤرخ في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ على تقسيط قيمة التدني لمدة خمس سنوات على دفعات متساوية ابتداءً من العام ٢٠١٩، حيث بلغت قيمة المخصصات المؤجلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مبلغ ٦,٣ مليون دينار.

١٣- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٩			٣١ كانون الأول ٢٠١٨		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	٥,٠٠٢,٩٩٧	٥,٠٠٢,٩٩٧	-	٥,٠٨٤,٦٧٨	٥,٠٨٤,٦٧٨
ودائع لأجل	٧١,١٢٩,٧٥٠	١١,٢٥٤,٠٠٠	٨٢,٣٨٣,٧٥٠	٨٧,٦١٦,٥٧٦	٢٤,٦٠٣,٥٠٠	١١٢,٢٢٠,٠٧٦
المجموع	٧١,١٢٩,٧٥٠	١٦,٢٥٦,٩٩٧	٨٧,٣٨٦,٧٤٧	٨٧,٦١٦,٥٧٦	٢٩,٦٨٨,١٧٨	١١٧,٣٠٤,٧٥٤

- بلغت ودائع البنوك التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٦٦,٤٩٩,٩٤٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

١٤- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٩				
	الشركات				
	الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٣٥,٨٠٤,٥٥٦	٢٥,٠٧٧,٤٩٦	٣٤,٣٤٩,٥٦٤	٦,٢٦١,٤٦٩	١٠١,٤٩٣,٠٨٥
ودائع التوفير	١٦٣,٥٦٦,٨٤٧	٩٠,٦٣٦	٣,٠٩٣,٢٢٩	١٨٠,١٣٨	١٦٦,٩٣٠,٨٥٠
شهادات الايداع	٣٣,٩١١,٠١٦	-	١٢,٠٠٠	-	٣٣,٩٢٣,٠١٦
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار	٣١٨,٣٥٨,٥٣١	٧٩,٩٤٣,٥٣٥	٧٥,٣٢٢,٧٢١	٦٠,٧٢٦,٦٥٥	٥٣٤,٣٥١,٤٤٢
المجموع	٥٥١,٦٤٠,٩٥٠	١٠٥,١١١,٦٦٧	١١٢,٧٧٧,٥١٤	٦٧,١٦٨,٢٦٢	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣

	٣١ كانون الأول ٢٠١٨				
	الشركات				
	الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٤٦,١٩٦,٢٣٣	١٩,٦١٣,٤٣٤	٤٠,٤٨٣,٣٦٠	١٤,٩٨٠,٣٩٢	١٢١,٢٧٣,٤١٩
ودائع التوفير	١٥٢,٦٩٦,٧٥٠	١,١٥٨,٦٠٦	٤٦٦,١١٦	٨٨٢,٢٠٠	١٥٥,٢٠٣,٦٧٢
شهادات الايداع	٣٤,٤١٨,٠٠٩	-	١٦,٠٠٠	-	٣٤,٤٣٤,٠٠٩
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار	٣٠٩,٩١١,٤١٦	٩٨,٦٦٢,٧٧٤	٨٣,٤٢٢,٦٩٩	٩٠,٣١٧,٢٩٩	٥٨٢,٣١٤,١٨٨
المجموع	٥٤٣,٢٢٢,٤٠٨	١١٩,٤٣٤,٨١٤	١٢٤,٣٨٨,١٧٥	١٠٦,١٧٩,٨٩١	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة ٦٧,١٦٨,٢٦٢ دينار أي ما نسبته ٨/٠٣٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٧٨,٩٢٢,٩١٩ دينار أي ما نسبته ٨/٨٪ من اجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد ٩٨,٠٤٢,١٧٩ دينار أي ما نسبته ١١/٧٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١٢,٦٢٠,٩٠٠ دينار أي ما نسبته ١٣/٥٪ من اجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) ٨,٦٤٢,٤٠٠ دينار أي ما نسبته ١/٠٣٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١١,١٠٣,٤٦٢ دينار أي ما نسبته ١/٢٪ من اجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).
- بلغت الودائع الجامدة ٦,١٣٤,٤٦٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١٠,٣٦١,٣٦٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

١٥- تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	٣٧,٦٧٥,٤٣٢	٦٦,٧٨١,٨٠٧
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	١٨,٣٧٢,٤٧٧	١٦,٦٧١,٠٦٨
تأمينات التعامل بالهامش	٥٢٤,٣٠٦	٩٦٤,٤٥٢
المجموع	٥٦,٥٧٢,٢١٥	٨٤,٤١٧,٣٢٧

١٦- أموال مقترضة

تم الحصول على هذه القروض من البنك المركزي الأردني بهدف استخدامها في تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ضمن برنامج تمويل متوسط الاجل وتسدد القروض بواقع دفعات نصف سنوية شاملة الفائدة.

	إجمالي القرض	المستغل	طريقة السداد	الضمانات	سعر فائدة الإقراض
٣١ كانون الأول ٢٠١٩	دينار	دينار			
قرض البنك الدولي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	٢٠ عام منها ٥ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	-	٢/٥ ٪
قرض صندوق النقد العربي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,١٠٠,٠٠٠	١,٣٦٥,٠٠٠	١٠ أعوام منها ٣ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	-	٢/٥ ٪
سلف البنك المركزي الأردني	١٢,٣٦٣,٩٥٩	١٢,٣٦٣,٩٥٩	عامين تسدد على أقساط نصف سنوية	-	٢/٢٥ ٪
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٢١	تحويل الرهونات العقارية	٦/٦ ٪
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ١٦ آب ٢٠٢١	تحويل الرهونات العقارية	٦/٣٥ ٪
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٤	تحويل الرهونات العقارية	٦/٨٪
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال البنك المركزي الأردني	٧٥٠,٠٠٠	٧٥٤,٦٢٣	١٨ عام منها ٣ أعوام سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	-	٢/٣٥ ٪
البنك المركزي الأردني لقاء سندات مرهونة/اتفاقية إعادة شراء		٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ٦ شباط ٢٠٢٠	رهن سندات	٤/٧٥٪
		٩٦,٠٨٣,٥٨٢			

	إجمالي القرض	المستغل	طريقة السداد	الضمانات	سعر فائدة الإقراض
٣١ كانون الأول ٢٠١٨	دينـــار	دينـــار			
قرض البنك الدولي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٢٠ عام منها ٥ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢/٥ ٪
قرض صندوق النقد العربي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,١٠٠,٠٠٠	١,٦٥٩,٠٠٠	١٠ أعوام منها ٣ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢/٥ ٪
سلف البنك المركزي الأردني	٩,٥٦٥,٨٢٤	٩,٥٦٥,٨٢٤	عامين تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢/٢٥ ٪
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٢١	تحويل الرهونات العقارية	٦/٦ ٪
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ١٦ آب ٢٠٢١	تحويل الرهونات العقارية	٦/٣٥ ٪
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال البنك المركزي الأردني	٧٥٠,٠٠٠	٤٥٧,٠٤٩	١٨ عام منها ٣ أعوام سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢/٣٥ ٪
البنك المركزي الأردني لقاء سندات مرهونة/اتفاقية إعادة شراء		٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ٦ شباط ٢٠١٩	رهن سندات	٤/٥ ٪
		٨٣,٤٨١,٨٧٣			

بلغت الأموال المعاد إقراضها ١٥,٤٠٢,٠٨٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١٢,٠٣٩,٦٦٤ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨) وبنسبة فائدة تتراوح بين ٣٪ و١٠٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٣٪ و١٠٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

١٧- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٧٤٥,٥٤٨	٣,١٤٥,١٥٤
ضريبة الدخل المستحقة	٥١٨,٠١٢	٦٧٠,٩١٩
ضريبة الدخل المدفوعة – فروع فلسطين	-	(١٨٧,٧٥٥)
ضريبة الدخل المدفوعة – فروع الأردن	(٥١٨,٠١٢)	(٢,٨٨٢,٧٧٠)
الفائض في المخصص المعاد للإيراد – فروع فلسطين	(٧٤٥,٥٤٨)	-
الرصيد في نهاية السنة	=	٧٤٥,٥٤٨

ب- مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة – فروع الأردن	٥١٨,٠١٢	١٧,١١٢
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح سنوات سابقة – فروع الأردن	-	٤٥٣,٨٠٧
اثر الموجودات الضريبية المؤجلة	١,٦١٦,١٨٠	٦٠٩,٦٥٢
اثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	٣٦,٢٨١	١٤,١٠٧
المجموع	٢,١٧٠,٤٧٣	١,٠٩٤,٦٧٨

ج- الوضع الضريبي

تم توصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لفروع البنك في المملكة الأردنية الهاشمية حتى نهاية العام ٢٠١٦.

اما فيما يتعلق بالعام ٢٠١٧ فقد تم تقديم كشف التقدير الذاتي وتم مراجعتها من قبل مفتشي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حيث صدر القرار بالزام البنك بدفع فرق ضريبي عن العام ٢٠١٧ بحوالي ١,٩ مليون دينار وقام البنك بالاعتراض على القرار وبخصوص العام ٢٠١٨ فقد تم تقديم الاقرار الضريبي ضمن المدة المحددة الا انه لم يتم مراجعتها بعد من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك ، فانه لن يترتب على البنك أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة والدفعات المقدمة كما بتاريخ القوائم المالية..

د- الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٩				٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	الرصيد بداية السنة	المبلغ المضاف	المبلغ المحرر	الرصيد نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أ- موجودات ضريبية مؤجلة						
مخصصات ديون قبل عام ٢٠٠٠	٢٤٩,٨٢٩	-	١,٨٩٣	٢٤٧,٩٣٦	٩٤,٢١٧	٩٤,٩٣٥
مخصص تدني عقارات مستملكة	١,٩٩٨,٥٤٧	١,٩٥٦,٨٨٢	٣٣,٥٨٤	٣,٩٢١,٨٤٥	١,٤٩٠,٣٠١	٧٥٩,٤٤٨
مخصص العقارات المستملكة لاكثر من اربعة سنوات	٣,٠٣١,٩٠٤	-	١٥٢,٩١١	٢,٨٧٨,٩٩٣	١,٠٩٤,٠١٧	١,١٥٢,١٢٤
مخصص الاسهم المستملكة المخالفة	٢٤٧,٨٢٧	٢٧٢,٠٣٨	-	٥١٩,٨٦٥	١٩٧,٥٤٩	٩٤,١٧٤
خسارة تدني اسهم مستملكة لقاء ديون	١,١٩٠,٤٩١	-	٥٤١,٣٤٤	٦٤٩,١٤٧	٢٤٦,٦٧٦	٤٥٢,٣٨٧
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	١٤١,١٧٨	٤٠١,٨٤٨	١٧٤,٤٥٨	٣٦٨,٥٦٨	١٤٠,٠٥٦	٥٣,٦٤٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٥,٦٢٨	٢,٠٤٦	١٥,٦١٨	٢,٠٥٦	٧٨١	٥,٩٣٩
مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة	١,٩٧٩,٤٢٢	٤٠٢,٨٠٠	٢٤,٢٠٧	٢,٣٥٨,٠١٥	٨٩٦,٠٤٦	٧٥٢,١٨٠
احتياطي القيمة العادلة *	٢,٦٤٦,٢٧٢	١٦٢,٦٠٠	-	٢,٨٠٨,٨٧٢	١,٠٦٧,٣٧١	١,٠٠٥,٥٨٣
مخصص مكافات الموظفين	٦٠٠,٣٥٠	-	٦٠٠,٣٥٠	-	-	٢٢٨,١٣٣
مخصصات اخرى	١,٣٧٥,٠٦٥	-	-	١,٣٧٥,٠٦٥	٥٢٢,٥٢٥	٥٢٢,٥٢٥
الخسارة الائتمانية المحتملة للارصدة والايداعات لدى البنوك المحلية	٦٦,٠٠٦	١١,٩٨٩	-	٧٧,٩٩٥	٢٩,٦٣٨	٢٥,٠٨٢
الخسارة الائتمانية المحتملة للارصدة والايداعات لدى البنوك الاجنبية	٤٩,٦٤٧	-	٤٨,٩٧٠	٦٧٧	٢٥٧	١٨,٨٦٦
الخسارة الائتمانية المحتملة للموجودات المالية بالكلفة المطفاة	٦٠,٧١١	٤٤٦,٣٥١	-	٥٠٧,٠٦٢	١٩٢,٦٨٤	٢٣,٠٧٠
الخسارة الائتمانية المحتملة للتسهيلات الائتمانية المباشرة	١٦,٣٥٤,٦٥٣	-	٨,٢٦٤,٠٠٤	٨,٠٩٠,٦٤٩	٣,٠٧٤,٤٤٧	٦,٢١٤,٧٦٨
الخسارة الائتمانية المحتملة للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة	٥,٣٤٨,٥٩٧	-	١,٣٧٤,٨١٢	٣,٩٧٣,٧٨٥	١,٥١٠,٠٣٨	٢,٠٣٢,٤٦٧
الخسارة الائتمانية المحتملة لسقوف التسهيلا غير المستغلة / المباشرة	٦٧٥,٦٢٣	-	٢٧٨,٨١٥	٣٩٦,٨٠٨	١٥٠,٧٨٧	٢٥٦,٧٣٧
الخسارة الائتمانية المحتملة لسقوف التسهيلا غير المستغلة / غير المباشرة	٤٤٩,٢٩٣	-	١٧٦,٦٥٨	٢٧٢,٦٣٥	١٠٣,٦٠١	١٧٠,٧٣١
الخسارة الائتمانية المحتملة للاعتمادات والسحوبات المشتراه	١٣,٤٩٥	٢٣٢,٠٧٤	-	٢٤٥,٥٦٩	٩٣,٣١٦	٥,١٢٧
مخصص لقاء خسائر بيع فروع فلسطين	-	٣,٧٠٨,٤٨٧	-	٣,٧٠٨,٤٨٧	١,٤٠٩,٢٢٥	-
المجموع	٣٦,٤٩٤,٥٣٨	٧,٥٩٧,١١٥	١١,٦٨٧,٦٢٤	٣٢,٤٠٤,٠٢٩	١٢,٣١٣,٥٣٢	١٣,٨٦٧,٩٢٤
ب - مطلوبات ضريبية مؤجلة						
الارباح غير المتحققة لمحفظة الاسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٣٧,١٢٣	٩٥,٤٧٨	-	١٣٢,٦٠١	٥٠,٣٨٨	١٤,١٠٧
	٣٧,١٢٣	٩٥,٤٧٨	-	١٣٢,٦٠١	٥٠,٣٨٨	١٤,١٠٧

– تمثل المنافع الضريبية المؤجلة الواردة أعلاه المنافع الضريبة المؤجلة لفروع الأردن فقط بإعتبار أنه ليس هنالك منافع ضريبية مؤجلة لفروع البنك في فلسطين .

* تظهر الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن خسائر تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
	موجودات	موجودات	مطلوبات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٣,٨٦٧,٩٢٤	٤,٠٣٢,٨٢٧	١٤,١٠٧	-
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	-	١٠,٠٩٣,٩٠٩	-	-
الرصيد بداية السنة المعدل	١٣,٨٦٧,٩٢٤	١٤,١٢٦,٧٣٦	١٤,١٠٧	-
المضاف خلال السنة	٢,٨٨٦,٩٠٤	١,٩٧٢,٢٨٣	٣٦,٢٨١	١٤,١٠٧
المستبعد خلال السنة	(٤,٤٤١,٢٩٦)	(٣,٤٤١,٩٥٨)	-	-
المضاف نتيجة تعديل نسبة الضريبة	-	١,٢١٠,٨٦٣	-	-
الرصيد نهاية السنة	١٢,٣١٣,٥٣٢	١٣,٨٦٧,٩٢٤	٥٠,٣٨٨	١٤,١٠٧

تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة لفروع الأردن بنسبة ٣٨٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و٢٠١٨، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ والساري المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٩.

هـ- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار
الربح المحاسبي – قائمة (ب)	٧,٤٥٧,٥٤٦	٥,٨٢٣,٨٠٠
يضاف : مصروفات غير مقبولة ضريبيا	٨,٧٨٤,٩٩٦	١٥,٨٩٧,٦٧٣
ينزل : ارباح غير خاضعة للضريبة	(١٤,٩٧١,٩٢٩)	(٢١,٧٢١,٤٧٣)
الربح الضريبي المعدل	١,٢٧٠,٦١٣	-
نسبة ضريبة الدخل	٣٨٪	٣٥٪

١٨- مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٩	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	المحول إلى مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	١٤٦,٤٧٢	٤٠١,٨٤٨	(١٧٦,٩٠٦)	(٢,٨٤٦)	٣٦٨,٥٦٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧٧٧,٧٩٤	٢٥٥,١١٥	(١٧٣,١٩٣)	(٨٥٧,٦٦٠)	٢,٠٥٦
مخصصات اخرى	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١,٩٢٤,٢٦٦	٦٥٦,٩٦٣	(٣٥٠,٠٩٩)	(٨٦٠,٥٠٦)	١,٣٧٠,٦٢٤

٢٠١٨	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	١١٠,٨٣٨	٤٥,٣٦٤	(٩,٧٣٠)	٣٦٨,٥٦٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧٨٠,٠٤٩	٢٤٥,٧٠٩	(٢٤٧,٩٦٤)	٢,٠٥٦
مخصصات اخرى	-	١,٠٠٠,٠٠٠	-	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٨٩٠,٨٨٧	١,٢٩١,٠٧٣	(٢٥٧,٦٩٤)	١,٩٢٤,٢٦٦

١٩- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار
شيكات مقبولة الدفع	٧,١٦٢,٣٠٤	٦,١٦٣,٢٤١
فوائد مستحقة غير مدفوعة	٨,٤٧٩,٤٠٢	٨,٧٣٩,٣٠٠
تأمينات وامانات مختلفة	٢,٧٨١,٨٢٧	٢,٩٩٨,٥٤٠
امانات الصناديق الحديدية	٨٨,٤٢٩	١٠١,٤٨٥
امانات مساهمين	١٥,٧٥٩	١٥,٧٥٩
امانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي	٣٩٤,٤٦١	٣٦٣,٦٤٣
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	٥٧٤,٦٧٨	٢,٠٥٥,٥٩٢
معاملات في الطريق بين الفروع	١,١٢٤,٧٢٥	٤٩١,١٧٢
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	٥٦,٢٥٠	٥٥,٠٠٠
مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة *	١٣,٠٤٩,٩٤٤	١٠,٥٦٣,١٧٤
حوالات واردة	٢٠٣,٧٠٤	(١٢٥)
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة**	٤,٦٤٣,٢٣١	٦,٥٧٠,٧٦٤
اخرى	٥٩٥,٨٩٤	٢٩٤,٨٩٧
المجموع	٣٩,١٧٠,٦٠٨	٣٨,٤١٢,٤٤٢

* إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٠,٥٦٣,١٧٤	٨,٥٣٠,١٣٥
المبالغ المقبوضة	٣,٩٨١,٧٧٠	٢,٣٨٦,٧١٨
استبعادات	(١,٤٩٥,٠٠٠)	(٣٥٣,٦٧٩)
الرصيد في نهاية السنة	١٣,٠٤٩,٩٤٤	١٠,٥٦٣,١٧٤

** فيما يلي الحركة على التسهيلات غير المباشرة (تجميعي) كما في نهاية السنة:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	-	٣٠٣,٥٣٥,١١٨	-	٢٢,٥٥٣,٩٦٩	٦,٩٨٥,٩٢٢	٣٣٣,٠٧٥,٠٠٩
التعرضات الجديدة خلال السنة	-	٤٩,٤١٣,٤٦٣	-	١٧,٧٥٠,٠٦٩	٨٠,٨٨٨	٦٧,٢٤٤,٤٢٠
التعرضات المستحقة	-	(٢٥,٢٧٣,٠١٥)	-	(٢,٥٣٦,٩١٢)	(١٢٥,٤٢٧)	(٢٧,٩٣٥,٣٥٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	٧,٦٥١,٠٤٦	-	(٧,٣٤٩,٦٠١)	(٣٠١,٤٤٥)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(٨١,٣٠٨,٣٢٦)	-	٨١,٣٤٣,٦٧٠	(٣٥,٣٤٤)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٤,٠٥٦,٥٧٢)	-	(٢٣٤,٠٥٠)	٤,٢٩٠,٦٢٢	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	(١٠,٤٥٥,٤٤٦)	-	(٣,٠٠٠,٠٨٨)	(١,٥٤٠,٠٤٠)	(١٤,٩٩٥,٥٧٤)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	(١٠,٣٥٠,٤٤٤)	-	-	-	(١٠,٣٥٠,٤٤٤)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	٢٢٩,١٥٥,٨٢٤	-	١٠٨,٥٢٧,٠٥٧	٩,٣٥٥,١٧٦	٣٤٧,٠٣٨,٠٥٧

** فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي وافرادي كما في نهاية السنة:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	-	٢,٤٢٧,٠٣٧	-	٥١٤,٦٧٣	٣,٦٢٩,٠٥٤	٦,٥٧٠,٧٦٤
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	-	١٣٥,٨٦٣	-	٣٨,٢٠١	٤٤,٤٨٥	٢١٨,٥٤٩
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	-	(٢٣٦,٦٤٩)	-	(١٥٦,٣٣٦)	(٢٩,٦٣٥)	(٤٢٢,٦٢٠)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	٧,٧٦٠	-	(٧,٤١٥)	(٣٤٥)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(١,٠١٠,٩٨٨)	-	١,٠١١,٠٠١	(١٣)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٥٣,٨٩٣)	-	(٢,٢٧٩)	٥٦,١٧٢	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	(٢١٦,٦٢٩)	٩٧٦,٩٣٢	٧٦٠,٣٠٣
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	(٣٧٩,٨٣٨)	-	(١٤٧,٧٠٦)	(١,٨٥٨,٣٢٦)	(٢,٣٨٥,٨٧٠)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	(٩٧,٧٩٨)	-	(٩٧)	-	(٩٧,٨٩٥)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	٧٩١,٤٩٤	-	١,٠٣٣,٤١٣	٢,٨١٨,٣٢٤	٤,٦٤٣,٢٣١

** افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (كفالات):

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٣,٥	-	-	-	-	١٠٠,٠٠٠
٤	-	-	-	-	١,٣٣٣,٢٣١
٤,٥	٢٣١,١٦٣	-	-	٢٣١,١٦٣	٣٦٥,٦٣٠
٥	٢,٤٣٣,٠٨٢	١,٨٢٧,٨٧٤	٥٨٢,٠٠٠	٤,٨٤٢,٩٥٦	٦,٨٠٤,٩٥٠
٥,٥	٦٠,٧٨٨,٩٣١	٨,٦٦٣,٦٠٤	٥,٦٥٠,٧٩٢	٧٥,١٠٣,٣٢٧	٥١,٦٤٩,٢١٩
٦	٢٢,٢٠٧,٣٨٠	٩,٦٤٩,٩١٠	٧,٧٨٦	٣١,٨٦٥,٠٧٦	٢٣,٠٤٧,٨٩٢
٦,٥	٦,٣٥٩,٠١٩	١,٨٩٠,٠٤٤	-	٨,٢٤٩,٠٦٣	٥,٤٠٥,٢٨٧
٧	١٣,٤١٠,٤٦٧	١,٦٣١,٧٠٧	-	١٥,٠٤٢,١٧٤	١٨,٩٠١,٨٦٧
٧,٥	٧,٧٢٤,٥١٦	٩٨٠,٩٢٠	-	٨,٧٠٥,٤٣٦	١٣,٤٨٤,٤٥٦
٨	٥٢٢,٤٩٢	١٢١,٨٧٨	٦٥٨,٧٩٣	١,٣٠٣,١٦٣	٨,٦٦٥,٥٩٨
٨,٥	٣٠٦,٧١٩	٢,٢٠٠,٢٢٣	١٦٣,٥٥٠	٢,٦٧٠,٤٩٢	١١,٦٥٥,٧٠٠
٩	-	٢٤٤,٣٤٦	٤٠,٠٠٠	٢٨٤,٣٤٦	٥٤٣,٩٤٨
٩,٥	-	١٠,٠٠٠	-	١٠,٠٠٠	١٠٧,٢٥٦
غير مصنف	-	-	-	-	٧,٨٩٩,٨٢١
المجموع	١١٣,٩٨٣,٧٦٩	٢٧,٢٢٠,٥٠٦	٧,١٠٢,٩٢١	١٤٨,٣٠٧,١٩٦	١٤٩,٩٦٤,٨٥٥

فيما يلي الحركة على الكفالات:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	١٣٣,٦٢٨,٩٠٤	٩,٣٥٠,٠٢٩	٦,٩٨٥,٩٢٢	١٤٩,٩٦٤,٨٥٥	١٥٦,٥٧٨,٨٦٤
التعرضات الجديدة خلال السنة	١٣,٥٦١,٧٥٤	١٢١,٨٤٩	-	١٣,٦٨٣,٦٠٣	٧,٥٥٤,٧٨٩
التعرضات المستحقة	(٤,٠٤٦,٤٠٧)	(١,٩٠٠,٨١٢)	(١٢٥,٤٢٧)	(٦,٠٧٢,٦٤٦)	(٤,١٩٠,٦٢٩)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢,٤٨٩,٢٥٩	(٢,١٨٧,٨١٤)	(٣٠١,٤٤٥)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢١,٧٣٥,٧٥٠)	٢١,٧٧١,٠٩٤	(٣٥,٣٤٤)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١,٨٨٥,٢٠٥)	(٢٣٤,٠٥٠)	٢,١١٩,٢٥٥	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٣,٩١٥,٠٣١)	٣٠٠,٢١٠	(١,٥٤٠,٠٤٠)	(٥,١٥٤,٨٦١)	(٩,٩٧٨,١٦٩)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٤,١١٣,٧٥٥)	-	-	(٤,١١٣,٧٥٥)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١١٣,٩٨٣,٧٦٩	٢٧,٢٢٠,٥٠٦	٧,١٠٢,٩٢١	١٤٨,٣٠٧,١٩٦	١٤٩,٩٦٤,٨٥٥

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للكفالات كما في نهاية السنة:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١,٠٧١,٩٥٨	٣٨٤,٣١٠	٣,٦٢٩,٠٥٤	٥,٠٨٥,٣٢٢	-
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	-	-	-	-	٨,٩٣٦,٦٥٥
رصيد بداية السنة	١,٠٧١,٩٥٨	٣٨٤,٣١٠	٣,٦٢٩,٠٥٤	٥,٠٨٥,٣٢٢	٨,٩٣٦,٦٥٥
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٤٩,٩٨٢	٢٥٠	-	٥٠,٢٣٢	٣٧,٧٨٩
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(١٣٦,٧٧٩)	(١٤١,٠٣٤)	(٢٩,٦٣٥)	(٣٠٧,٤٤٨)	(٨٦,٦٥٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢,١٧٠	(١,٨٢٤)	(٣٤٦)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣٦٥,٦٨٦)	٣٦٥,٦٩٩	(١٣)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٣٥,١٦٧)	(٢,٢٧٩)	٣٧,٤٤٦	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(٢٥٩,٧٣٥)	٧٨٥,٣٨١	٥٢٥,٦٤٦	٩٢٢,١١٦
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٧٩,٤٧٤)	(١٠٢,٧٤٩)	(١,٨٥٨,٣٢٦)	(٢,٠٤٠,٥٤٩)	(٤,٧٢٤,٥٨٣)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٦٠,٤٥٣)	(٩٧)	-	(٦٠,٥٥٠)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٤٤٦,٥٥١	٢٤٢,٥٤١	٢,٥٦٣,٥٦١	٣,٢٥٢,٦٥٣	٥,٠٨٥,٣٢٢

فيما يلي التوزيع الإجمالي للاعتمادات والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٤	-	-	-	-	٦٩,٤٤٢
٥	٢,٠٨٦,٤٢٥	-	-	٢,٠٨٦,٤٢٥	١٣٩,١٠٤
٥,٥	٣٩,٩٧٩,٥٨٨	٢٨٥,٧٧٢	-	٤٠,٢٦٥,٣٦٠	٢٠,٧٢٣,٧٨٥
٦	٤١,٠٢٩	٣,٧٩٣,٢١٠	-	٣,٨٣٤,٢٣٩	١١,٠٢٩,٧٧١
٦,٥	٧٠,١٤٦	٥,٢٠٥,٢٥٧	-	٥,٢٧٥,٤٠٣	١,٤٧٥,٨٦١
٧	-	٧,٨٤٦,٤٥٤	-	٧,٨٤٦,٤٥٤	٤,٦٦٥,٤٨٣
٧,٥	٣٠٦,١٣٨	-	-	٣٠٦,١٣٨	٢,٣٨٤,٧٢٧
٨	-	١١,٣٧٨,٧٤١	-	١١,٣٧٨,٧٤١	٧,٣٣٦,٠٣٢
٨,٥	-	١,١٨٠,٧٧٦	-	١,١٨٠,٧٧٦	-
٩	-	-	-	-	١٩٦,٥٩٨
١٠	-	-	٨٠,٨٨٨	٨٠,٨٨٨	-
غير مصنف	٦٢٦,٠٥٨	-	-	٦٢٦,٠٥٨	-
المجموع	٤٣,١٠٩,٣٨٤	٢٩,٦٩٠,٢١٠	٨٠,٨٨٨	٧٢,٨٨٠,٤٨٢	٤٨,٠٢٠,٨٠٣

فيما يلي الحركة على الاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٤٨,٠٢٠,٨٠٣	-	-	٤٨,٠٢٠,٨٠٣	٥٨,٣٦٠,٨٨٠
التعرضات الجديدة خلال السنة	٢٩,٣٠٤,٢٧٢	٩٤٥,٣٢٧	٨٠,٨٨٨	٣٠,٣٣٠,٤٨٧	١٤,٧٠٩,٠٣٣
التعرضات المستحقة	(١٦,١٨٣,٥٣٢)	-	-	(١٦,١٨٣,٥٣٢)	(٢١,١٠٤,٥٣٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢٨,٧٤٤,٨٨٣)	٢٨,٧٤٤,٨٨٣	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	١١,٣٤٩,٠٦٤	-	-	١١,٣٤٩,٠٦٤	(٣,٩٤٤,٥٧٢)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٦٣٦,٣٤٠)	-	-	(٦٣٦,٣٤٠)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٤٣,١٠٩,٣٨٤	٢٩,٦٩٠,٢١٠	٨٠,٨٨٨	٧٢,٨٨٠,٤٨٢	٤٨,٠٢٠,٨٠٣

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٣٢٦,٢٠٠	-	-	٣٢٦,٢٠٠	-
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	-	-	-	-	٤٢٨,٨٧١
رصيد بداية السنة	٣٢٦,٢٠٠	-	-	٣٢٦,٢٠٠	٤٢٨,٨٧١
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٧٥,١٦١	٣,٣٥٠	٤٤,٤٨٨	١٢٢,٩٩٩	١٠٥,٠٨٢
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٧٢,٩٧٣)	-	-	(٧٢,٩٧٣)	(١٠٠,٥٥٢)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢٢٤,٤٣٩)	٢٢٤,٤٣٩	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	٣٤٠,٣٨٥	-	٣٤٠,٣٨٥	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٥,٥١٦	-	-	٥,٥١٦	(١٠٧,٢٠١)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٩٩٢)	-	-	(٩٩٢)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٠٨,٤٧٣	٥٦٨,١٧٤	٤٤,٤٨٨	٧٢١,١٣٥	٣٢٦,٢٠٠

فيما يلي التوزيع الإجمالي لسقوف التسهيلات غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى (فردي)	المرحلة الثانية (فردي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٣	-	-	-	-	٨٥,٩٩٢
٣,٥	٦٠٣,٧١٥	-	-	٦٠٣,٧١٥	١,٦٠١,١٦٩
٤	-	-	-	-	٢,٢٧١,٦٨٩
٤,٥	٧٤,٧٤٥	-	-	٧٤,٧٤٥	٧١,٨٧٠
٥	٦,٢٧٩,٨٨٨	١,٥٨٣,٦٦٧	-	٧,٨٦٣,٥٥٥	٧,٤٦٣,٧٧٤
٥,٥	٨,٩٣٧,٧١٧	٨,٢٤٩,٩٥٠	-	١٧,١٨٧,٦٦٧	٣٧,٦٦٩,٤٦٠
٦	٢٤,٤١٣,٧٨٤	٣٠,٢٦٥,٨٢١	-	٥٤,٦٧٩,٦٠٥	٣٥,١٠٣,٢٥٤
٦,٥	٥,٢٩٨,٤٣٧	٣,٢٨٠,٦٧٤	-	٨,٥٧٩,١١١	٤,٨٨٩,٢٧٢
٧	٥,٣٢٠,١٣٢	١,٦٠١,٨٥٨	-	٦,٩٢١,٩٩٠	٦,٤٢٣,٤٨١
٧,٥	٤,٣٤٢,٦٣٧	٢,٥٤٠,٨٢٩	-	٦,٨٨٣,٤٦٦	١٣,٣٤٣,٩٦٣
٨	٦,٤٢٩,٨١٥	٣,٠٢٨,١٩٢	٨٨٥,٣٣٠	١٠,٣٤٣,٣٣٧	٦,٥٢١,٠٨٧
٨,٥	١,٣٦٧,٤٥٥	١,٠٦١,٢٤٨	-	٢,٤٢٨,٧٠٣	١٩,٤٣٤,٦٦٤
٩	-	-	-	-	٢٠٩,٥٦١
٩,٥	-	٤,١٠١	-	٤,١٠١	١١٥
١٠	-	-	١,٢٨٦,٠٣٧	١,٢٨٦,٠٣٧	-
غير مصنف	٨,٩٩٤,٣٤٧	-	-	٨,٩٩٤,٣٤٧	-
المجموع	٧٢,٠٦٢,٦٧٢	٥١,٦١٦,٣٤٠	٢,١٧١,٣٦٧	١٢٥,٨٥٠,٣٧٩	١٣٥,٠٨٩,٣٥١

فيما يلي الحركة على سقوف التسهيلات غير المستغلة كما في نهاية السنة:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	١٢١,٨٨٥,٤١١	١٣,٢٠٣,٩٤٠	-	١٣٥,٠٨٩,٣٥١	١٤٣,٣٥٢,٣٤٣
التعرضات الجديدة خلال السنة	٦,٥٤٧,٤٣٧	١٦,٦٨٢,٨٩٢	-	٢٣,٢٣٠,٣٢٩	٢٥,٣٤٤,٣٤٤
التعرضات المستحقة	(٥,٠٤٣,٠٧٥)	(٦٣٦,١٠٠)	-	(٥,٦٧٩,١٧٥)	(٨,٧٢٩,٦٦٩)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٥,١٦١,٧٨٧	(٥,١٦١,٧٨٧)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣٠,٨٢٧,٦٩٣)	٣٠,٨٢٧,٦٩٣	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٢,١٧١,٣٦٧)	-	٢,١٧١,٣٦٧	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١٧,٨٨٩,٤٧٩)	(٣,٣٠٠,٢٩٨)	-	(٢١,١٨٩,٧٧٧)	(٢٤,٨٧٧,٦٦٧)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٥,٦٠٠,٣٤٩)	-	-	(٥,٦٠٠,٣٤٩)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٧٢,٠٦٢,٦٧٢	٥١,٦١٦,٣٤٠	٢,١٧١,٣٦٧	١٢٥,٨٥٠,٣٧٩	١٣٥,٠٨٩,٣٥١

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لسقوف التسهيلات غير المستغلة كما في نهاية السنة:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١,٠٢٨,٨٧٩	١٣٠,٣٦٣	-	١,١٥٩,٢٤٢	-
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	-	-	-	-	٩٧٣,٠٤٢
رصيد بداية السنة	١,٠٢٨,٨٧٩	١٣٠,٣٦٣	-	١,١٥٩,٢٤٢	٩٧٣,٠٤٢
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	١٠,٧١٨	٣٤,٦٠١	-	٤٥,٣١٩	٣٢٠,١٨٩
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٢٦,٨٩٧)	(١٥,٣٠٢)	-	(٤٢,١٩٩)	(٣٩,٦٤٠)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٥,٠٩١	(٥,٠٩١)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٤٢٠,٨٦٣)	٤٢٠,٨٦٣	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٨,٧٢٦)	-	١٨,٧٢٦	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(٢٩٧,٢٧٩)	١٩١,٥٥٠	(١٠٥,٧٢٩)	٤٨,٣١١
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٣٠٥,٨٨٠)	(٤٤,٩٥٧)	-	(٣٥٠,٨٣٧)	(١٤٢,٦٦٠)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٣٦,٣٥٣)	-	-	(٣٦,٣٥٣)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٣٦,٤٦٩	٢٢٢,٦٩٨	٢١٠,٢٧٦	٦٦٩,٤٤٣	١,١٥٩,٢٤٢

٢٠- رأس المال المكتتب به والمدفوع

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على زيادة راس مال البنك بمبلغ ٧,١٢٥,٠٠٠ دينار / سهم ليصبح راس مال البنك المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار / سهم، وذلك عن طريق رسملة جزء من الارباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين ، حيث تم استكمال اجراءات زيادة راس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧ وأصبح راس المال المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار / سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

٢١- الاحتياطيات

أ- الإحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

ب- إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.

وفيما يلي توزيع إحتياطي المخاطر المصرفية العامة حسب فروع البنك:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار
فروع البنك في المملكة الأردنية الهاشمية	-	-
فروع البنك في فلسطين *	٥٤٨,٦٩٣	-
المجموع	٥٤٨,٦٩٣	-

* تتطلب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية في حال كان احتياطي المخاطر العامة يزيد عن الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاص بالمرحلة الأولى الثانية فإن المبلغ الزائد يبقى في حساب إحتياطي المخاطر العامة في جانب حقوق الملكية ولا يتم التصرف به.

ج- احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي التقلبات الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بنسبة ٠ – ٢,٥٪ حسب ما تحدده السلطة من الموجودات المرجحة بالمخاطر لفروع البنك في فلسطين لتدعيم رأسمال البنك في فلسطين وذلك للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان ، لا يجوز استخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

– إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها كما بتاريخ القوائم المالية هي كما يلي :

اسم الاحتياطي	٣١ كانون الأول		
	٢٠١٩	٢٠١٨	
	دينار	دينار	طبيعة التقييد
إحتياطي قانوني	١٥,٤٦٠,٣١٨	١٤,٧١٤,٥٦٣	مقيد التصرف به بموجب قانون البنوك وقانون الشركات.
احتياطي التقلبات الدورية	٣,٥٣٨٦٧٥	٢,٥٩٧,٠٤٧	متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.
احتياطي المخاطر المصرفية	٥٤٨,٦٩٣	-	متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.

٢٢- احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	(٢,٠٥٣,١٨٣)	(١,٥٠٤,٠٥١)
(خسائر) أرباح غير متحققة	(١٥٨,٢٢٣)	(٥٥٢,١٠٤)
المحرر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	٢,٩٧٢
الرصيد في نهاية السنة	(٢,٢١١,٤٠٦)	(٢,٠٥٣,١٨٣)

يتضمن رصيد احتياطي القيمة العادلة ٣١١,١١٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و٢٠١٨ لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) .

٢٣- الأرباح المدورة (الخسائر المتراكمة)

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	(١,٢١٤,٤٩٦)	٨,١٢٥,٨٢٤
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) والمتعلق بالتدني	-	(٣٠,٠٦٥,٩٩١)
احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة نتيجة تطبيق المعيار رقم (٩) والمتعلق بالتدني	-	١٠,٠٩٣,٩٠٩
المحول من احتياطي مخاطر مصرفية عامة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)	-	٧,٠٠٢,٨٤٨
الرصيد في بداية السنة المعدل	(١,٢١٤,٤٩٦)	(٤,٨٤٣,٤١٠)
الربح للسنة – قائمة (ب)	٥,٣١٣,٠٦٦	٥,٠٢٩,٣٦٦
(المحول) إلى الاحتياطيات	(٢,٢٣٦,٠٧٦)	(١,٣٩٥,٦٣٢)
(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	(٤,٨٢٠)
الرصيد في نهاية السنة	١,٨٦٢,٤٩٤	(١,٢١٤,٤٩٦)

– من أصل الارباح المدورة مبلغ ١,٦٢٥,٤٣٣ دينار كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة استنادا الى تعليمات البنك المركزي الأردني.

– يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب قبل أثر الضريبة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (متضمناً ٣١١,١١٢ دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.

٢٤- الفوائـد الدائنـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـار	دينـار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للافراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	٤٢٥,٩٦٩	١٤٩,٠٦٨
قروض وكمبيالات	١٧,٦٣٨,١٨٧	١٤,٤٠٨,٣٠٩
بطاقات الائتمان	٧٠٣,٢٠٥	٦٣٢,٨٤١
القروض العقارية	٨,٩٢٤,١٥٦	٦,٨٠٦,٣٩٦
الشركات		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٦,١٠٣,٨١٢	٥,٩٨٧,٥٦٣
قروض وكمبيالات	١٩,٦٧٠,١٥٤	٢١,٥٣٩,٦٤٣
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	٢,٣٦٣,٧٢١	١,٨٥٤,٥٥٣
قروض وكمبيالات	٢,٧٦٣,٧٠٧	٣,٢٩٩,٥٨٤
الحكومة والقطاع العام	١,٧٦٤,٧٤٩	١,٥٠٢,١٥٩
أرصدة لدى بنوك مركزية	٨٨٨,٦٦٥	٥٩١,٣١٨
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧٤١,٩٠٧	٣٨٤,٣٢١
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٢,٩١٢,٩٥٠	١٦,٧٢٥,٠١٦
أخرى	٧١,٢٠٩	٤,٤٥٧
المجموع	٧٤,٩٧٢,٣٩١	٧٣,٨٨٥,٢٢٨

٢٥- الفوائـد المدينـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـار	دينـار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٤,٣١٢,٠٢٦	٥,٢١٠,٩٦٥
ودائع عملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	٤٧٦,٧٥٠	٤٦٢,٦٨٥
ودائع توفير	١,٤٦٤,٥٣٦	١,٨٢٥,٥٣٠
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار	٢٨,٠٤٣,٦٤٦	٢٨,٧٧٨,٣١٠
شهادات الإيداع	١,٧٥٧,٨٥٨	١,٨٥١,٠٤٣
تأمينات نقدية	٢,٢٨٧,٩٤٨	٢,٨٦٧,٠٣٧
أموال مقترضة	٤,٣٢٨,٣٢١	١,٤٤٦,٩٩٧
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	١,١٨٦,٥٨١	١,٨٣٠,١٩٠
المجموع	٤٣,٨٥٧,٦٦٦	٤٤,٢٧٢,٧٥٧

٢٦- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـار	دينـار
عمولات تسهيلات إئتمانية مباشرة	٢,٢٢٧,٢١٤	٢,٠٩٩,٨٨٩
عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	٣,٥٦٠,٩٨٧	٣,١١٩,٧٦٥
المجموع	٥,٧٨٨,٢٠١	٥,٢١٩,٦٥٤

٢٧- أرباح عملات اجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـار	دينـار
ناتجة عن التداول / التعامل	٦٥٩,٩٨٤	٥٤٩,١٢٦
ناتجة عن التقييم	٤٤٨,٢٤٣	٣٥٩,٥٩١
حسابات التعامل بالهامش	٢١,٦٢٥	١٠٣,٦١٠
المجموع	١,١٢٩,٨٥٢	١,٠١٢,٣٢٧

٢٨- أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	خسائر متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٠١٩				
أسهم شركات متداولة في اسواق نشطة	(٤٢٠)	٩١,٣١٦	٢٩٠	٩١,١٨٦

	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٠١٨				
أسهم شركات متداولة في اسواق نشطة	٢٠,٢١٣	٣٩٧,٨٨٦	-	٤١٨,٠٩٩

٢٩- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار
ايرادات بطاقات الائتمان – بالصافي	١٣٨,١٤٧	٩٨,٣١٣
ايجار الصناديق الحديدية	٦٨,١٨١	٥٩,٣٨٦
ايرادات الحوالات	٣٧٨,٧٥٨	٣٣١,٩٨٠
ايرادات الشيكات	٥٠٦,٠٤٨	٦٢٩,٨٦٨
ايرادات هاتف وتلكس وبريد	٦٦,٥٤٢	٧٥,٣٩٢
مستردات ديون معدومة *	١,٤٣٨,١٨٨	١,٦٤٨,٧٦٠
ارباح بيع عقارات مستملكة	٢٩٥,٠٢٦	٨٦,١٠٩
عوائد عقارات مستملكة	١٤,١٠٨	١٧,٣٠٧
ايرادات خدمات الحسابات	٨٩٠,١٠٧	٨٤٤,٥٤٩
ايرادات معادة من مخصصات مختلفة	١٥٠,٠٠٠	-
ايرادات التامين	٨٤,١٤٧	١٢٦,٨٤٩
اخرى	١٩٠,٨٣١	٥٠٢,٦٠٠
المجموع	٤,٢٢٠,٠٨٣	٤,٤٢١,١١٣

* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة اخذت في الأعوام السابقة الى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و ٢٠١٨.

٣٠- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	١١,٦٤٢,١٧٨	١١,٦٦٩,٧٣٤
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	١,٣٨٥,٦٣٧	١,٣٥٧,٥٤٨
مساهمة البنك في صندوق الادخار	٩,٥٢٣	٨,٤٢٣
نفقات طبية	٤٢١,٩٥٠	٤٥٠,٥٣٤
تدريب الموظفين	١٣٨,٣٧٨	٢٢٩,٠٧٥
مياومات سفر	١١٢,٧٧٠	١٦٥,٤١٢
نفقات التأمين على حياة الموظفين	٣٠,٧٤٦	٢٧,٥٥٠
البسة للمستخدمين	٢٣,٣٤٥	٢٨,١٠٦
المجموع	١٣,٧٦٤,٥٢٧	١٣,٩٣٦,٣٨٢

٣١- مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩				
	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(٣٦,٩٨١)	-	-	(٣٦,٩٨١)	(١٠٧,٢٩٣)
تسهيلات إئتمانية مباشرة	٣٧٣,٢٧٢	(١,٢٩٣,٩١٦)	٣,٠٠١,٠٩٣	٢,٠٨٠,٤٤٩	٨,٦٧٧,٧٠٦
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢١,٢٠٦	-	٤٢٥,١٤٥	٤٤٦,٣٥١	(٥,٣٠٠)
كفالات مالية	(١٦٦,٧٩٤)	(٥٠٣,٣٦٥)	(١,١٠٢,٥٧٩)	(١,٧٧٢,٧٣٨)	(٣,٨٣٠,٥٠٦)
سقوف غير مستغلة	(٣٢٧,٥٠١)	(٣١٩,٥٢٣)	١٩١,٥٥١	(٤٥٥,٤٧٣)	١٨٧,٦٤٣
اعتمادات مستندية	٩,٧٠٥	٣٤٣,٧٣٥	٤٤,٤٨٨	٣٩٧,٩٢٨	(٨٨,٠٨١)
الاعتمادات والسحوبات المشتراه	٢٣٢,٠٧٤	-	-	٢٣٢,٠٧٤	٢,٨٣٦
المجموع	١٠٤,٩٨١	(١,٧٧٣,٠٦٩)	٢,٥٥٩,٦٩٨	٨٩١,٦١٠	٤,٨٣٧,٠٠٥

٣٢- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار
ايجارات	١,٣٣٨,٧٣٥	١,٠٨٧,٦٨٨
قرطاسية ومطبوعات	٤٩٧,٩٨٥	٤٦٧,١٨٩
مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويفت	١,٣١٢,٤١٣	١,٢٩٣,٠٥٢
مصاريف قضائية واتعاب محاماة	٤٥١,٧٦٠	٤٠٣,١٦٥
صيانة وتصليحات ومصاريف سيارات	٥٩٨,١٣١	٧٩٤,٠٤٤
مصاريف تأمين	٤٦٧,٨٢٢	٤٣١,١٥٠
برامج وصيانة اجهزة الحاسب الالي	١,٤٣٣,١٨٨	١,١٥٨,٢٧٥
بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لاعضاء مجلس الادارة	٤٠٤,٤٦٧	٨٦٦,٧٣٧
رسوم ورخص وضرائب	٥٦٦,٥٠٧	٦٥٦,٧١٩
اعلانات	٩٩١,٨١٥	١,٣٠٩,١٩٨
اشتراكات	٧٥٤,١٨٤	٤٧٣,٧٨١
اتعاب مهنية واستشارات	٥١٦,٧٧١	٤٣٢,٢٠٩
حوافز تحصيل ودائرة المتابعة ودائرة الخزينة	١٨,٨٥٣	٢٨
تبرعات واكراميات	٣١٣,٧٨٠	٣١٢,٧٩٠
تنظيفات وخدمات الامن والحماية	٦١٨,١٥٢	٤٩٦,٢٦٥
ضيافة	١١٠,٤٠٠	١٠٠,٧٤٢
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
خسائر تدني موجودات مستملكة لقاء ديون	١,٤١٥,٥٣٨	١٩٣٦,٢٨٢
خسائر بيع عقارات	-	٥٠,٣١١
اجور شحن النقد	٧١,٤٢٥	٦٦,٨٢٥
اخرى	١٢٣,٨٩٧	٣٣٣,٤٢٥
المجموع	١٢,٠٦٠,٨٢٣	١٢,٧٢٤,٨٧٥

٣٣- حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

من العمليات المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك:	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة – قائمة (ب)	١٠,٦٠٩,٧٥٨	٦,١٣٩,٦٢٧
المتوسط المرجح لعدد الاسهم	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:-		
أساسي ومخفض	٠/٠٨٨	٠/٠٥١
من العمليات غير المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك:		
(الخسارة) للسنة – قائمة (ب)	(٥,٢٩٦,٦٩٢)	(١,١١٠,٢٦١)
المتوسط المرجح لعدد الاسهم	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة السهم من (الخسارة) للسنة العائد لمساهمي البنك:		
أساسي ومخفض	(٠/٠٤٤)	(٠/٠٠٩)
من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:		
الربح للسنة – قائمة (ب)	٥,٣١٣,٠٦٦	٥,٠٢٩,٣٦٦
المتوسط المرجح لعدد الاسهم	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:		
أساسي ومخفض	٠/٠٤٤	٠/٠٤٢

٣٤- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٧١,٢٦٤,١٣٥	٩١,٨٧٢,١١٨
يضاف : أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٣٦,٦٤٢,٥٣٩	٦١,٩٩٥,٦١٣
ينـــزل : ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	(٢٧,٣٨٦,٧٤٧)	(٥٠,٨٠٤,٨٠٧)
المجموع	٨٠,٥١٩,٩٢٧	١٠٣,٠٦٢,٩٢٤

٣٥- المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة واطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة باعضاء مجلس الادارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها مخصص بتاريخ القوائم المالية.

تضمنت القوائم المالية الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة :

	أعضاء مجلس الإدارة	شركات ممثلة بعضو مجلس إدارة	كبار الموظفين	أخرى	المجموع	
					٣١ كانون الأول	
					٢٠١٩	٢٠١٨
بنود داخل قائمة المركز المالي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع	٣٤,٨٦٨,٣٤٢	٤,١٤٦,١٠٢	٧١٩,٦٩١	١٣٨,٩٦٩	٣٩,٨٧٣,١٠٤	١٣,٨٤٥,٧٧٢
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٩٥٥,١٣٤	١٥,٤٩٥,١١٤	١,٣٩١,٩٣٤	٣,٨٢٧,٩٩٤	٢١,٦٧٠,١٧٦	١٩,٥٠٢,١٦٣
تأمينات نقدية	١,١٥١,٠٠٠	٣٣,١٦٤	-	٥,٠٣٥	١,١٨٩,١٩٩	٧,٣٢٨,٦٧٨
بنود خارج قائمة المركز المالي:						
كفالات	١٠,٠٠٠	٩٤٠,٤٦٨	-	٣٧٤,٨٥٠	١,٣٢٥,٣١٨	٥٢٩,٩٤٨

					المجموع	
					٢٠١٩	٢٠١٨
بنود قائمة الدخل:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فوائد وعمولات دائنة *	٨٣,١٣٩	٨٧٧,٧٤٣	٧٧,٥١٤	٣٧,١٥٩	١,٠٧٥,٥٥٥	١,١٣٢,٧١١
فوائد وعمولات مدينة**	٢,١٦٤,٢٨٠	٤٢٣,٤٩٩	١٧,٠٤٧	-	٢,٦٠٤,٨٢٦	٢,٠٥٣,٢٩٥

* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من ٤٪ الى ١١/٧٥٪ .

** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من ١٪ الى ٤/٥٪ .

رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية والحوافز المدفوعة

بلغ بدل التنقلات وحضور الجلسات والرواتب والمكافآت لاعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه ٢,٦٧٥,٦٢٣ دينار للعام ٢٠١٩ (٣,١٧١,٧٣٩ دينار للعام ٢٠١٨) .

٣٦- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام ٢٠١٩ و٢٠١٨.

٣٧- إدارة المخاطر

تمارس إدارة المخاطر لدى البنك أعمالها من حيث التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة من خلال تطبيق البنك لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بأسس إدارة المخاطر، التنظيم الإداري، أدوات إدارة المخاطر وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

يتكامل الهيكل التنظيمي في البنك في مراقبة إدارة المخاطر كل حسب مستواه، حيث تقوم لجنة إدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة بإقرار استراتيجية وسياسات المخاطر الخاصة بالبنك وكذلك التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مناسب لكل من المخاطر التي يتعرض لها البنك وصولاً إلى تحقيق العائد المقبول للمساهمين دون المساس بالمتانة المالية للبنك، وكذلك وفي هذا الإطار يتكامل عمل دائرة إدارة المخاطر لدى البنك مع اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وهي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التسهيلات.

(أ/٣٧)- مخاطر الائتمان

ينطوي على الأعمال المصرفية تعرض البنك للعديد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ومن أهم واجبات البنك وإداراته هو التأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد والسيولة. ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في البنك عدد من اللجان من الإدارة العليا والإدارة التنفيذية حيث يتم تحديد سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة) وللحسابات ذات الصلة وتنسجم مع النسب المعتمدة من البنك المركزي الأردني، مع الاعتماد على أسلوب توزيع التسهيلات بشكل محافظ ائتمانية لكل مدير ائتمان وكل قطاع ومع مراعاة كل منطقة جغرافية وبما يحقق توافقاً مناسباً بين العائد والمخاطرة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع قدرة البنك على تنويع الإقراض وتوزيعه على العملاء والنشاطات الاقتصادية.

ويعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات عدم السداد سواءً لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك حسب مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات إضافية.

وكذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

إن سياسة البنك لإدارة مخاطر الائتمان تتضمن الآتي:

١- تحديد التركزات الائتمانية والسقوف:
تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لأي عميل، كما أن هناك سقوف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

٢- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:
عملية إدارة المخاطر في البنك تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

– الضمانات وقابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح.
– الحصول على موافقة لجنة التسهيلات قبل منح الائتمان.
– صلاحية الموافقة على الائتمان تتفاوت من مستوى إداري لآخر وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

٣- الحد من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات:
يعمل البنك بفعالية لإدارة هذا الجانب، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة إلى أن الخطة تتضمن توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة.

٤- دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته:
لقد قام البنك بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.

إن الإطار العام للسياسة الائتمانية تضمن وضع صلاحيات للموافقة على الائتمان، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك الفصل بين وحدات العمل المسؤولة عن منح الائتمان ووحدات العمل المسؤولة عن الرقابة على الائتمان من حيث شروط المنح وصحة القرار الائتماني والتأكد من تنفيذ كافة شروط منح الائتمان والالتزام بالسقوف والمحددات الواردة في السياسة الائتمانية وغيرها من التعليمات ذات العلاقة.

كما أن هناك إجراءات محددة لمتابعة حسابات الائتمان العاملة من أجل المحافظة عليها عاملة وحسابات الائتمان غير العاملة من أجل معالجتها.

يحد البنك من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات وعلى عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة، كما يعتمد البنك على سياسة محددة تبين السقوف الممنوحة للبنوك والبلدان ذات التصنيف الائتماني المرتفع ومراجعتها بشكل مستمر من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات لتوزيع المخاطر واعتماد التقييم الائتماني، كما تحدد السياسة الاستثمارية نسب التوزيع للاستثمارات ومواصفات تلك الاستثمارات بحيث يتم توزيعها لتحقيق العائد المرتفع وتخفيض المخاطرة .

التعرض لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المحتملة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى):

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـار	دينـار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	٧١,٠٦٨,١٣٠
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٦,٦٤٢,٥٣٩	٦١,٩٩٥,٦١٣
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		
التسهيلات الائتمانية :		
للأفراد	١٧٢,٠٥٥,٠٦٨	١٧٣,٨٤٦,٩٢٧
القروض العقارية	١١٨,٨٠٠,٨٧٤	١١٩,٩٥٨,٦١٦
للشركات		
الشركات الكبرى	٣١١,٩٨٠,٦٨٣	٣٣٤,٣٨٧,٦١٩
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	٤٥,٥١٥,٦٧٧	٦٥,٧٤١,٥٠٨
للحكومة والقطاع العام	٢٠,٦٤٨,٠٧٣	٣٣,٩٣٩,١٤٨
سندات وأسناد وأذونات :		
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦	٣٠٣,٠٣١,٦١١
موجودات أخرى	٣٤,٨٥٨,٣٥٨	٩,٢٨٩,٧٠٢
المجمـوع	١,٠٧١,٠٦١,١٠٠	١,١٧٣,٢٥٨,٨٧٤
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	١٤٥,٠٥٤,٥٤٣	١٤٤,٨٧٩,٥٣٣
اعتمادات صادرة	٤٠,٠٥٢,٤٤٢	٣٠,٢٦٢,٠٢٥
قبولات	٣٢,١٠٦,٩٠٥	١٧,٤٣٢,٥٧٨
سقوف تسهيلات غير مستغلة	١٢٥,١٨٠,٩٣٦	١٣٣,٩٣٠,١٠٩
المجمـوع	٣٤٢,٣٩٤,٨٢٦	٣٢٦,٥٣١,٢٤٥

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الأولى و الثانية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

البنـد	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات					إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	نقدية تأمينات	أسهم متداولة		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
التعرض الائتماني المرتبط بنود داخل قائمة المركز المالي:									
أرصدة لدى بنوك مركزية	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	-	-	-	-	-	-	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٦,٧٢١,٢١١	-	-	-	-	-	-	٣٦,٧٢١,٢١١	٧٨,٦٧٢
التسهيلات الائتمانية:									
للأفراد	١٧٣,٨١٣,٩٤٦	-	٧,٣٩٥,١٤٢	١٣,٤١١,٧٦٧	-	٩,٩٣٠,٨٣٣	-	١٤٣,٠٧٦,٢٠٤	٣,٥١٢,٤٢٠
القروض العقارية	١١٠,١٢٦,٣١٨	-	١٣٢,٢٠٤,٣٣٨	٧٧٥,٧٣٨	-	٥,٣٥٧,٦٣١	١,٢٨٩,٠٢٦	(٢٩,٥٠٠,٤١٥)	٤٢١,٨٧٤
الشركات الكبرى	٣٠٠,٣٢٥,٣١٣	-	٨٧,٢٤٠,٦٠٦	١,٣١٧,٠٢٥	-	١٠,٧٧٥,٧٧٤	١٦,١٠٢,٠٥٣	١٨٤,٨٨٩,٨٥٦	٢,٤٦٤,٤١٣
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٤١,٤١٨,٧٣٦	-	٣١,٦٤٣,٤١٨	١,٣٥٤,١٢٥	-	٦,١٣٤,٤١٣	٧٨٨,١٠٠	١,٤٩٨,٦٨١	١٢٩,٤٢٦
للحكومة والقطاع العام	٢٠,٧٤٢,٦٩١	-	-	-	٢٠,٧٤٢,٦٩١	-	-	-	٩٤,٦١٨
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٢٧٥,٦٤١,١٨٨	-	-	-	٢٧٢,٢٠٥,١٨٨	-	٣,٤٣٦,٠٠٠	٣,٤٣٦,٠٠٠	٥٣,٨٧٤
الموجودات الأخرى	٣٥,١٠٣,٩٢٧	=	=	=	=	=	=	٣٥,١٠٣,٩٢٧	٢٤٥,٥٦٩
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	١,٠٤٧,٧١٩,٠٣٢	٣٢,١٩٨,٦٥١	٢٥٨,٤٨٣,٥٠٤	١٦,٨٥٨,٦٥٥	٢٩٢,٩٤٧,٨٧٩	٣٢,١٩٨,٦٥١	١٨,١٧٩,١٧٩	٤٢٩,٠٥١,١٦٦	٧,٠٠٠,٨١٦
الكفالات المالية	١٤١,٢٠٤,٢٧٥	٦,٢٤٠,٠٠٠	٢٥,٠٢٥,٧٥٤	٥٢٤,٢٣٥	-	-	-	١٠٩,٤١٤,٢٨٦	٦٨٩,٠٩٢
الاعتمادات المستندية	٧٢,٧٩٩,٥٩٤	-	١,٥٧٢,٠٠٠	-	-	-	-	٧١,٢٢٧,٥٩٤	٦٧٦,٦٤٧
الالتزامات الاخرى	١٢٣,٦٧٩,٠١٢	٣,٧٠٥,٨٩٧	١٥,٧٠٤,٧٦١	٢١٧,٦٢٥	=	٢٦,٧١٩,٢٣٩	٧,٠٩٠,٩٥٦	٩٦,٩٥٩,٧٧٣	٤٥٩,١٦٧
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	٣٣٧,٦٨٢,٨٨١	٩,٩٤٥,٨٩٧	٤٢,٣٠٢,٥١٥	٧٤١,٨٦٠	=	٢٦,٧١٩,٢٣٩	٧,٠٩٠,٩٥٦	٦٠٠,٨١,٢٢٨	١,٨٢٤,٩٠٦
المجموع الكلي	١,٣٨٥,٤٠١,٩١٣	٤٢,١٤٤,٥٤٨	٣٠٠,٧٨٦,٠١٩	١٧,٦٠٠,٥١٥	٢٩٢,٩٤٧,٨٧٩	٥٨,٩١٨,٨٩٠	٢٥,٢٧٠,١٣٥	٦٧٨,٧٤٩,٠٩٦	٨,٨٢٥,٧٢٢

القيمة العادلة للضمانات التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

البند	التعرض الائتماني المرتبط بنود داخل قائمة المركز المالي:	أرصدة لدى بنوك مركزية	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	**التسهيلات الائتمانية**	للأفراد	القروض العقارية	**للشركات**	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	للحكومة والقطاع العام	الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الموجودات الأخرى	مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	الكفالات المالية	الاعتمادات المستندية	الالتزامات الاخرى	المجموع الكلي
	دينار	-	-	-	١٠,٣١٧,٤١٩	١١,٧٠٧,٧٢١		٥٢,٦٥٤,٦٨٧	٩,٩٤٧,٦٦٩	-	١,٦٠٠,٠٠٠	=	٨٦,٢٢٧,٤٩٦	٧,١٠٢,٩٢١	٨٠,٨٨٨	٢,١٧١,٣٦٧	٩٥,٥٨٢,٧٧٢
القيمة العادلة للضمانات	إجمالي قيمة التعرض																
	دينار	-	-	-	٢٧,٨٢٥	٢١,٣١٠		-	٧٥٠٠	-	-	=	٥٩,٦٣٥	٥٠٠	-	=	٥٧,١٣٥
	تأمينات نقدية																
	دينار	-	-	-	-	-		٢٣٥,١٣١	-	-	-	=	٢٣٥,١٣١	-	-	=	٢٣٥,١٣١
	أسهم متداولة																
	دينار	-	-	-	-	-		-	-	-	-	=	=	-	-	=	=
	كفالات بنكية مقبولة																
	دينار	-	-	-	-	-		-	-	-	-	=	=	-	-	=	=
	عقارية				٣٢٣,٦٥٣	١٥,٨٣٩,٤٠٠		١٦,٨٨٩,٠٢٠	٦,٢٥٩,٠٢٢	-	-	=	٣٩,٣١١,٠٩٥	٣,٥٧٠,٧٥٧	-	=	٤٢,٨٨١,٨٥٢
	دينار	-	-	-	١,٢٧٩,٩١٥	١٦,٥٠٠		٧٥٨,٣٧٠	٣٣٢,٧٥٠	-	-	=	٢,٣٨٧,٥٣٥	٣٥٥,٣٧٥	-	=	٢,٧٤٢,٩١٠
	سيارات وآليات																
	دينار	-	-	-	-	-		-	-	-	-	=	=	-	-	=	=
	أخرى																
	دينار	-	-	-	١,٦٣١,٣٩٣	١٥,٨٧٧,٢١٠		١٧,٨٨٢,٥٢١	٦,٥٩٩,٢٧٢	-	-	=	٤١,٩٩٠,٣٩٦	٣,٩٢٦,٦٣٢	-	=	٤٥,٩١٧,٠٢٨
	إجمالي قيمة الضمانات																
	دينار	-	-	-	٨,٦٨٦,٠٢٣	(٤,١٦٩,٤٨٨)		٣٤,٧٧٢,١٦٦	٣,٣٤٨,٣٩٦	-	١,٦٠٠,٠٠٠	=	٤٤,٢٣٧,٠٩٧	٣,١٧٦,٢٨٩	٨٠,٨٨٨	٢,١٧١,٣٦٧	٤٩,٦٦٥,٦٤١
	صافي التعرض بعد الضمانات																
	دينار	-	-	-	٧,٢٥١,٣٢٤	١,٣٥٥,٦٠٢		٢٨,٧٨٨,٤٦٧	٣,٩٥٦,٧٦٠	-	٤٥٣,١٨٨	=	٤١,٨٠٥,٣٤١	٢,٥٦٣,٥٦١	٤٤,٤٨٨	٢١٠,٢٧٦	٤٤,٦٢٣,٦٦٦
	الخسارة الائتمانية المتوقعة																
	دينار	-	-	-	٧,٢٥١,٣٢٤	١,٣٥٥,٦٠٢		٢٨,٧٨٨,٤٦٧	٣,٩٥٦,٧٦٠	-	٤٥٣,١٨٨	=	٤١,٨٠٥,٣٤١	٢,٥٦٣,٥٦١	٤٤,٤٨٨	٢١٠,٢٧٦	٤٤,٦٢٣,٦٦٦

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٣,٥٢٣,١٤٠	١٩٤,٤٠٧	٣,٨٨٦,١٥٤	١,١١٧,٩٢٣	١٢,٦٩٣,٢٨٤	٢١,٤١٤,٩٠٨
مقبولة المخاطر	١٧,٥٩٥,٣٩٦	١٢١,٧١٢,٥٩٠	٧٦,٧٨٣,٣٨١	٢٥,٦٩١,٠٧٣	٨,٠٤٩,٣٨٦	٢٤٩,٨٣١,٨٢٦
تحت المراقبة	٤٩٥,٤٢٥	٦,٣٥٢,٥١٧	٩,٣٦١,٢٧٤	٢,٤٤٩,٧٤٤	-	١٨,٦٥٨,٩٦٠
غير عاملة:						
دون المستوى	١٢٥,٠٥٣	٧٩٠,٦٩٦	٥٢٦,٤٥٤	٦٩١,٨٢١	-	٢,١٣٤,٠٢٤
مشكوك فيها	١٣١,٨٣٣	١٨٦,٤٣٧	١,٤٤٠,٠٠٠	٥٦٧,٤٨٩	-	٢,٣٢٥,٧٥٩
هالكة	٩٢٨,٨٧٦	٤,٣٢٠,٠٧٠	١٣,٨٢٢,١٠٦	٢,٣٠٧,٧٧٢	٢١	٢١,٣٧٨,٨٤٥
المجموع	٢٢,٧٩٩,٧٢٣	١٣٣,٥٥٦,٧١٧	١٠٥,٨١٩,٣٦٩	٣٢,٨٢٥,٨٢٢	٢٠,٧٤٢,٦٩١	٣١٥,٧٤٤,٣٢٢
منها : تأمينات نقدية	٦,٨٨٣,٦٣٦	٤,٣١٢,١٩٠	١٠,٧٤٤,٥٢١	٦,٠٣٦,١٥٢	-	٢٧,٩٧٦,٤٩٩
عقارية	٣,٨١٠,٧٣٧	١٢٢,١٢٨,٩١٨	٧٩,٢٤٧,٢٣٢	٢٤,٧٧٠,٨٨٩	-	٢٢٩,٩٥٧,٧٧٦
أسهم متداولة	-	٦,١١٣,٢٠٦	١٣,٨٤٩,٩٤٣	٤٢٠,٩٠٨	-	٢٠,٣٨٤,٠٥٧
سيارات وآليات	١٢,١٠٥,٣٥٠	١,٠٠٢,٤٠٣	١,٩٧٧,٦٧٣	١,٥٩٧,٨٧٣	-	١٦,٦٨٣,٢٩٩
اخرى	-	-	-	-	٢٠,٧٤٢,٦٩١	٢٠,٧٤٢,٦٩١
المجموع	٢٢,٧٩٩,٧٢٣	١٣٣,٥٥٦,٧١٧	١٠٥,٨١٩,٣٦٩	٣٢,٨٢٥,٨٢٢	٢٠,٧٤٢,٦٩١	٣١٥,٧٤٤,٣٢٢

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٩,٦٠٤,١٧٦	٨٥١,٣٨٨	٩,٥١٧,٩٩٣	٣,٠١١,٤٢٠	٢٥,٢٥٩,٧٢٨	٤٨,٢٤٤,٧٠٥
مقبولة المخاطر	٣٠,٩٦١,١١٠	٧٨,٠٠٨,٧٢٩	٩٧,٥٠٠,٥٧١	٤٣,٩٤٣,١٥٣	٨,٨٨٦,٩٨٧	٢٥٩,٣٠٠,٥٥٠
تحت المراقبة	٢,٣٢٢,٣٥٢	٢,٦٦١,٢٦٤	١٩,٠٠٥,٧٣٧	٥,٧٠٧,٧١٦	-	٢٩,٦٩٧,٠٦٩
غير عاملة:						
دون المستوى	٧٣٢,١٧٥	-	-	١,١٦١,٩٣٧	-	١,٨٩٤,١١٢
مشكوك فيها	١,٠٩٣,٢٨١	١,٨٩٢,٣٢٥	٣,٣٠٥,٢٠٧	٧٣٤,٦٥٩	-	٧,٠٢٥,٤٧٢
هالكة	١,٨٠٥,٩٦٣	١,١١٨,٩٦٤	١٠,٠٠٧,٠٧٧	٢,٨٧٠,٩٦٨	-	١٥,٨٠٢,٩٧٢
المجموع	٤٦,٥١٩,٠٥٧	٨٤,٥٣٢,٦٧٠	١٣٩,٣٣٦,٥٨٥	٥٧,٤٢٩,٨٥٣	٣٤,١٤٦,٧١٥	٣٦١,٩٦٤,٨٨٠
منها : تأمينات نقدية	١١,٤٠٣,٠٠٠	٣,٥٧٤,٥٤٦	٢٤,٢٣٤,٧٨٣	١٢,٥٩٢,٢١٦	-	٥١,٨٠٤,٥٤٥
عقارية	٢٠,٣١٢,٥٧٢	٧٩,٩٤٠,٣٩٥	٩٨,٥٦٣,٤٠١	٣٦,٥٥٤,٣٤٩	-	٢٣٥,٣٧٠,٧١٧
أسهم متداولة	٤٨,٦١٥	٩٢٤,١٤٥	١٣,٠٥٣,١١٨	٥,٣٨٧,٦٣٣	-	١٩,٤١٣,٥١١
سيارات وآليات	١٤,٧٥٤,٨٧٠	٩٣,٥٨٤	٣,٤٨٥,٢٨٣	٢,٨٩٥,٦٥٥	-	٢١,٢٢٩,٣٩٢
اخرى	-	-	-	-	٣٤,١٤٦,٧١٥	٣٤,١٤٦,٧١٥
المجموع	٤٦,٥١٩,٠٥٧	٨٤,٥٣٢,٦٧٠	١٣٩,٣٣٦,٥٨٥	٥٧,٤٢٩,٨٥٣	٣٤,١٤٦,٧١٥	٣٦١,٩٦٤,٨٨٠

يتم اعداد الافصاحات الواردة ادناه على مرحلتين (الأولى: لاجمالي التعرضات الائتمانية والثانية لحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

أ- إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تصنيفها
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	٪
ارصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	١٦٦,٥٤٠,٩٠٢	١٣٤,٧٦٦,٣٦٣	٨٤,٦٢٧,٤٩٥	٢٥,٨٧٥,٢٥٣	١٦٠,٦٤١,٦١٦	٪٢١,٩٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	١,٦٠٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	٪٠,٦٠
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	١٦٦,٥٤٠,٩٠٢	١٣٤,٧٦٦,٣٦٣	٨٦,٢٢٧,٤٩٥	٢٧,٤٧٥,٢٥٣	١٦٢,٢٤١,٦١٦	-
الكفالات المالية	٢٧,٢٢٠,٥٠٦	٢١,٧٧١,٠٩٤	٧,١٠٢,٩٢١	٢,١١٩,٢٥٥	٢٣,٨٩٠,٣٤٩	٪١٦,١١
الاعتمادات المستندية	٢٩,٦٩٠,٢١٠	٢٨,٧٤٤,٨٨٣	٨٠,٨٨٨	-	٢٨,٧٤٤,٨٨٣	٪٣٩,٤٤
الالتزامات الاخرى	٥١,٦١٦,٣٤٠	٣٠,٨٢٧,٦٩٣	٢,١٧١,٣٦٧	٢,١٧١,٣٦٧	٣٢,٩٩٩,٠٦٠	٪٢٦,٢٢
المجموع الكلي	٢٧٥,٠٦٧,٩٥٨	٢١٦,١١٠,٠٣٣	٩٥,٥٨٢,٦٧١	٣١,٧٦٥,٨٧٥	٢٤٧,٨٧٥,٩٠٨	-

ب- الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل من تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية	١٣٤,٧٦٦,٣٦٣	٢٥,٨٧٥,٢٥٣	١٦٠,٦٤١,٦١٦	٢,٨٠٣,٠٤١	-	٦٤٠,٥٤٢	-	٣,٤٤٣,٥٨٣
سندات واسناد واذونات :								
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	١,٦٠٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	٢٨,٠٤٣	-	-	-	٢٨,٠٤٣
الموجودات الأخرى	=	=	=	=	=	=	=	=
الإجمالي للسنة	١٣٤,٧٦٦,٣٦٣	٢٧,٤٧٥,٢٥٣	١٦٢,٢٤١,٦١٦	٢,٨٣١,٠٨٤	-	٦٤٠,٥٤٢	-	٣,٤٧١,٦٢٦
الكفالات المالية	٢١,٧٧١,٠٩٤	٢,١١٩,٢٥٥	٢٣,٨٩٠,٣٤٩	٣٦٥,٦٩٩	-	٣٧,٤٤٦	-	٤٠٣,١٤٥
الاعتمادات المستندية	٢٨,٧٤٤,٨٨٣	-	٢٨,٧٤٤,٨٨٣	٢٢٤,٤٣٩	-	-	-	٢٢٤,٤٣٩
الالتزامات الأخرى	٣٠,٨٢٧,٦٩٣	٢,١٧١,٣٦٧	٣٢,٩٩٩,٠٦٠	٤٢٠,٨٦٣	=	١٨,٧٢٦	=	٤٣٩,٥٨٩
المجموع الكلي	٢١٦,١١٠,٠٣٣	٣١,٧٦٥,٨٧٥	٢٤٧,٨٧٥,٩٠٨	٣,٨٤٢,٠٨٥	=	٦٩٦,٧١٤	=	٤,٥٣٨,٧٩٩

(٣٧/ب)- مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد، أسعارالصرف الأجنبي، أسعار أدوات الملكية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة.

ضمن سياسة البنك الاستثمارية المعتمدة من مجلس الإدارة يتم تحديد قيمة المخاطر المقبولة، حيث يتم مراقبتها بشكل شهري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وإبداء التوجيهات والتوصيات بخصوصها، كما أن الأنظمة المتوفرة تقوم باحتساب أثر التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.

– مخاطر أسعار الفائدة
تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في سنة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يعمل البنك على إدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بموجوداته ومطلوباته على أساس مجمع. ويتم أخذ كافة العناصر المرتبطة بالتعرض لأسعار الفائدة بعين الاعتبار في إدارة مخاطرها، حيث تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومن خلال اجتماعاتها الدورية باستعراض تقرير فجوات أسعار الفائدة وتقرير توقعات أسعار الفائدة للوقوف على مخاطر أسعار الفائدة في الأجل القصير والأجل الطويل واتخاذ القرارات الملائمة للحد من هذه المخاطر في ضوء توقعات اتجاه أسعار الفائدة من خلال استخدام كل من أو بعض الأساليب التالية:

– إعادة تسعير الودائع و/أو القروض.
– إجراء تغيير في آجال استحقاق وحجم الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة.
– شراء أو بيع الاستثمارات المالية.
– استخدام المشتقات المالية لأغراض التحوط لأسعار الفائدة.

تحليل الحساسية:

مخاطر اسعار الفائدة:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

العملة	التغير(زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	١	١٨,٢٧٣	-
يورو	١	(٦٣)	-
جنيه استرليني	١	(٦٣١)	-
عملات أخرى	١	٩,١٠٣	-

العملة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	١	(١٨,٢٧٣)	-
يورو	١	٦٣	-
جنيه استرليني	١	٦٣١	-
عملات أخرى	١	(٩,١٠٣)	-

٣١ كانون الأول ٢٠١٨

العملة	التغير(زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	١	٢١,٦٩٠	-
يورو	١	(١,٠٦٧)	-
جنيه استرليني	١	(٦٢١)	-
شيكل	١	(٣٤٠)	-
عملات أخرى	١	٥,١٩٩	-

العملة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	١	(٢١,٦٩٠)	-
يورو	١	١,٠٦٧	-
جنيه استرليني	١	٦٢١	-
شيكل	١	٣٤٠	-
عملات أخرى	١	(٥,١٩٩)	-

مخاطر العملات:

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض لها البنك وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل ويتم مراقبة مركز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك الى الإدارة.

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	٥	٩١,٣٦٧	-
يورو	٥	(٣١٧)	-
جنيه استرليني	٥	(٣,١٥٥)	-
عملات أخرى	٥	٤٥,٥١٧	-

٣١ كانون الأول ٢٠١٨

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	٥	١٠٨,٤٥١	-
يورو	٥	(٥,٣٣٦)	-
جنيه إسترليني	٥	(٣,١٠٥)	-
شيكل	٥	(١,٦٩٩)	-
عملات أخرى	٥	٢٥,٩٩٣	-

مخاطر العملات الأجنبية

يقوم مجلس إدارة البنك ضمن السياسة الاستثمارية المعتمدة بوضع حدود للمراكز لكل العملات لدى البنك ويتم مراقبة هذه المراكز بشكل يومي من خلال دائرة الخزينة والاستثمار ورفعها للإدارة العليا للتأكد من الاحتفاظ بمراكز عملات ضمن الحدود المعتمدة، وكما يتبع البنك سياسة التحوط للتقليل من مخاطر العملات الأجنبية باستخدام المشتقات المالية.

مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
المؤشر	٪	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٩٣,٨١٩	٣٠٤,٥٤٨
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(٩٣,٨١٩)	(٣٠٤,٥٤٨)

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشر	٪	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٨٩,٦٤٠	٤١٠,٧٩٥
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(٨٩,٦٤٠)	(٤١٠,٧٩٥)

مخاطر أسعار الأسهم

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند إلى التنويع القطاعي والجغرافي، وبنسب محددة سلفاً، يتم مراقبتها بصورة يومية كما أن هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية مخاطر قد تنشأ.

فجوة إعادة تسعير الفائدة:
يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومواءمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما.

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومواءمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة.

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

	أقل من شهر	من شهر لغاية ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات								
نقد وارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	٧١,٢٦٤,١٣٥	٧١,٢٦٤,١٣٥
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٦,٥٣٠,٦٠١	١١١,٠١٦	-	-	-	-	٧,٢٤٣,٧٨٨	٣٦,٦٤٢,٥٣٩
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٩,٢٨٧,٧٣٥	٧١,٩٣١,٠٢٣	٨٣,٧٤٧,٥٢٩	٨٢,٢٤٢,٤٩٠	٢٥١,٣٤٦,٩٩٣	١٧٤,٧٨٤,٩٢٦	١,٨٧٦,٣٨٢	٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	١١,١٠٥,٩٣٧	١١,١٠٥,٩٣٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٢,٠٠٣,٥٨٥	٣٠,٥٩٠,٥٩٢	٦٢,٩٤٣,٣٠٤	-	٤٩,٢١٠,٢٧٨	١١١,٩٨٦,٣٦٧	٢٢,٤٣٠,٣٩٧	٢٢,٤٣٠,٣٩٧
ممتلكات ومعدات ومشاريع الانجاز – بالصافي	-	-	-	-	-	-	١,٨٥٥,٣١٧	١,٨٥٥,٣١٧
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	١٢,٣١٣,٥٣٢	١٢,٣١٣,٥٣٢
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	٥,١٤١,٩٣٦	٥,١٤١,٩٣٦
موجودات حق استخدام	-	١٥٨,١٩٤	٢٣٧,٢٩٠	٤٧٤,٥٨١	١,٨٩٨,٣٢٨	٢,٢٩٤,٤٤٦	-	٥,١٤١,٩٣٦
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	-	١٣٤,٤٥٥,٢٦٢	١٣٤,٤٥٥,٢٦٢
موجودات محتفظ بها بهدف البيع بالصافي	=	=	=	=	=	=	١٤٣,٧٧٣,٠٨٤	١٤٣,٧٧٣,٠٨٤
مجموع الموجودات	١٠٧,٩٠١,٠١٨	١٠٢,٧٩٠,٨٢٥	١٤٦,٩٢٨,١٢٣	٨٢,٧٢٢,٤٩٠	٢٥١,٣٤٦,٩٩٣	٢٨٩,٠٦٥,٧٢٩	٤٠٦,٣١٧,٨٣٤	١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٧,٣٨٦,٧٤٧	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	-	٨٧,٣٨٦,٧٤٧	٨٧,٣٨٦,٧٤٧
ودائع العملاء	٤٣٩,٠١٧,٩٣٧	١٤١,١٦٣,٥٨٩	١٠٤,٦١٣,٤٦١	٧١,٧٢١,١٠٨	٧٩,٦٨٢,٢٩٨	-	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣
تأمينات نقدية	٣٨,٨٨٩,٤٨١	٩,١٣٠,٧٩٣	-	٦,٤٢٦,٨٩٧	١,٦٧٢,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٤٣٧,٠٤٤	٥٦,٥٧٢,٢١٥
أموال مقترضة	٤,٢٥٩	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٤,٠٥٧	٧,٠٩٦,٧٦٧	-	٣٨,٩٤٧,٩٩٩	-	٩٦,٠٨٣,٠٨٢
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	٥٠,٣٨٨	٥٠,٣٨٨
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	١,٣٧٠,٦٢٤	١,٣٧٠,٦٢٤
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	٤,٥٣٨,٢٦٧	٤,٥٣٨,٢٦٧
التزامات عقود تأجير	٥٩,٥٦٢	١١٩,١٢٣	١٧٨,٦٨٥	٣٥٧,٣٦٩	١,٩٩٧,١١٤	١,٨٢٦,٤١٤	٣٩,١٧٠,٦٠٨	٣٩,١٧٠,٦٠٨
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	=	=	=	=	=	=	١٠٦,٨٢٦,٧٠٣	١٠٦,٨٢٦,٧٠٣
مجموع المطلوبات	٥٠٥,٨٥٧,٩٨٦	٢٠٠,٤١٣,٥٠٥	٤٠٠,١٠١,٤٢٠	١١٤,٤٠٧,٦٩٧	١٢١,١٥٨,١٠١	(٦,٧٥٠,٤٤٤)	١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨	١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(٣٩٧,٩٥٦,٩٦٨)	(٩٧,٦٢٢,٦٨٠)	(٢٥٣,٢٧٣,٢٩٧)	(٣١,٦٨٤,٧٩٧)	١٣٠,١٨٨,٨٩٢	٢٨٢,٣١٥,١٢٥	(٨٤٠,٧٧٠,٨٣٠)	(٥٧٧,٥٠٥,٧٢٦)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨								
اجمالي الموجودات	١٧٥,١١٣,٩٢٩	٨٤,٦٢٧,٧٢٠	٢١٠,٢٠٢,٩٦٣	٩٠,٩٨٧,٩٢٧	١٥٧,٩٨١,٠٠٥	٢٥٣,٤٦١,٣١١	٥٥,٦٦٠,٩٦٧	١,٠٣٥,٥٦٩,٥٣٦
اجمالي المطلوبات	٥٤٣,٠٨٧,٤٧٨	٢١٠,٢٠٢,٩٦٣	٤٠٠,١٠١,٤٢٠	١١٤,٤٠٧,٦٩٧	١٢١,١٥٨,١٠١	١٣٤,٠٤٣,٩٣١	١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨	٢,٢١٩,٥٢٥,٦٠٥
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(٣٦٧,٩٧٣,٥٤٩)	(١٢٥,٥٧٥,٢٤٣)	(٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠)	(٢٣,٤١٩,٨٠٠)	٥٩,٨٢٣,١٩٤	١٤٩,٤١٧,٣٨٠	(١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨)	(١,٦٨٣,٦٢٥,٦٠٥)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	المجموع
كما في ٣١ كانون أول ٢٠١٩	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات						
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	١٥,٥٢٢,٧٤٣	٨٠١,٦٢١	٢١٠,٥٨٨	-	١٢٤,٨٧٧	١٦,٦٥٩,٨٢٩
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٢,٤٧٣,٢٧٦	٤,٦٥٤,٨٥٢	٤٣٢,٠٨٥	-	٢,٧٨٥,٥٦٧	٣٠,٣٤٥,٧٨٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٤٨,٦١٣,٤٢٥	١٤,٤١٣,٦٨٠	-	-	-	٦٣,٠٢٧,١٠٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١,٤١٥,٤٠٤	٤٩,١٨٩	-	-	-	١,٤٦٤,٥٩٣
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٣٤,٥٥٤,٨٣٦	-	-	-	-	٣٤,٥٥٤,٨٣٦
موجودات اخرى	٢٠,٦٧٨,١٠٨	٣٦,٨٩٧	-	-	١١٦,٩٨٧	٢٠,٨٣١,٩٩٢
مجموع الموجودات	١٤٣,٢٥٧,٧٩٢	١٩,٩٥٦,٢٣٩	٦٤٢,٦٧٣	=	٣,٠٢٧,٤٣١	١٦٦,٨٨٤,١٣٥
المطلوبات						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٣,٦٥١,٩٧٥	٤٤٦,٣٤٣	٢٣,٨٣٦		٢٤١,٤٠٣	٢٤,٣٦٣,٥٥٧
ودائع العملاء	١١١,١٠٩,٠٨٩	٢٠,٢٣٧,٣٠٧	١,٠٢٣,١٣٨		١,٤٠٥,٣٢٠	١٣٣,٧٧٤,٨٥٤
تأمينات نقدية	٦,٤٧٧,٣٦١	(٧٣٢,٨٥٣)	(٣٥٦,٩٩١)		(٥٨,٧٢٢)	٥,٣٢٨,٧٩٥
مطلوبات اخرى	٢٢٥,٠٢٦	٧,١٠٣	١٥,٧٨٠		٥٢٩,٠٨٧	٧٧٦,٩٩٦
حقوق المساهمين	(٣٢,٩٩٥)	٤,٦٨٧	-		-	(٢٨,٣٠٨)
مجموع المطلوبات	١٤١,٤٣٠,٤٥٦	١٩,٩٦٢,٥٨٧	٧٠٥,٧٦٣	=	٢,١١٧,٠٨٨	١٦٤,٢١٥,٨٩٤
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	١,٨٢٧,٣٣٦	(٦,٣٤٨)	(٦٣,٠٩٠)	=	٩١٠,٣٤٣	٢,٦٦٨,٢٤١
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	١٠٣,٥٥٣,٣٧٥	٦٤٧,٠٢٥	٩,٢٩٨	=	١,٢٥٢,٩٧٦	١٠٥,٤٦٢,٦٧٤
كما في ٣١ كانون أول ٢٠١٨						
اجمالي الموجودات	١٤٦,١٤٥,٦٤٨	٢٣,٢٩٢,٣٤٣	٨٨٩,٦٣٣	-	٣٩,٩٢٤,٩٤٨	٢١٠,٢٥٢,٥٧٢
اجمالي المطلوبات	١٤٣,٩٧٦,٦٢٩	٢٣,٣٩٩,٠٦١	٩٥١,٧٣٧	=	٣٩,٤٣٩,٠٦٣	٢٠٧,٧٦٦,٤٩٠
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	٢,١٦٩,٠١٩	(١٠٦,٧١٨)	(٦٢,١٠٤)	=	٤٨٥,٨٨٥	٢,٤٨٦,٠٨٢
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	٦٣,٢٠٧,٢٨٠	٣,٨٠٩,٤٥٧	٨,٩٩٤	=	٤٨٨,٥٧٤	٦٧,٥١٤,٣٠٥

(٣٧/ ج)- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى تدعيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة. ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفة معقول.

يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة، ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والنسب المالية المختلفة.

مصادر التمويل:
يعمل البنك على تنويع مصادر أمواله حتى يحقق المرونة المالية وخفض تكاليف التمويل.

لدى البنك قاعدة عملاء كبيرة تشمل العملاء الأفراد والمؤسسات والشركات. إضافة إلى ذلك فإن قدرة البنك على الوصول إلى الأسواق النقدية «نظراً لما يتمتع به من قوة مالية» تشكل مصدر تمويل إضافي متاح.

كما أن انتشار البنك التجاري الأردني في معظم مدن المملكة إضافة إلى فروعه في فلسطين، مكنت البنك من تنويع مصادر أمواله وعدم الاعتماد على منطقة جغرافية واحدة كمصدر للأموال.

توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٧,٣٨٦,٧٤٧	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٨٧,٣٨٦,٧٤٧
ودائع العملاء	٤٣٩,٥١٧,٩٣٧	١٤١,١٦٣,٥٨٩	١٠٤,٦١٣,٤٦١	٧١,٧٢١,١٠٨	٧٩,٦٨٢,٢٩٨	-	-	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣
تأمينات نقدية	٢,٨٢٨,٦١١	٥,٦٥٧,٢٢١	٨,٤٨٥,٨٣٢	١١,٣١٤,٤٤٣	٢٨,٢٨٦,١٠٨	-	-	٥٦,٥٧٢,٢١٥
اموال مقترضة	٤,٢٥٩	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٤,٥٥٧	٧,٠٩٦,٧٦٧	-	٣٨,٩٤٧,٩٩٩	-	٩٦,٠٨٣,٥٨٢
مخصصات متنوعة	-	-	-	٣٧٠,٦٢٤	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١,٣٧٠,٦٢٤
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	٥٠,٣٨٨	٥٠,٣٨٨
التزامات عقود تأجير	٧٤,٤٤٣	١٢٩,٠٣٥	١٦٤,٧٨٤	٤٩٥,١٥٨	١,٩٩٧,١١٤	١,٦٧٧,٧٣٣	-	٤,٥٣٨,٢٦٧
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٣٩,١٧٠,٦٠٨	٣٩,١٧٠,٦٠٨
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	=	=	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤	=	=	=	=	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤
مجموع المطلوبات	٤٦٩,٨١١,٩٩٧	١٩٦,٩٤٩,٨٤٥	٢٤٠,٨٢٢,٠٥٨	٩٣,٩٩٨,١٠٠	١٦٥,٩٦٥,٥٢٠	٤٠,٦٢٥,٧٣٢	٣٩,٢٢٠,٩٩٦	١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعه	١٠٧,٩٠٥,٢٧٥	١٠٣,٢٠٢,٠٨٥	٢٩٣,٤٢٣,٠٦٩	٩٣,١٧٢,٧٠٨	٢٥٦,٨٠٦,٦٤٩	٢٨٩,٠٦٥,٧٣٨	٢٤٣,٠١٧,٤٩٨	١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢

تم تحديد توازيخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات بالجدول على اساس السنة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الاخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي تعكسها الودائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة.

وتماشيا مع تعليمات السلطات الرقابية يحتفظ البنك بجزء من ودائع عملائه لدى البنوك المركزية كاحتياطي نقدي لا يمكن التصرف به الا بشروط محددة، اضافة الى المحافظة على نسب السيولة عند مستويات اعلى من الحد الادنى المفروض من قبل البنوك المركزية للدول التي يعمل البنك فيها.

توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨:

المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٣,٦٢٥,٢٢٦	-	-	٨,٦٧٩,٥٢٨	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١١٧,٣٠٤,٧٥٤
ودائع العملاء	٤٢٣,١٦٣,١٣٣	١٤٣,٥٣٥,٨١٥	١٢١,١٥٨,١٠١	٧٠,٣٦٤,٤١٦	٩٦,٦٧٥,٠٠٥	-	٣٨,٣٢٨,٨١٨	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨
تأمينات نقدية	٥٢,٣٦٠,٧٠٠	١٦,٦٦٧,١٤٨	-	٩,٠٨٣,٤٧٩	٦,٣٠٦,٠٠٠	-	-	٨٤,٤١٧,٣٢٧
اموال مقترضة	-	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٤٠,٠٨٥	-	٣٣,٤٤١,٧٨٨	-	٨٣,٤٨١,٨٧٣
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	٧٤٥,٥٤٤	٧٤٥,٥٤٤
مطلوبات ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	١٤,١٠٧	-	١٤,١٠٧
مخصصات متنوعة	-	-	-	١٥٦,٨٠٦	١,٠٠٠,٠٠٠	-	٧٦٧,٤٦٠	١,٩٢٤,٢٦٦
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٣٨,٤١٢,٤٤٢	٣٨,٤١٢,٤٤٢
مجموع المطلوبات	٥٢٩,١٤٩,٠٥٩	٢١٠,٢٠٢,٩٦٣	١٢١,١٥٨,١٠١	٨٨,٣٢٤,٣١٤	١٥٨,٩٨١,٠٠٥	٣٣,٤٥٥,٨٩٥	٧٨,٢٥٤,٢٦٨	١,٢١٩,٠٢٥,٦٠٥
مجموع الموجودات	١٧٥,١١٣,٩٢٩	٨٤,٤٢٧,٧٢٠	١١٤,٤٠٧,٦٩٧	١٤٦,٦٤٨,٨٩٤	٤١١,٤٤٢,٣١٦	١٥٩,٠٠٠,٩٨٠	٢٦٢,٣٢٨,٠٠٠	١,٣٥٣,٠٢٩,٥٣٦

بنود خارج قائمة المركز المالي

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	لغاية سنة	أكثر من سنة ولغاية خمس سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الكفالات	١٤٨,٣٠٧,١٩٦	-	١٤٨,٣٠٧,١٩٦
الاعتمادات والقبولات	٧٢,٨٨٠,٤٨٢	-	٧٢,٨٨٠,٤٨٢
التزمات عقود الايجارات التشغيلية	١,٠٤٥,٠٨٠	-	١,٠٤٥,٠٨٠
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	٦٣,٥٨٣,١١٥	-	٦٣,٥٨٣,١١٥
المجموع	٢٨٥,٨١٥,٨٧٣	-	٢٨٥,٨١٥,٨٧٣

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	لغاية سنة	أكثر من سنة ولغاية خمس سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الكفالات	١٤٩,٩٦٤,٨٥٥	-	١٤٩,٩٦٤,٨٥٥
الاعتمادات والقبولات	٤٨,٠٢٠,٨٠٣	-	٤٨,٠٢٠,٨٠٣
التزمات عقود الايجارات التشغيلية	١,٣٢١,٧٠٤	-	١,٣٢١,٧٠٤
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	٧٥,٧٦٧,١٦٥	-	٧٥,٧٦٧,١٦٥
المجموع	٢٧٥,٠٧٤,٥٢٧	-	٢٧٥,٠٧٤,٥٢٧

٣٨- معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ- معلومات عن قطاعات الأعمال الرئيسية:

يتم تنظيم البنك لأغراض ادارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية :

- حسابات الافراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الافراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك.
- الأخرى : يشمل هذا القطاع الانشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	المجموع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
اجمالي الدخل للسنة – قائمة (ب)	١٧,٨٩٨,٣٣٠	٢٢,٠٣٢,٠٠٠	١,٩٥٤,٢٣٩	٦٩٨,٣٣١	٤٢,٥٨٢,٩٠٠	٤٠,٨٤٥,١١٤
ينزل : الخسارة الائتمانية المحتملة	(٩٨٤,٥٠٠)	٥٠٢,٢٦٠	(٤٠٩,٣٧٠)	-	(٨٩١,٦١٠)	(٤,٨٣٧,٠٠٥)
نتائج أعمال القطاع	١٦,٩١٣,٨٣٠	٢٢,٥٣٤,٢٦٠	١,٥٤٤,٨٦٩	٦٩٨,٣٣١	٤١,٦٩١,٢٩٠	٣٦,٠٠٨,١٠٩
ينزل : مصاريف موزعة على القطاعات	(١١,٣٣٧,٠١٠)	(١٣,٩٥٥,٣٢٣)	(٩٦٨,٥٣٠)	(٢,٦٥٠,١٩٦)	(٢٨,٩١١,٠٥٩)	(٢٨,٧٧٣,٨٠٤)
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	٥,٥٧٦,٨٢٠	٨,٥٧٨,٩٣٧	٥٧٦,٣٣٩	(١,٩٥١,٨٦٥)	١٢,٧٨٠,٢٣١	٧,٢٣٤,٣٠٥
ينزل : ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	(٢,١٧٠,٤٧٣)	(٢,١٧٠,٤٧٣)	(١,٠٩٤,٦٧٨)
الربح للسنة من العمليات المستمرة	٥,٥٧٦,٨٢٠	٨,٥٧٨,٩٣٧	٥٧٦,٣٣٩	(٤,١٢٢,٣٣٨)	١٠,٦٠٩,٧٥٨	٦,١٣٩,٦٢٧
(الخسارة) للسنة من العمليات غير المستمرة	-	-	-	(٥,٢٩٦,٦٩٢)	(٥,٢٩٦,٦٩٢)	(١,١١٠,٢٦١)
الربح للسنة – قائمة (ب)	٥,٥٧٦,٨٢٠	٨,٥٧٨,٩٣٧	٥٧٦,٣٣٩	(٩,٤١٩,٠٣٠)	٥,٣١٣,٠٦٦	٥,٠٢٩,٣٦٦
مصاريف رأسمالية	-	-	-	٣,٣١٩,٥٧٤	٣,٣١٩,٥٧٤	٣,٧٦٦,٢٦٠
الاستهلاكات والاطفاءات	-	-	-	٣,٠٧٥,٤٣٩	٣,٠٧٥,٤٣٩	٢,٦٧١,٣٥٢
مجموع الموجودات	٢٢٧,٠٢١,٧٤٣	٤٦٦,٨٩٩,٣٨٤	٤٥١,٣٠٥,١٩٨	٢٤١,٣٦٦,٦٩٧	١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢	١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦
مجموع المطلوبات	٥٦٢,٦٣٣,٣٥١	٢٧١,٥٥٤,١٢٥	٢٥٠,١٣٣,٢٥٨	١٦٣,٠٧٣,٥١٤	١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨	١,٢١٩,٥٢٥,٦٠٥

ب- معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي :

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل – قائمة (ب)	٤٤,٦٠١,٨٢٦	٤٣,٥٠٩,٣٩١	(٢,٠١٨,٩٢٦)	(٢,٦٦٤,٢٧٧)	٤٢,٥٨٢,٩٠٠	٤٠,٨٤٥,١١٤
المصروفات الرأسمالية	٢,٥٦٩,٨٥٤	٢,٩٣٥,٤٠٧	٧٤٩,٧٢٠	١,٢٢٠,٤٠٢	٣,٣١٩,٥٧٤	٣,٧٦٦,٢٦٠
	٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مجموع الموجودات	١,٢١٣,٠٥٢,٨٢٥	١,١٦٧,٢٥٥,٥١١	١٧٣,٥٤٠,١٩٧	١٨٦,٣١٤,٠٢٥	١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢	١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦

١- توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (٢٠٠٩/٤٧)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	٪
تعرضات عاملة						
٣,٥	عامل	٣,٤٠٧,٦٩٣	١,٥٣٩	٠,١٨٪	٣,٠٣٢,٦٩٣	٢٩,٣٩
٤	عامل	١٦٧,١٨٧	-	٠,٢٤٪	١٦٧,١٨٧	-
٤,٥	عامل	٦١٩,٨٩٧	٤١٥	٠,٣٣٪	٥٨١,٥٣٩	١٧,٧٤
٥	عامل	٣٤,٨٨١,٠٠٠	٣٠٨,٢١٦	٠,٤٤٪	٣٦,٤١٩,٩٩٣	١٥,٨٧
٥,٥	عامل	٣٠١,٢٩٠,٠٣١	٤,١٢٢,٢٤٥	٠,٦٥٪	٣١٤,١٧٦,٩٣١	٢١,١٨
٦	عامل	١٥٥,٠٠٢,٤٧٢	٣١٤,٩٠٣	٠,٨٨٪	١٤٣,٥٣٥,٦٦٣	١٦,٧٨
٦,٥	عامل	٧٩,٩٤٣,٤٣٤	٢٧٦,٥٤٣	١,٣٧٪	١١١,٣٠١,٢١٦	١٦,١٧
٧	عامل	٨٠,٠٩٠,٨٢١	١,١٤٩,٦٦١	٢,١٥٪	١٠١,٧٠٣,٩٢٩	١٨,٩
٧,٥	عامل	٣٥٠,٥٣٢,٧٦٢	١,٤٦١,٣٣٤	٣,٨٣٪	٣٥٥,٢٢٣,٢٨٨	٢٦,٥١
٨	عامل	٥٠,٤٣٧,٢٤٠	١,٤٣٢,٣٨٩	٦,٥٦٪	٦٠,٢٠٤,٥٩١	١٨,٧٨
٨,٥	عامل	٢٣,٣٨١,٦٨٤	٧٣١,٢٩٣	١١,٢٩٪	٢٨,٧١٠,٤٧٢	١٦,٥٢
٩	عامل	٦,٠٧٤,٦٥٢	١٩٧,٤٥٧	١٨,٩٣٪	٢٤,٧٤١,٥٥٢	١٥,٥٥
٩,٥	عامل	٢٨٠,٦٧٣	١,٤١٧	٣١,٧٣٪	٢٥٩,٥١٥	٥,٥
١٠	عامل	٢,٠٨١,٠١٦	٢٤٢,٤٦٥	١,٠٠٪	١,٣٨١,٠١٦	٢٧,٥١
غير مصنف	عامل	٣١٤,٢٠٢,١٥٤	٤,١٠٣,٢٠٦	٤,٧٥٪	٣٢٩,٣٥٨,٧٩٤	٣٩,١٧
الإجمالي للتعرضات العاملة		١,٤٠٢,٣٩٢,٧١٦	١٤,٣٤٣,٠٨٣	-	١,٥١٠,٧٩٨,٣٧٩	
تعرضات غير عاملة						
٥	غير عامل	٧٧,٧٥٩	٥٠,١٠١	١٠٠٪	٧٧,٠٧٩	٢٢
٦	غير عامل	٨٠,٣٦٠	-	١٠٠٪	٦٦,٥٣٢	-
٨,٥	غير عامل	٧٨٧,٣٢٨	٥٤٧,٣٩٧	١٠٠٪	٧٣٩,٤١٩	١٨
غير مصنف	غير عامل	٧٢,٣٠٢,١٢٤	٣٨,٥٠٨,٨٠٩	١٠٠٪	٥٨,٤٥٦,١٢٢	٢١
الإجمالي للتعرضات غير العاملة		٧٣,٢٤٧,٥٧١	٣٩,١٠٦,٣٠٧		٥٩,٣٣٩,١٥٢	

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب القطاع الاقتصادي

	٢٠١٩																							
	شركات																							
	مالي		صناعة		تجارة		عقارات		إنشاءات		زراعة		أسهم		أفراد		حكومة وقطاع عام		أخرى		المجموع	
	دينـار		دينـار		دينـار		دينـار		دينـار		دينـار		دينـار		دينـار		دينـار		دينـار		دينـار	
المجموع الكلي	٢٠٨,١٦٦,٢٣٥		١٠٠,٧٦٤,٣٣٧		٣٠٢,٠٢٧,٥٤١		١٢٢,٠٥٨,١٨٩		٩٦,٩٧٣,٧٤٩		٥,٦١٧,٠٣٧		٥,٦٤٤,٧٤٨		١٧٢,٠٥٥,٠٦٤		٢٩٢,٨٥٣,٢٤٤		١٠٧,٢٩٥,٧٨٢		١,٤١٣,٤٥٥,٩٢٦	
التزامات الأخرى	٩,٤٦٤,١٣٠		١٤,٠٨٨,٤٨٢		٥١,٤١١,٩٥٩		٢,٦٢٧,٦٣٢		٢٦,٦١٠,٢٠٣		٥٩,٣١٥		٥٨٦,٢٤٦		١٧٢,٠٥٥,٠٦٤		٢٩٢,٨٥٣,٢٤٤		٢٠,٣٣٢,٩٦٩		١٢٥,١٨٠,٩٣٦	
الاعتمادات المستندية والقبولات	٨,٦٤٩,٤٦١		٦,٦٣٠,٥٨٣		٥٤,١٩٦,٣٣٤		-		٢,٦٧١,٢٩٤		-		-		-		-		١١,٦٧٥		٧٢,١٥٩,٣٤٧	
المجموع / للسنة الحالية	١٥١,٦٧٨,٩١١		٧٦,٢٩٤,٢١١		١٥٢,٠٤٩,٦٠٤		١١٨,٨٠٠,٨٧٥		٢٤,٣٢٥,٨٣٧		٥,٥٣٤,٦٩٧		٤,٩٧٩,٧٩٤		١٧٢,٠٥٥,٠٦٤		٢٩٢,٨٥٣,٢٤٤		٧٢,٤٨٨,٨٦٣		١,٠٧١,٠٦١,١٠٠	
الكفالات المالية	٣٨,٣٧٣,٧٣٣		٣,٧٥١,٠٦١		٤٤,٣٦٩,٦٤٤		٦٢٩,٦٨٢		٤٣,٣٦٦,٤١٥		٢٣,٠٢٥		٧٨,٧٠٨		-		-		١٤,٤٦٢,٧٧٥		١٤٥,٠٥٤,٥٤٣	
الاعتمادات المستندية والقبولات	٨,٦٤٩,٤٦١		٦,٦٣٠,٥٨٣		٥٤,١٩٦,٣٣٤		-		٢,٦٧١,٢٩٤		-		-		-		-		١١,٦٧٥		٧٢,١٥٩,٣٤٧	
التزامات الأخرى	٩,٤٦٤,١٣٠		١٤,٠٨٨,٤٨٢		٥١,٤١١,٩٥٩		٢,٦٢٧,٦٣٢		٢٦,٦١٠,٢٠٣		٥٩,٣١٥		٥٨٦,٢٤٦		-		-		٢٠,٣٣٢,٩٦٩		١٢٥,١٨٠,٩٣٦	
المجموع الكلي	٢٠٨,١٦٦,٢٣٥		١٠٠,٧٦٤,٣٣٧		٣٠٢,٠٢٧,٥٤١		١٢٢,٠٥٨,١٨٩		٩٦,٩٧٣,٧٤٩		٥,٦١٧,٠٣٧		٥,٦٤٤,٧٤٨		١٧٢,٠٥٥,٠٦٤		٢٩٢,٨٥٣,٢٤٤		١٠٧,٢٩٥,٧٨٢		١,٤١٣,٤٥٥,٩٢٦	
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٣,٩٣٨,٣٤٦		-		٥٩٠,٥٩٢		-		-		-		-		-		-		-		٤,٥٢٨,٩٣٨	
الموجودات الأخرى	-		-		٣٤,٨٥٨,٣٥٨		-		-		-		-		-		-		-		٣٤,٨٥٨,٣٥٨	
التسهيلات الائتمانية	٥٧,٢٧٢,٣٢٤		٧٦,٢٩٤,٢١١		١١٦,٦٠٠,٦٥٤		١١٨,٨٠٠,٨٧٥		٢٤,٣٢٥,٨٣٧		٥,٥٣٤,٦٩٧		٤,٩٧٩,٧٩٤		١٧٢,٠٥٥,٠٦٤		٢٧٢,٢٠٥,١٨٨		٧٢,٤٨٨,٨٦٣		٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٦,٦٤٢,٥٣٩		-		-		-		-		-		-		-		-		-		٣٦,٦٤٢,٥٣٩	
أرصدة لدى بنوك مركزية	٥٣,٨٢٥,٧٠٢		-		-		-		-		-		-		-		-		-		٥٣,٨٢٥,٧٠٢	

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

	المرحلة ١ (إفرادي)	المرحلة ٢ (إفرادي)	المرحلة ٣	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مالي	١٩١,٨٣٦,٩٢٩	١٣,٩٠٢,٩٥١	٢,٤٢٦,٣٥٥	٢٠٨,١٦٦,٢٣٥
صناعي	٥٢,٤٧١,٦٠٥	٤٤,٨٧٤,٤٦٢	٣,٤١٨,٢٧٠	١٠٠,٧٦٤,٣٣٧
تجارة	١٧٧,١٩٤,٠٧٥	١١٨,٧٧٢,٥٩٠	٦,٠٦٠,٨٧٦	٣٠٢,٠٢٧,٥٤١
عقارات	٩٨,٧٧٧,٤٢٨	١٤,١٤٥,٦٦٢	٩,١٣٥,٠٩٩	١٢٢,٠٥٨,١٨٩
انشاءات	٥٣,٨٣٩,٠٧٩	٣٧,٥٣١,٦٧٧	٥,٦٠٢,٩٩٣	٩٦,٩٧٣,٧٤٩
زراعة	٢,٥٢٤,٢٦٧	٣,٠٥٨,٦٠٨	٣٤,١٦٢	٥,٦١٧,٠٣٧
اسهم	٢,٤٠١,١٧٤	٢,٩٥٩,٦١٠	٢٨٣,٩٦٤	٥,٦٤٤,٧٤٨
افراد	١٦٦,٩٩٩,٨٥٩	٣,٢٦٥,٨٦١	١,٧٨٩,٣٤٤	١٧٢,٠٥٥,٠٦٤
حكومة وقطاع عام	٢٩٢,٨٥٣,٢٤٤	-	-	٢٩٢,٨٥٣,٢٤٤
اخرى	٦٥,٣٨٥,٨٥٤	٣٣,٧١٢,٠٥٠	٨,١٩٧,٨٧٨	١٠٧,٢٩٥,٧٨٢
المجموع	١,١٠٤,٢٨٣,٥١٤	٢٧٢,٢٢٣,٤٧١	٣٦,٩٤٨,٩٤١	١,٤١٣,٤٥٥,٩٢٦

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب التوزيع الجغرافي

	٢٠١٩										المجموع	
	أخرى		امريكا		افريقيا		آسيا		دول الشرق الأوسط الأخرى		داخل المملكة	
	دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار	
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	٥٣,٨٢٥,٧٠٢
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٥٣,٩٤٩	٢٥٣,٩٤٩	١,٣٣٧,٠٨٧	١,٣٣٧,٠٨٧	٢٥٤,٩٨٩	٢٥٤,٩٨٩	١٩,٣٧٢	١٩,٣٧٢	٢,١٤٨,٤٢١	٢,١٤٨,٤٢١	٢٩,٠٩٤,٦٧٥	٣٦,٦٤٢,٥٣٩
التسهيلات الائتمانية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٥٤,٧٤١,٩٣١	٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦
الموجودات الأخرى	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=	٣٤,٨٥٨,٣٥٨	٣٤,٨٥٨,٣٥٨
المجموع / للسنة الحالية	٢٥٣,٩٤٩	١,٠٧١,٠٦١,١٠٠	١,٣٣٧,٠٨٧	٢٥٤,٩٨٩	١٩,٣٧٢	٦,٠٥٧,٥٨٤	٢,١٤٨,٤٢١	١٧,٧٩٢,٤٩٠	١,٠٢٩,٢٥٤,٧٩٢			
الكفالات المالية	-	١٤٥,٠٥٤,٥٤٣	-	-	-	-	-	-	١٤٥,٠٥٤,٥٤٣	-	-	
الاعتمادات المستندية والقبولات	١١,٠١١,٣٢٦	٧٢,١٥٩,٣٤٧	١١,٦٧٥	٤,٩٠٢,١٥٠	٢٥٤,٩٨٩	٦,٠٥٧,٥٨٤	٢١,٤٠٣,٨٩٢	٢٦,٠٤٥,٩٨٨	٢,٢٢٦,٧٣٢			
الالتزامات الأخرى	=	١٢٥,١٨٠,٩٣٦	=	=	=	=	=	=	١٢٥,١٨٠,٩٣٦	=	=	
المجموع الكلي	١١,٢٦٥,٢٧٥	١,٤١٣,٤٥٥,٩٢٦	١,٣٤٨,٧٦٢	٥,١٥٧,١٣٩	٢٥٤,٩٨٩	٦,٠٧٦,٩٥٦	٢٣,٥٥٢,٣١٣	٤٤,٣٣٨,٤٧٨	١,٣٢١,٧١٧,٠٠٣			

ج- توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	(إفرادي)	(إفرادي)		
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
داخل المملكة	١,٠٤١,٦٤١,٥٣٣	٢٤٣,١٢٦,٥٢٩	٣٦,٩٤٨,٩٤١	١,٣٢١,٧١٧,٠٠٣
دول الشرق الاوسط	٢٣,٢٧٩,١٧٦	٢٧٣,١٣٦		٢٣,٥٥٢,٣١٢
أوروبا	٣٠,٧٦٠,٢٩٤	١٣,٥٧٨,١٨٤	-	٤٤,٣٣٨,٤٧٨
آسيا	١,٨٥٤,٣٣٤	٤,٢٢٢,٦٢٢	-	٦,٠٧٦,٩٥٦
افريقيا	٥,١٥٧,١٣٩	-	-	٥,١٥٧,١٣٩
أمريكا	١,٣٣٧,٠٨٧	١١,٦٧٥	-	١,٣٤٨,٧٦٢
دول أخرى	٢٥٣,٩٥١	١١,٠١١,٣٢٥	-	١١,٢٦٥,٢٧٦
المجموع	١,١٠٤,٢٨٣,٥١٤	٢٧٢,٢٢٣,٤٧١	٣٦,٩٤٨,٩٤١	١,٤١٣,٤٥٥,٩٢٦

٣٩- إدارة رأس المال

أ- وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.

يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأس مال اقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك إجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني .

– ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier I) ويتكون من رأس المال المدفوع، الاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة)، الأرباح المدورة بعد استثناء أي مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة إن وجدت، تكلفة شراء أسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد إعادة الهيكلة والشهرة.

– اما الجزء الثاني رأس المال الإضافي (Tier٢) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الأجنبية، احتياطي مخاطر مصرفية عامة، الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين، الديون المساندة و٤٥٪ من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل إذا كان موجباً ويطرح بالكامل إذا كان سالباً.

– وهناك جزء ثالث (Tier ٣) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية رأس المال عن ١٢٪ نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال.

– وكذلك تطرح الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال ، وكيفية الغيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني أن لا يقل رأس المال المدفوع عن ١٠٠ مليون دينار، وأن لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات عن ٦٪، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن ١٢٪ ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام ٢٠١٧ بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧.

يلتزم البنك بالمادة (٦٢) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقتطع سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (١٠٪) من أرباحه الصافية في المملكة وأن يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (٤١) من قانون البنوك والتي تتطلب أن يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

١- نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.

٢- نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.

٣- نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة أشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج- كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال .

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم أخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفرداً بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10٪ حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أية أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال .

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (Internal Generation) ويمكن اللجوء إلى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للعام ٢٠١٨ حسب بازل III :

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار
بنود رأس المال الاساسي :		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
الأرباح المدورة (الخسارة المتراكمة)	١,٨٦٢,٤٩٤	(١,٢١٤,٤٩٦)
بنود الدخل الشامل الأخرى		
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	(٢,٢١١,٤٠٦)	(٢,٠٥٣,١٨٣)
احتياطي قانوني	١٥,٤٦٠,٣١٨	١٤,٧١٤,٥٦٣
احتياطي التقلبات الدورية	٣,٥٣٨,٦٧٥	٢,٥٩٧,٠٤٧
مجموع رأس المال الأساسي قبل التعديلات الرقابية	١٣٨,٦٥٠,٠٨١	١٣٤,٠٤٣,٩٣١
يطرح منه :		
موجودات غير ملموسة – بالصافي	(١,٨٥٥,٣١٧)	(٢,٣١٣,٩١٩)
موجودات ضريبية مؤجلة	(١٢,٣١٣,٥٣٢)	(١٣,٨٦٧,٩٢٤)
مخصصات مؤجلة بموافقة البنك المركزي	(٦,٣٧٢,٢١٢)	(٧,٨٧٠,٠٩٦)
إجمالي التعديلات الرقابية	**(٢٠,٥٤١,٠٦١)**	**(٢٤,٠٥١,٩٣٩)**
صافي راس المال الاساسي	**١١٨,١٠٩,٠٢٠**	**١٠٩,٩٩١,٩٩٢**
بنود رأس المال المساند		
المخصص المطلوب مقابل ادوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى	٦,٠١٧,٨٢٦	٩,٨٨٧,٥٣٣
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٥٤٨,٦٩٣	-
مجموع رأس المال التنظيمي	**١٢٤,٦٧٥,٥٣٩**	**١١٩,٨٧٩,٥٢٥**
الموجودات المرجحة بالمخاطر للعمليات المستمرة		
مخاطر الإئتمان	٩١٧,٩٢٢,٩٧٨	٩٤٣,٤٤١,٣٦٢
مخاطر السوق	٦,٤٩٠,٤٤٦	٦,٤١٠,١٤٦
مخاطر التشغيل	٧٦,٥٢٤,٥١٩	٨٨,٩٧٥,٨١٧
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر للعمليات المستمرة	**١,٠٠٠,٩٣٧,٩٤٣**	**١,٠٣٨,٨٢٧,٣٢٥**
الموجودات المرجحة بالمخاطر للعمليات الغير مستمرة		
مخاطر الإئتمان	١٠٥,٤١٩,٤٣٨	-
مخاطر السوق	٣٠٠,٥٦٧	-
مخاطر التشغيل	١٠,٠٧١,٣٢٩	-
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر للعمليات الغير مستمرة	**١١٥,٧٩١,٣٣٤**	**-**
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**١,١١٦,٧٢٩,٢٧٧**	**١,٠٣٨,٨٢٧,٣٢٥**
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	١١,١٦٪	١١,٥٤٪
نسبة رأس المال الأساسي	١٠,٥٨٪	١٠,٥٩٪

٤٠- حسابات مدارة لصالح العملاء

لا توجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

٤١- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
٣١ كانون الأول ٢٠١٩	**دينـــار**	**دينـــار**	**دينـــار**
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧١,٢٦٤,١٣٥	-	٧١,٢٦٤,١٣٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٦,٦٤٢,٥٣٩	-	٣٦,٦٤٢,٥٣٩
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٩٣,٩٧٧,٠٦٢	٣٧٥,٠٢٣,٣١٣	٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٨٧٦,٣٨٢	-	١,٨٧٦,٣٨٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٦,٧٨٢,١٦٨	٤,٣٢٣,٧٦٩	١١,١٠٥,٩٣٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	١١٥,٥٣٧,٤٨١	١٦١,١٩٦,٦٤٥	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦
ممتلكات و معدات – بالصافي	-	٢٢,٤٣٠,٣٩٧	٢٢,٤٣٠,٣٩٧
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	١,٨٥٥,٣١٧	١,٨٥٥,٣١٧
موجودات حق استخدام	-	٥,١٤١,٩٣٦	٥,١٤١,٩٣٦
موجودات ضريبية مؤجلة	-	١٢,٣١٣,٥٣٢	١٢,٣١٣,٥٣٢
موجودات أخرى	-	١٣٤,٤٥٥,٢٦٢	١٣٤,٤٥٥,٢٦٢
موجودات محتفظ بها بهدف البيع بالصافي	١٤٣,٧٧٣,٠٨٤	-	١٤٣,٧٧٣,٠٨٤
مجموع الموجودات	٦٦٩,٨٥٢,٨٥١	٧١٦,٧٤٠,١٧١	١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٢,٣٨٦,٧٤٧	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٧,٣٨٦,٧٤٧
ودائع عملاء	٧٥٧,٠١٦,٠٩٥	٧٩,٦٨٢,٢٩٨	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣
تأمينات نقدية	٢٨,٢٨٦,١٠٧	٢٨,٢٨٦,١٠٨	٥٦,٥٧٢,٢١٥
اموال مقترضة	٥٧,١٣٥,٥٨٣	٣٨,٩٤٧,٩٩٩	٩٦,٠٨٣,٥٨٢
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-
مخصصات متنوعة	٣٧٠,٦٢٤	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٧٠,٦٢٤
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	٥٠,٣٨٨	٥٠,٣٨٨
التزامات عقود تأجير	٨٦٣,٤٢٠	٣,٦٧٤,٨٤٧	٤,٥٣٨,٢٦٧
مطلوبات أخرى	-	٣٩,١٧٠,٦٠٨	٣٩,١٧٠,٦٠٨
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤	-	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤
مجموع المطلوبات	١,٠٠١,٥٨٢,٠٠٠	٢٤٥,٨١٢,٢٤٨	١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨
صافي الموجودات	(٣٣١,٧٢٩,١٤٩)	٤٧٠,٩٢٧,٩٢٣	١٣٩,١٩٨,٧٧٤

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٩١,٨٧٢,١١٨	-	٩١,٨٧٢,١١٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦١,٩٩٥,٦١٣	-	٦١,٩٩٥,٦١٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٣٠٥,١٤٧,١٥١	٤٢٢,٧٢٦,٦٦٧	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٧٩٢,٨٠١	-	١,٧٩٢,٨٠١
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٩,١٣٥,٣٤٢	٢,٧٧٩,٩٦٠	١١,٩١٥,٣٠٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	١٦٥,٩٤٩,٩٨٢	١٣٧,٠٨١,٦٢٩	٣٠٣,٠٣١,٦١١
ممتلكات و معدات – بالصافي	-	٢٧,٨١٧,٨٣٩	٢٧,٨١٧,٨٣٩
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	٢,٣١٣,٩١٩	٢,٣١٣,٩١٩
موجودات ضريبية مؤجلة	١٣,٦٣٥,١٠٦	٢٣٢,٨١٨	١٣,٨٦٧,٩٢٤
موجودات أخرى	١١١,٠٨٨,٥٩١	-	١١١,٠٨٨,٥٩١
مجموع الموجودات	٧٦٠,٦١٦,٧٠٤	٥٩٢,٩٥٢,٨٣٢	١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٦٢,٣٠٤,٧٥٤	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	١١٧,٣٠٤,٧٥٤
ودائع عملاء	٧٧٥,٨٧٤,٦٣٨	١١٧,٣٥٠,٦٥٠	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨
تأمينات نقدية	٤٣,٧٩٠,٢٢٧	٤٠,٦٢٧,١٠٠	٨٤,٤١٧,٣٢٧
أموال مقترضة	٥٠,٠٤٠,٠٨٥	٣٣,٤٤١,٧٨٨	٨٣,٤٨١,٨٧٣
مخصص ضريبة الدخل	-	٧٤٥,٥٤٨	٧٤٥,٥٤٨
مخصصات متنوعة	١٥٦,٨٠٦	١,٧٦٧,٤٦٠	١,٩٢٤,٢٦٦
مطلوبات ضريبية مؤجلة	١٤,١٠٧	-	١٤,١٠٧
مطلوبات أخرى	٣٦,٢٣٩,٣٨٧	٢,١٧٣,٠٥٥	٣٨,٤١٢,٤٤٢
مجموع المطلوبات	٩٦٨,٤٢٠,٠٠٤	٢٥١,١٠٥,٦٠١	١,٢١٩,٥٢٥,٦٠٥
صافي الموجودات	(٢٠٧,٨٠٣,٣٠٠)	٣٤١,٨٤٧,٢٣١	١٣٤,٠٤٣,٩٣١

٤٢- مستويات القيمة العادلة

أ- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	القيمة العادلة ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	دينـــار	دينـــار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
أسهم شركات	١,٨٧٦,٣٨٢	١,٧٩٢,٨٠١	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	١,٨٧٦,٣٨٢	١,٧٩٢,٨٠١				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل						
أسهم متوفر لها اسعار سوقية	٦,٠٩٠,٩٥٩	٨,٢١٥,٩٠١	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	٥,٠١٤,٩٧٨	٣,٦٩٩,٤٠١	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لأداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
	١١,١٠٥,٩٣٧	١١,٩١٥,٣٠٢				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام ٢٠١٩ .

ب- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد إن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

	٣١ كانون الأول				مستوى القيمة العادلة
	٢٠١٩		٢٠١٨		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	٧١,٠٦٨,١٣٠	٧١,٠٦٩,٠٠٤	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٦,٦٤٢,٥٣٩	٣٦,٦٥٩,٨٥٧	٦١,٩٩٥,٦١٣	٦٢,٧٤٥,٧١٢	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥	٦٧٣,٤٤٣,١٥٣	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨	٧٣١,٥٣٨,٢٤٤	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦	٢٧٩,٨٥٧,٣٨٧	٣٠٣,٠٣١,٦١١	٣٠٨,٤٩٢,٢١٦	المستوى الأول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	١,٠٣٦,٢٠٢,٧٤٢	١,٠٤٣,٧٨٦,٠٩٩	١,١٦٣,٩٦٩,١٧٢	١,١٧٣,٨٤٥,١٧٦	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٨٧,٣٨٦,٧٤٧	٩٠,٩٥١,٢٣١	١١٧,٣٠٤,٧٥٤	١٢٠,٦٧٣,٧٣٣	المستوى الثاني
ودائع عملاء	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣	٨٤١,١٧٦,٢٩٤	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨	٨٩٧,٦٠٣,٢٣٠	المستوى الثاني
تامينات نقدية	٥٦,٥٧٢,٢١٥	٥٦,٩٨٠,٩٨٧	٨٤,٤١٧,٣٢٧	٨٥,٣٣٩,٣٢٨	المستوى الثاني
أموال مقترضة	٩٦,٠٨٣,٥٨٢	٩٦,١١١,٧٣٧	٨٣,٤٨١,٨٧٣	٨٣,٥٢٢,٢٥٥	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	١,٠٧٦,٧٤٠,٩٣٧	١,٠٨٥,٢٢٠,٢٤٩	١,١٧٨,٤٣٩,٢٤٢	١,١٨٧,١٣٨,٥٤٦	

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

٤٣- ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار	دينار
اعتمادات	٤٠,٤٨٤,٥٢٣	٣٠,٤١٦,٢٦٢
قبولات	٣٢,٣٩٥,٩٥٩	١٧,٦٠٤,٥٤١
كفالات		
دفع	٢٨,٦٠٨,٧٠٧	٢٢,٤٨٨,٥٧٦
حسن تنفيذ	٦٤,٣٤٠,٢٦٧	٥٨,٨٢٧,٢٦٣
أخرى	٥٥,٣٥٨,٢٢٢	٦٨,٦٤٩,٠١٦
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	٦٣,٥٨٣,١١٥	٧٥,٧٦٧,١٦٥
المجموع	٢٨٤,٧٧٠,٧٩٣	٢٧٣,٧٥٢,٨٢٣

ب- بلغت قيمة عقود الإيجار التشغيلية ١,٠٤٥,٠٨٠ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١,٣٢١,٧٠٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

٤٤- القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك ٢٠,٨٩٧,٩٤٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١٠,٠٣٣,٥٠٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨)، وبرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ ٣٦٨,٥٦٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١٤٦,٤٧٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

٤٥- الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة

تم بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٩ توقيع مذكرة تفاهم بين البنك التجاري الأردني والبنك الوطني في فلسطين حيث يقوم بموجبها البنك الوطني بالاستحواذ على معظم موجودات ومطلوبات فرع البنك التجاري الأردني في فلسطين بقيمتها الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وذلك مقابل دخول البنك التجاري الأردني كشريك استراتيجي بنسبة ١٥٪ من رأس مال البنك الوطني علماً بأن إدارة البنك تتوقع أن تستكمل عملية البيع خلال النصف الثاني من العام ٢٠٢٠ هذا وبموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٥) تم إعادة إظهار أرقام المقارنة في قائمة الدخل بحيث تم إظهار نتائج الأعمال الخاصة بفروع البنك في فلسطين في بند (الخسارة) الربح من العمليات غير المستمرة بالإضافة إلى تحويل جميع الموجودات المباعة إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع والمطلوبات المباعة إلى بند مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع ولم يتم إعادة تصنيف أرقام المقارنة في قائمة المركز المالي للبنك.

إن نتائج أداء العمليات غير المستمرة المشمولة بالدخل للسنة هي كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	٥,٢١٥,٧٣٣	٥,١٤٥,٦٨٩
ينزل:– الفوائد المدينة	(٣,٧٠٣,٩٨٩)	(٢,٤٦٣,٦٠٧)
صافي ايرادات الفوائد	**١,٥١١,٧٤٤**	**٢,٦٨٢,٠٨٢**
صافي ايرادات العمولات	١٥١,٢٠٢	٢٦١,٨٦٢
صافي ايرادات الفوائد والعمولات	**١,٦٦٢,٩٤٦**	**٢,٩٤٣,٩٤٤**
ارباح عملات اجنبية	١١١,٧٩٣	٦١,٩٦٣
عوائد توزيعات ارباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	١٩١,٣٦٨	١٩١,٣٦٨
ايرادات اخرى	٥٣٨,١٤٣	٥٢٤,٠٧٨
اجمالي الدخل	**٢,٥٠٤,٢٥٠**	**٣,٧٢١,٣٥٣**
نفقات الموظفين	٢,٠١٣,٧١٥	١,٧٩٩,٢٤٦
استهلاكات واطفاءات	٥١٢,٧٥١	٣٦٤,٨٧٧
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي	٣٧٣,٥٠٠	٥٦٩,٣٥٨
مخصصات متنوعة	٢٥٣,٠٦٩	٢٣٧,٦٦٢
مخصص خسائر بيع فروع فلسطين	٣,٧٠٨,٤٨٧	-
مصاريف اخرى	١,٨٩٥,٥٣١	١,٦٦٠,٤٧١
اجمالي المصروفات	**٨,٧٥٧,٠٥٣**	**٤,٦٣١,٦١٤**
(الخسارة) للسنة قبل الضرائب	**(٦,٢٥٢,٨٠٣)**	**(٩١٠,٢٦١)**
ضريبة الدخل للسنة	٩٥٦,١٠٩	(٢٠٠,٠٠٠)
(الخسارة) للسنة من العمليات غير المستمرة.	**(٥,٢٩٦,٦٩٢)**	**(١,١١٠,٢٦١)**

إن نتائج أداء العمليات غير المستمرة المشمولة بالدخل للسنة هي كما يلي:

البيـان	إيضاح	الرصيد قبل الخسارة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	الخسارة من البيع	صافي الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
الموجودات		دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤	٤٥,٦٤٠,٣٥١	-	٤٥,٦٤٠,٣٥١
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥	٢٣,٨٣٨,٠٠٠	-	٢٣,٨٣٨,٠٠٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٦	٦٦,٦٢٤,٨٣٠	-	٦٦,٦٢٤,٨٣٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		٢,٠٠٩,٣٦٤	-	٢,٠٠٩,٣٦٤
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٩	١,٣٩٢,٠٧٨	-	١,٣٩٢,٠٧٨
ممتلكات ومعدات – بالصافي	١٠	٥,٦١٩,٥٨٣	(٣,٢٦٦,٤٧٠)	٢,٣٥٣,١١٣
موجودات غير ملموسة – بالصافي	١١	٤٤٢,٠١٧	(٤٤٢,٠١٧)	-
موجودات أخرى		١,٩١٥,٣٤٨	-	١,٩١٥,٣٤٨
المحتفظ بها بهدف البيع مجموع الموجودات		١٤٧,٤٨١,٥٧١	(٣,٧٠٨,٤٨٧)	١٤٣,٧٧٣,٠٨٤
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية		١٨,٩٦٩,٩٧٨	-	١٨,٩٦٩,٩٧٨
ودائع عملاء		٩٨,٧٤٨,٨٠٨	-	٩٨,٧٤٨,٨٠٨
تأمينات نقدية		٤,٦١٠,٧٤١	-	٤,٦١٠,٧٤١
مخصصات متنوعة	١٨	٨٦٠,٥٠٦	-	٨٦٠,٥٠٦
مطلوبات أخرى		٢,٣٣٣,٣٩١	-	٢,٣٣٣,٣٩١
مجموع المطلوبات المرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع		١٢٥,٥٢٣,٤٢٤	-	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤

٤٦- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) عقود التأمين

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والإيضاحات المتعلقة بعقود التأمين. ويحل هذا المعيار محل معيار التقارير المالية الدولي رقم (٤) – عقود التأمين. ينطبق المعيار على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. إن الإطار العام للمعيار يتضمن استخدام طريقة الرسوم المتغيرة وطريقة توزيع الأقساط.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢١ مع أرقام المقارنة، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة أن المنشأة طبقت معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧). لا يتوقع البنك أن ينتج أثر من تطبيق هذا المعيار.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣): تعريف «الأعمال»
أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على تعريف «الأعمال» في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) – اندماج الأعمال لمساعدة المنشآت على تحديد ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ينطبق عليها تعريف «الأعمال» أم لا. وتوضح هذه التعديلات الحد الأدنى لمتطلبات الأعمال، وتحذف تقييم ما إذا كان المشاركين في السوق قادرين على استبدال أي عناصر أعمال غير موجودة، وتضيف التعديلات والتوجيهات لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كانت العملية المستحوذ عليها جوهرية، وتحديد تعريفات الأعمال والمخرجات، وإضافة اختبار تركيز القيمة العادلة الاختياري.

نظرًا لأن التعديلات تطبق بأثر مستقبلي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث عند أو بعد تاريخ التطبيق الأولي، فلن ينتج أثر على البنك من تطبيق هذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨): تعريف «الجوهري»
أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) – عرض القوائم المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) – السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية لتوحيد تعريف ما هو «جوهري» ضمن المعايير كافة وتوضيح جوانب معينة من التعريف. ينص التعريف الجديد على أن «المعلومات تعتبر جوهرية إذا نتج عن حذفها أو إغفالها أو إخفائها، تأثير بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية محددة حول المنشأة».

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات على تعريف ما هو «جوهري» أثر على القوائم المالية للبنك.

تعديل معدلات الفائدة على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧)
إن تعديلات معايير معدلات الفائدة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) تشمل عدد من عمليات الإعفاءات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بتعديل معايير معدلات الفائدة. تتأثر علاقة التحوّط إذا أدى التعديل إلى حالة عدم تيقن بشأن توقيت و/ أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط. نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و/ أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط، خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي ببديل يخلو من المخاطر (RFR). قد يؤدي ذلك إلى عدم التيقن فيما إذا كانت الصفقة المتوقعة مرجحة وما إذا كانت علاقة التحوط مستقبلاً فعالة أم لا.

نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و/ أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي ببديل يخلو من المخاطر (RFR). تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ا كانون الثاني ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر. ويتم تطبيقها بأثر رجعي. إلا أنه لا يمكن إعادة أي علاقات تحوط تم إلغاؤها مسبقًا عند تطبيق الطلب، ولا يمكن تعيين أي علاقات تحوط بالاستفادة من التجارب السابقة.

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، يحول مجلس معايير المحاسبة الدولية تركيزه إلى المسائل التي قد تؤثر على التقارير المالية عند استبدال معيار معدل الفائدة الحالي بـ RFR. ويشار إلى ذلك بالمرحلة الثانية من مشروع IASB.

لم يطبق البنك التعديلات مبكراً حيث أن عدم التيقن الناشئ عن التعديل لا يؤثر على علاقات التحوط إلى الحد الذي يتطلب إنهاء العلاقة.

٤٧- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لعام ٢٠١٨ لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية لسنة ٢٠١٩ ولم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح وحقوق الملكية لعام ٢٠١٨.

٤٨- الأحداث اللاحقة

تم في أوائل العام ٢٠٢٠ تأكيد وجود فيروس كورونا الجديد (COVID–19) وانتشر على مستوى العالم وتسبّب في اضطراب للأنشطة الاقتصادية والأعمال التجارية. تعتقد الإدارة بأن هذا الأمر لا يعتبر حدثاً يحتاج إلى تعديل القوائم المالية وعليه لم يتم تعديل القوائم المالية تبعاً لذلك.

ولأن هذا الوضع متغيّر وسريع التطور، فإن الإدارة لا تعتقد بأنه من الممكن من الناحية العملية تقدير الأثر المالي المحتمل لهذا الوباء على القوائم المالية للبنك. إلا أن الإدارة ستستمر في مراقبة الوضع عن كثب وستقوم بتقييم الأثر على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييم الاستثمارات في الأسهم بالإضافة إلى أثرها على استمرارية الشركة على القوائم المالية في الفترات المستقبلية.

رابعاً: تقرير مدقق الحسابات المستقل

الالتزام بالاستقلالية في بياناتنا المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

EY
Building a better working world

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة)
عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الـــرأي المتحفظ

قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التجاري الأردني والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ ، وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى .

في رأينا ، وباستثناء اثر الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا ، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للبنك التجاري الأردني كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني .

اساس الرأي المتحفظ

يتضمن بند الموجودات الأخرى في قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، موجودات آلت ملكيتها للبنك مقابل تسهيلات ائتمانية مستحقة بمبلغ ٨٧,١ مليون دينار (٢٠١٨ : ٨٦,٣ مليون دينار) . لم يتم تخفيض قيمة هذه العقارات إلى صافي قيمتهم التحصيلية كما بذلك التاريخ ، مما يشكل مخالفة للمعايير الدولية للتقارير المالية . فيما لو قامت الإدارة بتخفيض قيمة هذه العقارات إلى قيمتها القابلة للتحصيل كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ ، فإن بند الموجودات الأخرى سيتم تخفيضه بحوالي ٦,٣ مليون دينار (٢٠١٨ : ٧,٩ مليون دينار) ، ومن ثم ، وسوف تزداد الموجودات الضريبية المؤجلة بحوالي ٢,٤ مليون دينار (٢٠١٨ : ٣ مليون دينار) فإن صافي ربح السنة سيزداد حوالي ١,٦ مليون دينار (٢٠١٨: ١٠٠ ألف دينار) ، وسوف تنخفض حقوق المساهمين بحوالي ٣,٩ مليون دينار (٢٠١٨: ٤,٩ مليون دينار) . ان تقريرنا للعام السابق كان متحفظاً حول ذلك الأمر .

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى . ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا المتحفظ .

أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ من قبل ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) – الأردن كمدقق وحيد للبنك للعام ٢٠١٨ ، وتم اصدار رأي متحفظ حولها بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠١٩. وتماشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني للحاكمية المؤسسية للبنوك تم تعيين كل من ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) – الأردن وارنست ويونغ/ الأردن كمدققي لحسابات البنك للعام ٢٠١٩ بشكل مشترك.

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية ، في تقديرنا المهني ، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها . بالإضافة الى الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا ، فقد قمنا بتحديد واعتبار الأمور الموضحة أدناه أمور تدقيق رئيسية ليتم الإبلاغ عنها في تقريرنا .

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية ، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك . بناء عليه ، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه ، توفر أساسا لرأينا المتحفظ حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
١ - كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية	
يعتبر هذا الامر من الامور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل خسارة التدني. يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة البنك الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. تشكل التسهيلات الائتمانية جزء كبيراً من أصول البنك، هنالك احتمالية لعدم دقة مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة او استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني . اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الامر من أمور التدقيق الرئيسية. بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية للبنك مبلغ ٧٣١ مليون دينار ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبلغ ٤٨ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.	تتضمن إجراءات التدقيق ما يلي: • فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنك بالإضافة الى فحص نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل. • قمنا بدراسة وفهم سياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة ويستثني من ذلك التعرضات الائتمانية مع الحكومة الاردنية أو بكفالتها أو أي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني . • مخصصات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية . فيما يخص المخصصات لقاء التعرضات المصنفة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، فقد قمنا بفهم منهجية البنك المتبعة لاحتساب المخصصات والافتراضات الأساسية وكفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

- قمنا بفهم نموذج التصنيف الداخلي للتسهيلات الائتمانية للبنك.
- قمنا بمراجعة تقييم مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.
- قمنا بمراجعة ملاءمة تصنيف البنك للتعرضات لعينة مختارة.
- بالنسبة للافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أجرينا مناقشات مع الإدارة وتأكدنا من صحة الافتراضات باستخدام المعلومات العامة المتاحة.
- لعينة من التعرضات، تحققنا من ملائمة تحديد التعرضات عند التعثر، مع الاخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية الناتجة عن عملية السداد والعمليات الحسابية الناتجة.
- تحققنا من ملائمة فرضيات إدارة البنك في احتساب الخسارة عند التعثر المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- قمنا بتقييم السلامة النظرية والسلامة الرياضية لنموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- قمنا بتقييم الافصاحات في القوائم المالية للتأكد من ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.

ان السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في ايضاحات ٣ و ٦ حول القوائم المالية.

المخصصات المحددة المرحلة الثالثة:

- بالنسبة الى التعرضات التي تم تحديد انخفاض قيمتها بشكل فردي فقد حصلنا على فهم لاخر التحديثات التي طرأت على وضع الطرف المقابل وتحققنا من تقديرات الإدارة فيما يخص التدفقات النقدية من هذه التعرضات، كما قمنا بمراجعة المخصصات الناتجة عن انخفاض قيمة هذه التعرضات. وقمنا باحتساب المخصص الناتج عن انخفاض قيمة هذه التعرضات باستخدام سيناريوهات مختلفة لعينة من هذه التعرضات.

٢ - **الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة**

يتم قياس الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع أيهما أقل ، ويتم عرضها بشكل منفصل في بيان المركز المالي. إن الإفصاحات المحددة مطلوبة أيضًا للعمليات غير المستمرة والتخلص من الأصول غير المتداولة .

بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٥ "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة" أمرًا مهمًا في تدقيقنا لأن تقييم التصنيف معقد ، حيث أن العملية والمحاسبة المتعلقة بها غير اعتيادية وتتضمن أحكامًا إدارية هامة تشمل - من بين أمور أخرى - تأريخ تصنيف الأصول غير المتداولة على أنها محتفظ بها بهدف البيع ، وتحديد مجموعة الأصول المستبعدة وعرض نتائجها على أنها عمليات غير مستمرة. نتيجة لهذه الاستنتاجات ، هناك متطلبات حول تقييم مجموعة الأصول المستبعدة وعرضها في البيانات المالية والايضاحات ، وتحديد الإيرادات والمصروفات المخصصة لفروع فلسطين ، والافتراضات والتقديرات المتعلقة بعملية التوزيع ، والتعديلات التي يتعين تسجيلها ، ولهذا تم اعتبارها أمر تدقيق رئيسي .

مزيد من التفاصيل ضمن ايضاح رقم (٤٥).

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تضمنت اجراءات التدقيق لدينا على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- تم عقد نقاشات مع ادارة البنك حول مذكرة التفاهم الموقعة مع المشتري .
- تم تقييم التصميم والتطبيق حول أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بتحديد الأصول المصنفة ضمن المحتفظ بها بهدف البيع ، والمطلوبات المرتبطة بالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع ، وتحديد المبالغ التي سيتم الافصاح عنها ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على أنها عمليات غير مستمرة .
- مراجعة اتفاقية البيع لفروع فلسطين وتقييم ما إذا كان التصنيف يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية .
- تقييم استنتاجات البنك بشأن تصنيف موجودات والمطلوبات المرتبطة بها لفروع فلسطين على أنها محتفظ بها بهدف البيع ونتائج فروع فلسطين على أنها عمليات غير مستمرة .
- قمنا بطابقة المبالغ المفصح عنها كموجودات محتفظ بها بهدف البيع والمطلوبات المرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة مع السجلات المحاسبية لفروع فلسطين.
- قمنا بالتأكد من القيمة العادلة لصافي الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع عن طريق تقييم الأصول المتوقع استلامها مقابل هذه الموجودات ، حيث قمنا من خلال الإستعانة بالخبراء لدينا بتقييم فيما اذا كان هنالك حاجة لقيد التدني .
- قمنا بتقييم انسجام الافصاح المتعلق بهذا الأمر في القوائم المالية مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية .

٣ - **أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد البيانات المالية**

لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال التركيز نظرًا لكبر وتنوع حجم المعاملات التي تتم معالجتها يوميًا بواسطة البنك والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية الآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وتنطوي إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة على مخاطر تتعلق بعدم تصميمها تصميمًا دقيقًا ولا عملها بشكل فعال. على وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة تعد ضرورية للحد من احتمال الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

لقد ارتكن منهجنا في التدقيق على الضوابط التكنولوجية ومن ثم فقد تم تحديد الإجراءات التالية لإجراء اختبار على عملية الحصول والضوابط المتعلقة بالأنظمة التكنولوجية.

لقد أجرينا اختبارًا على الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بعناصر التحكم الآلي والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي والتي تغطي الأمور المتعلقة بأمن الدخول إلى الوسائل التكنولوجية وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة.

لقد راجعنا المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية المتعلقة بمنطقها الحاسوبي في التقارير.

لقد أجرينا اختبارات على عناصر الضوابط الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجوهرية ذات الصلة بإدارة أساليب الأعمال.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى . تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا . لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد او استنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا ، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهرية .

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، والافصاح ، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياته ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك .

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا . ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده . من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية .

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما نقوم أيضا :

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا . ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي .

Deloitte.

EY
Building a better working world

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك .
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .
- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية ، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا . هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
- تقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل .
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية ولأنشطة العمل ضمن البنك والفرع الخارجي لابداء رأي حول القوائم المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والاشراف والأداء حول تدقيق البنك والفرع الخارجي . نبقى المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا و حيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة .

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية . نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها مع الاخذ بعين الاعتبار لما هو وارد في فقرة التحفظ أعلاه.

ديلويت اند توش (الشرق الاوسط) – الاردن
أحمد فتحي شتيوي
ترخيص رقم ١٠٢٠
Deloitte & Touche (M.E.)
ديلويت اند توش (الشرق الاوسط)
010105

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
١٧ حزيران ٢٠٢٠

إرنست ويونغ / الاردن
وضاح برقاوي
ترخيص رقم ٥٩١

إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الاردن

خامساً: دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة

اجتهاد دائم وتقدّم متوائم

المقدمة:

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو أحد أعضائه والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي التزاماالتزام بأفضل معايير التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات وإجراءاتالإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقوم الحاكمية المؤسسية على عدة مبادئ أساسية أهمها الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة إلى ضرورة وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها المسؤوليات والصلاحيات بتحديد ووضوح تامّين ووجود أطر فعالة للرقابة بشكل محدد وواضح، كما تقتضي معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح تمكنهم من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، وأن يتوفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك.

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السلطات الرقابية) وكذلك يضع كلاً من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

تم إعداد هذا الدليل والسياسات الخاصة به للتحكم المؤسسي تأكيداً من البنك التجاري الأردني على هويته الخاصة وليؤكد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح ومقدرتهم الفاعلة على اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل وسياسة الحاكمية المؤسسية على فروع البنك التجاري في الأردن وفلسطين.

الباب الأول: تعريفات وارتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التعريفات:

عضو مجلس إدارة الإدارة غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون متفرغاً إدارةلإدارة البنك أو موظفاً فيها ولا يتقاضى راتباً منها.

الشخص المطلع: الشخص الذي يطّلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس وأأعضاء مجلس الإدارة والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وأمين سر المجلس وأقرباء الأطراف المشار إليها.

التصويت التراكمي: آلية التصويت لانتخاب أعضاءأعضاء مجلس إدارةإدارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد أصواتالأصوات حسب عدد أسهم الأسهم التي يمتلكها وللمساهم الحق باستخدام أصواتالأصوات لمرشح واحد أو توزيعها على أكثرأكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الأصوات.

تقرير الحوكمة: تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقّعاً من رئيس مجلس إدارةالإدارة.

الأقرباء: الأب والأم والأخ والأخت والزوج والزوجة والأولاد.

ثانياً: التحكم المؤسسي:

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضع من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.

بالإضافة إلى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، التزاموالالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، التزاموالتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

١- عوامل داخلية:

وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

٢- عوامل خارجية:

وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:

– الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
– توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمّنها الجهات الرقابية.
– توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
– الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب واتباع منهجية الإفصاح.
– وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية والجمعيات المهنية والتجارية وغيرها.
– توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.

إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر أحدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

• العدالة:

يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

• الشفافية:

يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكّن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بمقتضى قانون البنوك كما أن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما يلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

• المساءلة:

تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخوّلة بذلك.

• المسؤولية:

يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك، والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة، خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما أن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضاً تبيّن وتوضح حدود المسؤولية.
يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس باعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وبالتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة بحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية وتفوّض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات وإجراءاتالإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

١. إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من أهم مكونات الاقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما أنه يستخدم شبكات الأمإن المالي للحكومة وبالتالي فإنه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.
٢. إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين، وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فإن وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.
٣. من أجل المحافظة على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك؛ فإن أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهماً في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك واستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.
٤. التحكم المؤسسي يعزّز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

– لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (١١ عضواً) ولا يزيد عن (١٣ عضواً) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة ولا يجوز أن يكون أي عضو من أعضاءالأعضاء عضواً تنفيذياً، ولا يوجد أي عضو تنفيذي (*) لدى البنك.
– عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
– يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالاقتراع السري.
– يراعي البنك التجاري الأردني التنوع في الخبرات واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.
– ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
– لا يتم الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له ارتباط مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة، ويلتزم المدير العام بحد أدنى بالأعمال التالية:
  • تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
  • تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
  • تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  • توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
  • توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
  • إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
  • إدارة العمليات اليومية للبنك.
– يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حال غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدم إلى رئيس مجلس الإدارة من ربع أعضائه على الأقل بحضور أكثرالأكثرية المطلقة لأعضائه، ويقوم الأعضاء بتخصيص وقت كاف للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لاجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم انقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
– يمكن لأعضاء اللجنة التصويت على القرارات التي تم حضورها بالكامل من خلال الفيديو أو الهاتف والتوقيع على محاضر الاجتماعاتالاجتماعات لتعذّر حضوره الشخصي بعد أن يتم تقديم الأعذار للمجلس وعلى أن تكون مقبولة، وأن تقوم أمانة السر بإعلام مقرري اللجان بالموافقة على الحضور من خلال الفيديو أو الهاتف ويتم اتباع إجراءاتالإجراءات التالية:
  • توثيق العملية حسب الأصول، والاحتفاظ بالتسجيل الصوتي لحين إستكمال التواقيع.
  • أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
  • أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (٥٠٪) من اجتماعات اللجنة خلال العام.
– ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوباً بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدويناً للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس، ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب، كما يجب تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنتائج قرارات محاضر الاجتماعات للمواضيع التي تخص فلسطين خلال شهر من تاريخ الاجتماع.

(*) العضو التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم اختياره ٤ سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم استمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدرٍ كافٍ من الموضوعية في أداء مهامه.

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام التزاموالالتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:

١. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
٢. اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
٣. الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه؛ اعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
٤. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
٥. التأكد من شمول السياسة الائتمانية لتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية للعملاء من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارستهم في مجال الحاكمية، بالإضافة إلى تحديد أسس وشروط منح الائتمان وأسس الاستثمار.
٦. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة إجراءاتالإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
٧. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك، واعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
٨. التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
٩. التأكد من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
١٠. تحمل مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية والامتثال للقوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.
١١. اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
١٢. اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
١٣. التأكد من توفر سياسة وميثاق الأخلاق وتعميمها على كافة موظفي البنك.
١٤. ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
١٥. اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.
١٦. اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
١٧. يقوم مجلس الإدارة باعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).
١٨. ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
١٩. وضع سياسة للمسؤولية الاجتماعية بالبنك وبرامجه تجاه المجتمع المحلي والبيئة، والتأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم، ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة وضمن نهج واضح وبتعامل يتم بالعدالة والشفافية.
٢٠. اتخاذ إجراءاتالإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه؛ إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة بحيث لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا، وتستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
٢١. يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
٢٢. يحدد المجلس مهام أمين سر المجلس وتشمل ما يلي:

- حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.

- تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
- اتخاذ إجراءاتالإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
- التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

٢٣. قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم، وعلى نفقة البنك، بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
٢٤. إقرار خطط إحلال وظيفي Succession Plans للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف، ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
٢٥. اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:

- مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
- لجان الإدارة التنفيذية.
- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان وMiddle Office).

٢٦. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات وإجراءاتالإجراءات التي اعتمدها المجلس مع اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
٢٧. على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
٢٨. تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي منهم، وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات، بناءً على توصية اللجنة المختصة بمهام الوظائف الرقابية للمسميات الإدارية المذكورة (لجنة التدقيق لمدير التدقيق، ولجنة المخاطر والامتثال لكل من مدير المخاطر ومدير الامتثال).
٢٩. الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.
٣٠. بالإضافة إلى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
٣١. ضمان استقلالية إدارة الامتثال، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.
٣٢. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها .
٣٣. يضع المجلس الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
٣٤. تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للبنك بموجب أنظمة داخلية خاصة.
٣٥. تعيين ضابط ارتباط يُعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.
٣٦. اعتماد سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
٣٧. اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي واعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.
٣٨. وضع الية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لايقل عن ٥٪ من أسهم البنك المكتتب بها بإضافة بنود على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل إرساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الآلية.
٣٩. اعتماد سياسة إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
٤٠. لمجلس الإدارة الاستعانة بأي مستشار خارجي على نفقة البنك شريطة موافقة أغلبية أعضاءأعضاء مجلس الإدارة وتجنب تعارض المصالح.
٤١. اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.
٤٢. إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
٤٣. على كل عضو من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي:

– الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
– حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
– ضرورة عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
– ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ

فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدوّن هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
– تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً: دور رئيس مجلس الإدارة:

على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية:
١. الحرص على إقامة علاقة بنّاءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
٢. خلق ثقافة – خلال اجتماعات المجلس– تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، وتشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
٣. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى أعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب.
٤. التأكد من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
٥. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
٦. ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
٧. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
٨. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحاكمية المؤسسية، وبكتيّب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
٩. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
١٠. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
١١. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.
١٢. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو والالتحاق بدورات تدريبية حول أسس وتطبيقات حوكمة الشركات، وتزويده بالبنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني والأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياسته المعتمدة بما فيها سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة، والأوضاع المالية للبنك، وهيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر ومواثيق اللجان المنبثقة عن المجلس.

رابعاً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي:

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور الجمعيات العمومية والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وأن المساهمين يلعبون دوراً رقابياً مهماً في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

خامساً: حقوق أصحاب المصالح:

• يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
١. اجتماعات الهيئة العامة.
٢. التقرير السنوي.
٣. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
٤. الموقع الإلكتروني للبنك.
٥. قسم علاقات المساهمين.
• ويخصص البنك جزءاً من موقعه الإلكتروني بحيث يتضمن توضيحاً لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية الاجتماعاتبالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعاتالاجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.

الباب الثالث: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملاءمة:

أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك وفقاً لسياسة الملاءمة الخاصّة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.
وتشمل الإدارة التنفيذية العليا مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعدي المدير العام أو مساعدي المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرة بالمدير العام، ويتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، وقد تم تحديد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ضمن سياسة الملاءمة الخاصة بهم.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ- الخبرات والمؤهلات:
• القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
• المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
• خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة أو التمويل أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
• الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
• الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
• الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
• القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
• المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
• الشخصية القيادية القادرة على منح الصلاحيات وتحفيز الموظفين.
• القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب- شروط عضوية أعضاء مجلس الإدارة:
يجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
• أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
• أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن تابعاً للبنك التجاري الأردني.
• أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
• أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
• أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
• أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها، وأن لا يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو ممثلة لها في غاياتها.
• أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

ج- الاهتمام والولاء:
يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء وفقاً لما يلي:

١- الصدق:
علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة ويقوم كأي إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

٢- الولاء:
في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقاً لذلك فإن عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة ويضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم بإطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

٣- الاهتمام:
يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
ولتحقيق الاهتمام المنشود فإن عضو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د- الاستقلالية:
١. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذيين داخل المجلس، وبأن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن أربعة.

إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.

٢. لضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فإنه يقوم بالإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويُعرَّف العضو المستقل على أنه عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوافر به الشروط التالية:
١. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة انتخابه.
٢. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة انتخابه.
٣. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
٤. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
٥. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً أو أحد أقرباء المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
٦. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
٧. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى الشركات التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.
٨. أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (٥٪) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
٩. أن لا يكون للعضو أو لأحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠٠ خمسين ألف دينار.
١٠. أن لا يمتلك العضو ما نسبته ٥٪ أو أكثرأكثر من أسهم البنك المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة.
١١. أن لا يكون أحد أقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته ٥٪ أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها.
١٢. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

هـ- الاطلاع والمعرفة:
يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك، والاطلاع ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

و- ميثاق سلوكيات العمل:
لقد اعتمد وأصدر مجلس الإدارة ميثاق سلوكيات العمل في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية وإلزام العاملين في البنك تطبيق محتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد إجراءاتوإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.

ثالثاً: تقييم أداء الإداريين:
ا. استحدث المجلس نظاماً لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
• وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
• تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
• التواصل مابين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
• دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
• دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

٢. يعتمد المجلس نظاماً لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي:
• أن يعطى وزناً ترجيحياً مناسباً لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
• أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
• عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم:
يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

١- اختيار الإدارة:
يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):
• أن يكون حسن السيرة والسلوك.
• أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكاً تابعاً للبنك التجاري الأردني.
• أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
• أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
• أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
• أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمسة سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشرة سنوات.

ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملاءمة الإدارة التنفيذية.

٢- دور الإدارة الرقابي:
تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية.

٣- الاتصالات الخارجية:
يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:
ا. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
٢. الهيكل التنظيمي ودليل الحاكمية المؤسسية.
٣. الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٤. طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
٥. تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

٤- التخطيط:
إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فان مجلس الإدارة يقوم بما يلي:
- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفر مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

٥- السياسات:
لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فإنه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة أدناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دورياً مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:
أ. سياسة الائتمان.
ب. السياسة الاستثمارية.
ج. سياسة إدارة مصادر الأموال/ وإدارة الموجودات والمطلوبات.
د. ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.
هـ. نظام شؤون الموظفين.
و. سياسات أخرى:
- سياسة إدارة المخاطر.
- سياسة مراقبة الامتثال.
- سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- سياسة الامتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

وغيرها من السياسات المعتمدة.

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

إن من مهام المجلس المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:
- توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من أجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات «متخذي المخاطر» و«مراقبي المخاطر».
- الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
- توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
- إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
- الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال.
- الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
- الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية:

١- التدقيق الداخلي:
يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً هاماً للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.
أ. تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى:
- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة التزاموالالتزام بها.
- التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- التأكد من دقة إجراءاتالإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

ب. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانه مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
ج. يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
د. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي:
– ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تكون مسؤولة عن تقييم أدائها.
– يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
– التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.
و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس المخاطر.
ز. المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات وإجراءاتالإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات والقوانين الدولية ذات العلاقة.

٢- التدقيق الخارجي:
- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الأنظمة الإدارية والمالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة إلى التبليغ عن أية مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبعة سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ انتخابالانتخاب (للإدارة العامة – الأردن)، وتحتسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من سنة ٢٠١٠، وتكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ انتخابه بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة، وكل خمس سنوات (للإدارة الإقليمية – فلسطين)،
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
- على المدقق الخارجي تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يتضمن رد الإدارة التنفيذية واطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- على المجلس التوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك (المناط به مهمة التدقيق على أعمال فروع فلسطين) بعد الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو موظفاً لديه.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي أن يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية.
- يلتزم البنك بعدم قيام مدقق الحسابات الخارجي بأية أعمال إضافية أخرى لصالحه كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة التدقيق في البنك.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- يراعى البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
- يلتزم البنك بعدم تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الإدارة التنفيذية العليا للبنك إلا بعد مرور سنه على الأقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بممارسة الأعمال الموكلة إليه باستقلال وحيادية.
- يقوم المدقق الخارجي بمراقبة أعمال البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بفحص الأنظمة الإدارية والمالية للبنك وأنظمة الرقابة الداخلية فيها وإبداء الرأي بخصوص فاعليتها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أمواله.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بالإجابة على أسئلة واستفسارات مساهمي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم المدقق الخارجي بإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها إذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن أية مخالفة للتشريعات النافذة أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.

٣- إدارة المخاطر:

تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:

١. رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال ونسخة للمدير العام، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
٢. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
٣. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
٤. وضع السقوف للمخاطر(Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف إلى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٥. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٦. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
٧. تقوم بعض لجان الإدارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، ولجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر بالقيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
٨. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
٩. يقوم مجلس الإدارة بالتحقّق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
١٠. تقوم إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمّل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة المخاطر والامتثال.
١١. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمالٍ كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
١٢. يأخذ المجلس بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطه جديدة.
١٣. يلتزم المجلس بضمان استقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
١٤. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.
١٥. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
١٦. التحقّق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
١٧. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
١٨. المسؤول المباشر عن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات»، وعملية «إدارة المخاطر».

٤- الامتثال Compliance:

تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم البنك بما يلي:

– اعتماد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القانون والتشريعات الناظمة بالإضافة لأي من السياسات الأخرى الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال والتي تعنى بالضبط الداخلي وحاكمية القرارات ذات العلاقة.
– ترفع دائرة الامتثال تقاريرها إلى المجلس من خلال اللجان المنبثقة عنه مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

أولاً: لجنة الحاكمية المؤسسية:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء اثنين منهم مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي. وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

١. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحاكمية المؤسسية.
٢. مراجعة وتحديث دليل الحاكمية المؤسسية كلما تطلب الأمر ذلك.
٣. للجنة أن تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه أو مساءلته عن أي أمر من الأمور.
٤. ترفع اللجنة تقريراً لمجلس إدارة البنك مرة كل عام على الأقل يتضمن رأيها بمدى التقيد ببنود دليل الحاكمية المؤسسية.
٥. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
٦. دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.

ثانياً: لجنة التدقيق:

تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، وتم إعادة تشكيل اللجنة لتصبح مكونة من أربعة أعضاء ثلاثة مستقلين، ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات والمعرفة والفهم الكافي للمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية اللازمة والمالية وأي من التخصصات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك بالإضافة إلى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

– التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعيين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية.
– مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
– التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات كبار موظفي إدارة التدقيق الداخلي وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
– إقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك بعد التشاور مع مدققي الحسابات على طبيعة ونطاق التدقيق المطلوب بما يضمن التنسيق اللازم بين نشاط التدقيق الداخلي ومراجعات المدقق الخارجي من أجل تغطية واسعة لتدقيق أنشطة البنك ودوائره وفروعه بأقل ازدواجية ممكنة.
– الموافقة على أي خروج عن خطة التدقيق الداخلي السنوية أو أي تعديل أو تأجيل فيها.
– فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.
– تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها.
– تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
– متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق أياً كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من إجراءاتالإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
– دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
– مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقّق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
– النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
– النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقّتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
– الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال مرة واحدة على الأقل سنوياً بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
– التأكّد من التقيّد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.

- إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لآخر.
- ترفع للّجنة بيانات تفصيلية ربع سنوية بالديون المتعثرة بمختلف تصنيفاتها المعتمدة في لائحة التسهيلات الائتمانية ويتوجب أن تشمل هذه البيانات الديون التي يتم جدولتها أو إجراء تسويات بشأنها
- ترفع للّجنة بيانات ربع سنوية بالتحصيلات العينية والنقدية للقروض المتعثرة وتأثيرها على حساب الأرباح والخسائر.
- يقوم رئيس اللجنة بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة للبنك.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
- على لجنة التدقيق التحقّق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
- التحقّق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية .
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
- على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
- على لجنة التدقيق تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة مراسلات البنك مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- الاطّلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الاطّلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي لا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من عدم وجود أي تعارض بالمصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها بحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (٤) مرات سنوياً أو كلّما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتدون محاضر هذه الاجتماعاتالاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/ المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

١. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفعالية مشاركته في اجتماعات المجلس.
٢. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لاضطلاع عضو مجلس الإدارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منتديات... إلخ.
٣. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع أسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
٤. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
٥. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
٦. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.
٧. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
٨. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى.
٩. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ

بهم، وتهدف السياسة للالتزام بالبنود التالية:

- المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم وضمان عدم استخدام هذه السياسة بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- تأخذ السياسة بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها وتعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
- يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (٣-٥) سنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيره) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.

١٠. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناء على تنسيب من المدير العام.
١١. ترفع اللجنة قراراتها/ توجيهاتها ونتائج أعمالها إلى مجلس إدارة البنك.
١٢. تقييم عمل مجلس الإدارة ككل وللجانه ولأعضائه سنوياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
١٣. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، بحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
١٤. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي، وأن يتم اعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
١٥. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر والامتثال:

تم تشكيل لجنة المخاطر والامتثال بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من أربعة أعضاء اثنين منهم مستقلين، علماً بأنه يجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لميثاقها، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

أ- النواحي المتعلقة بإدارة المخاطر:

- الموافقة على الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر.
- الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات إدارة المخاطر ونظام التقارير الخاص بها ومراجعتها بشكل دوري وتحديد مدى كفاءتها.
- الموافقة والإشراف على مستويات المخاطر المقبولة في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- التعرف والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وتحديد ومتابعة مدى كفاءة أدوات الرقابة عليها وطرق تقييم وقياس هذه المخاطر والحد منها والعمل على تطوير هذه الأدوات.
- تقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة في البنك للتأكد من قيام جميع دوائر البنك بتطبيقها بشكل تام.
- مراجعة كافة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس إدارة البنك.
- الوقوف على مدى رفع درجة وعي الموظفين بكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- أية مهام أخرى تتعلق بإدارة المخاطر في البنك ومراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- متابعة وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

ب- النواحي المتعلقة بالامتثال:

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير دائرة مراقبة الامتثال وتقارير البنك المركزي والمدقق الخارجي بشأن مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة إجراءاتالإجراءات المتخذة بشأنها وبما لايتعارض مع صلاحيات لجنة التدقيق.
- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة اعرف عميلك وأية تعديلات تتم عليها وأية سياسة أخرى ناظمة لأعمال وظيفة الامتثال لدى البنك.
- الاطلاع على تقارير المراجعة الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال حول امتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
- الاطلاع على الخطة السنوية وبرنامج العمل السنوي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من الالتزام بتطبيقها.

– استلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي يتم إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنها.
– الاطلاع على إجراءاتالإجراءات والتدابير التصحيحية و/ أو التأديبية التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة التنفيذية في حال اكتشاف أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو خسائر مالية أو تؤثر على سمعة البنك.
– أية مهام أخرى تتعلق بالامتثال في البنك.
– وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتجتمع اللجنة بصورة دورية بدعوة من رئيسها مرتين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.

خامساً: لجنة التسهيلات:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، ويتم حضور الاجتماعات والتصويت على قرارات اللجنة شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول ويعد هذا الإجراء استثناءً خاصاً لهذه اللجنة، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والاستثمارات الاستراتيجية للبنك، ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، هذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:
– اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
– تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية بحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
–رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة إلى المجلس بشكل دوري.
– اتخاذ القرار في الحالات الاستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقاً للشروط والأسس السليمة والتسلسل الإداري.
– للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات لجنة التسهيلات في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الإدارة التنفيذية العليا مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
– الموافقة على المعاملات الائتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

سادساً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وبحيث تتألف من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون أحدهم رئيساً لها ويجب أن يتمتع الأعضاء بالمقدرة والمعرفة بالأمور المالية والإدارية والخبرة في المجال المصرفي والأسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء، على أن يكون بينهم رئيس اللجنة على الأقل، وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولاً بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، هذا وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:
– التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الاستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراته.
– إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط وإجراءاتالإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الاستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
– مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
– مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.
– مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الإنجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
– يُدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة إضافة إلى من تراه اللجنة مناسباً. ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
– يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجداول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
– أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة.

سابعاً: لجنة تسويات المديونيات والعقارات:

تم تشكيل لجنة العقارات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويعين المجلس رئيسها من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأغلبية عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة بينهما، وتقدم اللجنة تقاريرها وتوصياتها لمجلس الإدارة أولاً بأول وحين الحاجة، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:
– وضع السياسة والخطط التنفيذية المتعلقة بالتخلص من العقارات المستملكة من البنك بهدف تخفيض المحفظة العقارية إلى أدنى حد ممكن تحقيقاً للأرباح الرأسمالية، من جهة ولرفع معدل كفاية رأس المال وعدم تجميد سيولة البنك، من جهة أخرى.
– تحديد سقوف المزادات للعقارات المرهونة للبنك عند دخول البنك في هذه المزادات مع الإدارة التنفيذية لتقدير أية محددات تفرضها اعتبارات حجم القرض المتعلق بالرهن ومخصصاته وفوائده المعلقة.
– متابعة تقديرات قيم جميع العقارات المملوكة من البنك والتأكد من تحديثها كل سنتين على الأقل مع مراعاة متطلبات البنك المركزي ومدققي الحسابات بهذا الشأن.
– دراسة توصيات اللجنة العقارية الفرعية بخصوص بيع العقارات أو استدخالها واتخاذ القرار المناسب حول عروض الشراء لأي من هذه العقارات مع مراعاة تقديرات السوق واعتبارات البنك.
– دراسة التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية من خلال تجاربها العملية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
– الاطلاع على الكشف الشهري لرهونات العقارات الجديدة المرهونة لصالح البنك وقيمتها التقديرية وكشف الدخول بالمزادات.
– أية مهام أخرى يسندها إليها مجلس الإدارة وتتعلق باختصاصها.

ثامناً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة إلى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:
• طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
• طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
• طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة:

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة ويجدد كل سنة، وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، على أن لا يقوم العضو ذو المصلحة بالاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شأنه منافسة البنك، وتجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي:
• وجود سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح.
• وجود سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات.
• قيام الدوائر الرقابية في البنك بالتأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة، وتقوم لجنة التدقيق بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
• قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
• قيام المجلس باعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
• قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

ثانياً: الإفصاح والشفافية:

- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد بأن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- يقوم البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا بالحصول من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، والطلب من المرشح توقيع الإقرار المرفق بتعليمات الحاكمية، ويقوم البنك بتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:
  - ملخصاً للهيكل التنظيمي.
  - ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
  - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
  - معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
  - معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
  - عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
  - أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام.
  - ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة.
  - أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كليا أو جزئياً.
  - إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال من في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصيا أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.
  - للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط الواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:
  - على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص به وعلى أن يحفظ لدى البنك نسخة ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
  - توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد عقد هذه الاجتماعات ليصار إلى تسمية من يمثله.
  - يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي انتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.
  - تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
  - تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحاكمية المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل.
  - تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
  - للبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الإدارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي مرشح كعضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه.
  - للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.
  - للبنك المركزي في أي وقت دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
  - للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
  - للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في المادة (٦/ د) من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم(٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ والمبينة في الباب الثالث (ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحاكمية المؤسسية.
  - يتم مراعاة التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية في فلسطين بشأن الحاكمية

المؤسسية، وفي حال وجود أي تعارض يتم أخذ موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة لمعالجته.
- يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحاكمية المؤسسية.
- تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الاجتماعات والتأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحاكمية المؤسسية (لجنة الحاكمية المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافآت/ لجنة المخاطر والامتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

الباب السابع: القواعد العامة

يقوم البنك بإعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:
- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذياً أو غير تنفيذي ومستقلاً أو غير مستقل.
- أسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذياً أو غير تنفيذي ومستقلاً أو غير مستقل.
- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها.
- جميع عضويات مجلس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة؛ إن وجدت.
- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية.
- اسم رئيس وأعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الحوكمة ولجنة المخاطر والامتثال.
- عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.

دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

مقدمة:

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود إطار ومبادئ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ففصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك وأدائه.

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصّة بالبنك التجاري الأردني؛ فقد تم إعداد هذا الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصّة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على التزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الأردن وفلسطين، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية:

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالقياس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنه بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات التي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللازمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الأهداف والمنبثقة من الأهداف المؤسسية إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، واللازمة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح معنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود أدوار لكل من:

– الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.

– المدير العام ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات لتسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم في المشروع وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
– مدير ولجان تكنولوجيا المعلومات التوجيهية ومدراء المشاريع وذلك لغايات التوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.
– كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى بتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية إطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
– وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع بما يمثل دور تلك الإدارات وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والالتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.
– ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT Foundation, COBIT Assessor, COBIT Implementation, CGEIT) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ولنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الالتزام.
– ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك بالتأكد من التزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات «هو إنشاء القيمة المضافة» للبنك من خلال الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الاستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة باستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية اتخاذ القرارات بين اهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من جهة أخرى.

وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
- توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
- إدارة حصيفة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظّم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
- توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
- الارتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
- إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
- المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
- تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلية.
- تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
- إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكل إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.

٢. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير عناصر التمكين اللازمة.
٣. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الارتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.
٤. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
٥. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجاليّ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

كما وتعتبر أهداف الحاكمية والإدارة وباقي عناصر التمكين الستة المرتبطه بنشاطات تتعلق بمواضيع الأمن السيبراني وإدارة المخاطر وخصوصية وحماية البيانات والامتثال والمراقبة والتدقيق والتوافق الاستراتيجي عبارة عن (Focus Areas) ذات أهمية وأولوية عليا.

الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك (COBIT) وعناصر التمكين

أولاً: مبادىء حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادىء الرئيسة لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادىء الرئيسة لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:

١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Meeting Stakeholder Needs):
إن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.

٢. تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End–to–end): بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.

٣. إطارإطار عمل متكامل (Applying Single Integrated Framework):
يتماشى على مستوى عالي مع المعايير وأطر العمل ذات العلاقة وبحيث يمكنه أن يكون إطاراً جامعاً لحماية تكنولوجيا المعلومات المؤسسية وكل ما يتعلق بإدارتها.

٤. تمكين أسلوب شمولي (Enabling a Holistic Approach):
يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.

٥. فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management):
يُعنى مجلس الإدارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والإدارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الإدارة التنفيذية الأخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

ثانياً : عناصر التمكين:

يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبع دعامات (Enablers 7) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:

١. المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles, Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة إلى إرشادات عملية للإدارة اليومية.
٢. العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.
٣. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).
٤. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.
٥. المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.
٦. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية بتوفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهيل تقديم الخدمات.
٧. العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح اكتمال جميع الأنشطة واتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.

ولإنجاح إطارالإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتفعيل الدعامات السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.

ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعامات (الممكنات) السبع والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطويع (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و(COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات تعليمات والمعيار لغايات الالتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً: عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الإطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Cobit) من نطاقيّ عمليات رئيسيين هما:
١. نطاق عمليات مجلس الإدارة: ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم Evaluate

والتوجيه Direct والمراقبة Monitor والمعروفة باختصار (EDM٥) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة إطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق المنافع، وإدارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.
٢. نطاق عملية الإدارة التنفيذية: ويحتوي على أربعة محاور متماشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor، المعروفة اختصاراً بـ(PBRM). وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار أسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسة وهي:
- المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم بإجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية.
- البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI): وتعتبر إجراء تحليل الأعمال، وإدارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الاستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وإدارة القدرات.
- الخدمة وصيانتها ودعمها (DSS): وهي إجراء إدارة الإتاحة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات، وإدارة قاعدة البيانات.
- المراقبة والتقييم والتقدير (MEA): وتمثل إجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتدقيق أدوات الضبط.

ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبيّنة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الإجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الإجراءات من خلالها، وهي:
– المستوى (٠) الإجراء غير المكتمل (Incomplete process): وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك أن هناك مشكلة يجب معالجتها.
– المستوى (١) الإجراء منفذ (Performed process): هناك أدلة بأن البنك أدرك بأن المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك إجراءات قياسية، بل إن هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على أساس فردي أو على أساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الإدارة بشكل عام غير منظم.
– المستوى (٢) الإجراء خاضع للإدارة (Managed process): تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع إجراءات مماثلة من قبل مختلف الأفراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي أو نشر للإجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الأفراد ولهذا السبب فإن الاخطاء محتملة.
– المستوى (٣) الإجراء الراسخ (Established process): تم توثيق الإجراءات وتحديدها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الإجراءات، لكن من غير المرجح أن يتم كشف الانحرافات.
– المستوى (٤) الإجراء القابل للتنبؤ: تعمل الإدارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ إجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الإجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقدم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والأدوات بطريقة محدودة او مجزأة.
– المستوى (٥) الإجراء المحسن: في هذا المستوى تم تنقيح الإجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناء على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات الأخرى وهنا تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات بطريقة متكاملة لأتمتة تدفق العمل، فتوفر الأدوات لتحسين الجودة والفعالية وتمكن البنك من التكيف بسرعة.

ويتناسب مستوى نضوج (Capability Level) النشاطات المتعلقة بأهداف حاكمية تكنولوجيا المعلومات وباقي عناصر التمكين (Enablers or Components) الستة المرتبطة بها بشكل طردي مع درجة الأهمية والأولوية بحسب نتائج الدراسة الكمية والنوعية، كما ويسعى البنك أن لا يقل مستوى النضوج للنشاطات ذات الأهمية والأولوية عن المستوى (3) Fully Achieved) بحسب سلم النضوج الوارد في إطار العمل (Cobit)*، ويسعى البنك دائماً للوصول لمستويات أعلى من مستوى النضوج المطلوب.

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادىء التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

١- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

– المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات»، وعملية «إدارة المخاطر».
– رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق

(*) يسمح باعتبار ما لايزيد عن (٢٦٪) من أهداف الحاكمية والإدارة ضمن أهداف الإدارة (بما لا يزيد عن ٩ أهداف بحد أقصى من أصل ٣٥ هدفاً) على أنها ذات أهمية وأولوية أدنى أو مهملة.

الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC ١٧٠٢٤) و/ أو أية معايير أخرى موازية.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى الناظمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.

– اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

– تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity) (Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling).

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة الترشيحات والمكافآت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

٢- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة آنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تقنية المعلومات بقرار من مجلس الإدارة مكونه من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

– اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك.

– اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT).

– اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف التوافق المصاحبة لها، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

– اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها.

– التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك.

– اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.

– الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

– الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.

– التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال هو مقرر اللجنة.

– اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الأهداف المؤسسية وأهداف التوافق المصاحبة لها، بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers or Components) الستة، وذلك بناء على دراسة نوعية و/ أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الاقل تأخذ بعين الاعتبار الـ (Design Factors) الواردة في (Design Guide – Cobit ٢٠١٩).

– يسمح باعتماد تقارير المدقق (الداخلي والخارجي) من قبل اللجنة على أن يتم إطلاع مجلس الإدارة عليه.

– الاطلاع على سياسة وبرنامج الأمن السيبراني ويتم اعتمادهما من قبل مجلس الإدارة والذي يقوم بفحص الامتثال لسياسة وبرنامج الأمن السيبراني.

– التأكد من وجود المواءمة والتوافق بين الخطة الاستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني وخطة دائرة تكنولوجيا المعلومات الاستراتيجية بما يضمن تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

– التأكد من تطبيق خدمات تقنية المعلومات بما يخدم الحد من المخاطر.

– متابعة مؤشرات الأداء ومراقبة تطبيق وتحقيق الاستراتيجية العامة، سير المشاريع، استغلال الموارد والاستفادة منها، ومؤشرات جودة تقديم الخدمات، وبطاقات الأهداف المتوازنة التي تعكس تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

– التأكد من وجود الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت أنظمة حساسة، معلومات، بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية، والموظفين.

– التأكد من إنشاء نظام وآلية لإدارة الخدمات المقدمة من الطرف الثالث بغرض دعم عملية تقديم خدمات البنك.

– تضمن لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات استقلالية وحدة أمن المعلومات وبحيث تتبع إدارياً لدائرة المخاطر وتقوم اللجنة التوجيهية بالاطّلاع على التقارير النصف سنوية التي تقوم برفعها وحدة أمن المعلومات ورفعها للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات فيما يخص الأمن السيبراني في البنك، والانحرافات المتعلقة بتطبيق سياسة الأمن السيبراني وإجراءاتها، ونتائج تقييم المخاطر السيبرانية، ونتائج تقييم مدى كفاية وكفاءة برنامج وسياسة الأمن السيبراني، والتوصيات والإجراءات والمتطلبات الواجبة التنفيذ، ملخص يستعرض أهم أحداث تهديدات واختراقات الأمن السيبراني خلال فترة التقرير.

٣- لجنة التدقيق:

– تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.

– التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:

١. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب أخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) ITAF الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

• تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.

• توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.

• الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (Professional and Organizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.

• الالتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية ((Due Professional Care والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.

٢. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً إلى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر Composite Risk Rating): قوي (Strong Performance, Rate 1)، ومرضي (Satisfactory Performance, Rate 2)، وعادل (Fair Performance, Rate 3)، وحدي (Marginal Performance, Rate 4)، وغير مرضي (Unsatisfactory Performance, Rate 5).

وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٥ أو ٤) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٣) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٢ أو ١)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر – ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

٣. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.

٤. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
٥. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) ITAF الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته الذي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.
يمكن أن يقوم البنك بإسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

١- مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:
– توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC ١٧٠٢٤) و/ أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
– اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.
– تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
– تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) المتمثلة بالمصداقية (Integrity, Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information).
– توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

٢- اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات:
تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة للمدقق العام/ بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:
١. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول لأهداف الاستراتيجية المقرة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
٢. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف التوافق المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
٣. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف بحيث تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
٤. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
٥. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
٦. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
• تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
• أية انحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
• أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
• تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
٧. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.
ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقرراً للجنة.

المراجع:
١. تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
٢. تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (٢٠١٦/٦٥) تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعديلاتها بتاريخ (٢٠١٩/٠١/٢١).
٣. COBIT الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير الحوكمة

يلتزم البنك التجاري الأردني بتطبيق أحكام قانوني الشركات وهيئة الأوراق المالية وبنود تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية، وبهذا يكون البنك ملتزماً بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل.

هذا وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٠ ولغاية أربع سنوات، ويوجد لدى البنك دليل حاكمية مؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها معد ومعتمد وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ومحدث بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية، كما يوجد لدى البنك ميثاق لمجلس الإدارة ونظام داخلي خاص والصلاحيات الممنوحة لهم يحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته، ومواثيق لكافة اللجان المنبثقة عن المجلس وبالشكل الذي يتوافق مع التعليمات، كما تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وفقاً للتعليمات الناظمة.

وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية فقد تم اعتماد تقرير الحوكمة والذي يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات هذا التقرير شاملاً البيانات التالية:

- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وأسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

١. سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

٢. معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

٣. سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة/ عضو مجلس إدارة (مستقل)

٤. سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/عضو مجلس إدارة (مستقل)

٥. سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي/ عضو مجلس إدارة (مستقل)

٦. سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور/ عضو مجلس إدارة حتى تاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠ (مستقل)

٧. معالي السيد مهند شحاده خليل خليل/ عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٢ (مستقل)

٨. شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة/ عضو مجلس الإدارة وتمثلها:
سعادة السيدة ريم بنت ناصر بن محمد الصالح اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٩/٤ وحتى تاريخ ٢٠١٩/٤/٣ (غير مستقل)

٩. سعادة السيد أسامة عمر علي حمد/ عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٦/١١ (مستقل)

١٠. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)/ عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح (غير مستقل) حتى تاريخ ٢٠١٩/٦/١٢
سعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات (غير مستقل) اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٦/١٢

١١. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)/ عضو مجلس إدارة ويمثلها كل من:
سعادة الآنسة شادن زياد نبيه «درويش الحجي» حتى تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠ (غير مستقل)
سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠ (غير مستقل)

١٢. شركة الأردن الأولى للاستثمار/ عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» (غير مستقل)

١٣. شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة/ عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور (غير مستقل)

- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	
الإسم	المسمى الوظيفي
سيزر هاني عزيز قولاجن	المدير العام
علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	نائب المدير العام للعمليات والدعم
رامي "محمد جواد" فؤاد حديد	نائب المدير العام للأعمال المصرفية
محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان
سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام مالية
وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب*	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات
زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا	المدير الإقليمي لفروع فلسطين
وحيد درويش محارب حيمور*	مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون
غادة محمد فرحان حلوش*	أمين سر مجلس الإدارة (لغاية ٢٠١٩/٠٤/٣٠)
وليد خالد ضيف الله القهيوي *	مدير الدائرة القانونية (وأمين سر مجلس الإدارة اعتباراً من ٢٠١٩/٦/١٦)

* المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا

مدراء الدوائر الرقابية	
الإسم	المسمى الوظيفي
محمود إبراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
مازن عبد السلام محمود الخطيب	مدير دائرة المخاطر (لغاية ٢٠١٩/١١/٢٠)
أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام

- عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٢/١٦

– عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
– رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٢/١٦

– رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
– رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية الأردنية (جريدة الرأي).
– رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٢/٦/٢٨

– رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية الآن.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. اعتباراً من شهر ٢٠١٦/٤ ولغاية الآن.
– عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتباراً من شهر ٢٠١٧/٤ ولغاية الآن.

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥

لا يوجد لديها عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥

– عضو مجلس إدارة في شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.

سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٦/٤/١٠ حتى تاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد أسامة عمر علي حمد/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠١٩/٦/١١

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

معالي السيد مهند شحادة خليل خليل/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠١٩/١٢/٢٢

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

- ضابط ارتباط الحوكمة في البنك:
السيد محمود إبراهيم محمود محمود/ مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والذي يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وعدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة حتى تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١:

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
١	لجنة التسهيلات	٥ اجتماعات	ميشيل الصايغ رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			نبيل مشحور عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨	حضر اجتماعاً واحداً	اعتذرعن حضور اجتماع واحد
			سعادة السيد أسامة حمد عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨	حضر ٣ اجتماعات	–
			ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها سعادة السيد مازن الصحصاح عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٩/٦/١٢ سعادة السيدة أريج عبيدات عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨	حضر اجتماعاً واحداً حضرت ٣ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد –

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٢	لجنة المخاطر والامتثال	٤ اجتماعات	إيمان الضامن رئيسة اللجنة	حضرت جميع اجتماعاتها	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر اجتماعين	اعتذر عن حضور اجتماعين
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة ويمثلها كل من السيد مازن الصحصاح حتى تاريخ ٢٠١٩/٦/١٢ سعادة السيدة أريج عبيدات اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨	حضر اجتماعاً واحداً حضرت ٣ اجتماعات	– –
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة ويمثلها كل من: سعادة الآنسة شادن الحجي حتى تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠ سعادة السيد مؤنس عبدالعال اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠	حضرت ٣ اجتماعات حضر اجتماعاً واحداً	– –

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٣	لجنة تسويات المديونيات والعقارات	٧ اجتماعات	أيمن المجالي رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر ٦ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر ٦ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة تمثلها شادن الحجي عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠ السيد مؤنس عبدالعال عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠	حضرت ٦ اجتماعات حضر اجتماعاً واحداً	– –

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٤	لجنة التخطيط الاستراتيجي	اجتماعين	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور رئيس اللجنة	حضر الاجتماعين	–
			صالح الكيلاني عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨ نبيل مشحور عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠	حضر الاجتماعين –	– –
			يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٩/٦/١٢ أريج عبيدات عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨	– حضرت الاجتماعين	– –

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٥	لجنة التدقيق	١١ اجتماعاً	شريف الرواشدة رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			أيمن المجالي عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة	حضرت ١٠ اجتماعات	اعتذرت عن حضور اجتماع واحد
			يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة تمثلها: شادن الحجي حتى تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠ مؤنس عبدالعال اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠	حضرت ٨ اجتماعات حضر اجتماعين	اعتذرت عن حضور اجتماع واحد

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٦	لجنة الحاكمية المؤسسية	اجتماعين	نبيل مشحور رئيس اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨ عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨ وحتى تاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠ أسامة حمد رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨	حضر اجتماعين	–
			يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر اجتماعين	–
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر اجتماعين	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة	حضرت اجتماعين	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٧	لجنة الترشيحات والمكافآت	٤ اجتماعات	يزيد الخالدي رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			نبيل مشحور عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨ أسامة حمد عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨	– حضر اجتماعاً واحداً	اعتذر عن حضور ٣ اجتماعات –

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٨	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	٤ اجتماعات	نبيل مشحور رئيس اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠ شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣٠	حضر اجتماعاً واحداً حضر جميع اجتماعاتها	– –
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة	حضرت جميع اجتماعاتها	–

أسماء رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية.

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده/ رئيس لجنة التدقيق

حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك عام ١٩٨٦، عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (١٩٨١–١٩٨٧). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق– الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٧–١٩٨٨). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي/ البنك السعودي للاستثمار – الرياض/ السعودية منذ عام ١٩٨٨ ولغاية ٢٠١٠. وهوعضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (٢٠١٠–٢٠١١)، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ عضو لجنة التدقيق

حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام ١٩٧٢، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام ١٩٩٣ تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام ١٩٩٩ عيّن نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزيرالإعلام. وفي عام ٢٠٠٢ أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٤ ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني.

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/ عضو لجنة التدقيق

حصلت على شهادة الماجستير في التمويل من الجامعة الأردنية عام ١٩٩٢ ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة مانشيستر/ بريطانيا عام ١٩٩٠، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام ١٩٧٩، وحصلت على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

خبرة مصرفية تمتد الى أكثر من ١٨ عاماً تركزت في مجال الائتمان (الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وفي مجال قروض التجزئة).

شغلت عدة مناصب في قطاع البنوك؛ منصب رئيس دائرة المخاطر والائتمان في كابيتال بنك للفترة (٢٠٠٧/١٢– ٢٠١١/١٢) ومساعد مدير عام تسهيلات بنك القاهرة عمّان للفترة (٢٠٠٣– ٢٠٠٧/١٢) ومدير تسهيلات في بنك الأردن والخليج من (١٩٩٨– ٢٠٠٣)، ومدير دائرة التسهيلات في بنك الأردن من (١٩٩٣–١٩٩٨).

سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي/ عضو لجنة تدقيق

حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال/ التمويل من جامعة نيويورك للتكنولوجيا عام ٢٠٠٤، وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد والتحليل الإحصائي وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٨٨، كما أنه حاصل على شهادة (J.I.O.D JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

عمل السيد يزيد الخالدي في عدة مجالات منها التدقيق المحاسبي والاستشارات الإدارية بالإضافة إلى الإدارة المالية وإدارة صناديق الاستثمار في عدة شركات إقليمية ومحلية. فقد عمل كرئيس تنفيذي مالي لمجموعة فارمسي ون وكرئيس تنفيذي للعمليات في Euro Mena Management UK Ltd المتخصصة في إدارة صناديق الاستثمار ومقرها القاهرة. وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي المالي لشركة إمبير هولدنغ العاملة في مشاريع تطوير العقارات، ونائب الرئيس للشؤون المالية في الشركة العالمية للتأمينات العامة IGI المتخصصة في إعادة التأمين، ومدير المحاسبة لمجموعة إدجو EDGO التي تعمل في مجالات الطاقة والمقاولات وخدمات حقول النفط. وقد بدأ حياته المهنية في تدقيق الحسابات واستشارات الأعمال في مكاتب شركة ارثر أندرسن العالمية في عمّان عام ١٩٩١.

سعادة الآنسة شادن زياد نبيه «درويش الحجي» حتى تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠ ممثلة عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

حصلت على بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من الجامعة الأردنية سنة ٢٠٠٣،
حصلت على شهادة محلل معتمد (CFA) من CFA Institute في الولايات المتحدة الأمريكية – فيرجينيا في العام ٢٠١٠.
وحصلت على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

شغلت عدة مناصب في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى تاريخه. حيث عملت كمحلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)، وعملت محلل مالي رئيسي للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٠). وتشغل حالياً منصب رئيس قسم إدارة المحفظة – دائرة الاستثمار بالأسهم (٢٠١٠– وحتى تاريخه).

كما تعمل الآنسة شادن الحجي بتقديم محاضرات في شهادة الـ CFA لدى أحد مراكز التدريب المعتمدة في الأردن.
• عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الأردن (CFA Society/ Jordan) .
• عضو في مجموعة من اللجان المشكلة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال/ عضو لجنة التدقيق اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠ ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

حصل على درجة البكالوريس في المحاسبة من جامعة اليرموك عام ٢٠٠٤.
حاصل على شهادة محاسب إداري معتمد (CMA) من (Institute of Management Accountants – IMA) عام ٢٠١٤.
حاصل على شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) من (American Institute of Certified Public Accountant – AICPA) عام ٢٠١٨.
حاصل على شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولي (DipIFR) من (Association of Chartered Certified Accountants – ACCA) عام ٢٠١٩.
عضو مجلس إدارة سابق في بنك الاتحاد للفترة من تشرين الثاني ٢٠١٧ ولغاية تشرين الثاني ٢٠١٩.
عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الأردنية للصحافة والنشر – الدستور للفترة من نيسان ٢٠١٧ ولغاية تشرين الثاني ٢٠١٧.
رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة من حزيران ٢٠٠٦ ولغاية كانون الأول ٢٠١٨.
رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق الاستثمار من كانون الثاني ٢٠١٩ ولغاية الآن.
محاضر غير متفرغ في مركز مورغان إنترناشونال عمّان.

• السيد مهند شحاده خليل عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٢ ولم يلتحق بعد بأي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.

- أسماء رئيس وأعضاء كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الحاكمية المؤسسية	لجنة التدقيق	لجنة التخطيط الاستراتيجي	لجنة تسويات المديونيات والعقارات	لجنة المخاطر والامتثال	لجنة التسهيلات اعتباراً من ٢٠١٦/١١/٢٧ والتي كانت تسمى اللجنة العليا لمجلس الإدارة.	
٧	عضو							ميشيل الصايغ
٦		عضو	عضو				رئيس اللجنة	
٥			عضو		رئيس اللجنة			أيمن المجالي
٤					عضو			شريف الرواشده
٣								
٢								
١								
٨	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها السيد صالح الخيلاني
٧								م.ض.إ المقعد الأول ويمثلها السيدة أربج عبيدات
٦	عضو	عضو	عضو	عضو				إيمان الضامن
٥								
٤								
٣								
٢								
١								
٨	رئيس اللجنة	رئيس اللجنة	رئيس اللجنة	رئيس اللجنة	عضو	عضو	عضو	شركة مصانع الأصباغ الوطنية م.ع ويمثلها السيد عبد النور عبد النور
٧								
٦								
٥								
٤								
٣								
٢								
١								
٨	عضو	رئيس اللجنة	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	أسامة حمد

- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة (٦) اجتماعات

- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة:
عقد مجلس إدارة البنك التجاري الأردني خلال عام ٢٠١٩ عشرة اجتماعات:

	الاسم	عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي اعتذر عن حضورها بعذر
١	سعادة السيد ميشيل الصايغ رئيس مجلس الإدارة	٩ اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
٢	معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	١٠ اجتماعات	–
٣	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد صالح الكيلاني	١٠ اجتماعات	–
٤	شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة عضو مجلس الإدارة وتمثلها السيدة ريم ناصر محمد الصالح حتى تاريخ ٢٠١٩/٤/٣ سعادة السيد أسامة عمر علي حمد اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٦/١١	– ٦ اجتماعات	اعتذرت عن حضور اجتماعين اعتذرت عن حضور اجتماع واحد
٥	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة ويمثلها كل من: سعادة السيد مازن الصحصاح حتى تاريخ ٢٠١٩/٦/١٢ وسعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٦/١٢	٣ اجتماعات ٦ اجتماعات	– اعتذرت عن حضور اجتماع واحد
٦	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة ويمثلها كل من: سعادة الآنسة شادن الحجي حتى تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠ سعادة السيد مؤنس عمر عبدالعال اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠	٨ اجتماعات اجتماعين	– –
٧	سعادة السيد شريف الرواشدة عضو مجلس الإدارة	٩ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
٨	سعادة السيدة إيمان الضامن عضو مجلس الإدارة	١٠ اجتماعات	–
٩	سعادة السيد يزيد الخالدي عضو مجلس الإدارة	١٠ اجتماعات	–
١٠	سعادة السيد عبد النور عبد النور ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة. عضو مجلس الإدارة	١٠ اجتماعات	–
١١	سعادة السيد نبيل مُشحوَر عضو مجلس إدارة حتى تاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠ سعادة السيد مهند شحادة خليل خليل اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٢	٤ اجتماعات –	اعتذر عن حضور ٣ اجتماعات –

رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ

سادساً: عناوين وفروع البنك

أقرب إلى عملائنا في تقديم خدماتنا

فروع الأردن			
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
١	الإدارة العامة	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٣٠٠٠	٠٦ – ٥٦٦٤١١٠
٢	الفرع الرئيسي	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٢٠٣٠٨٦
٣	الشميساني II	عمّان – ش الثقافة – بناية CSC	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٢١٨٧٨
٤	جبل عمّان	جبل عمّان – شارع الأمير محمد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٢١٩٦٨
٥	المجمّع التجاري	مجمع بنك الإسكان – شارع الملكة نور	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٨٣٦٥٧
٦	جبل الحسين	جبل الحسين – شارع خالد بن الوليد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٣٩٥١٩
٧	العبدلي	العبدلي – شارع الملك حسين	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٦١٤٨٤
٨	شارع مكة	أم السماق – شارع مكة	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٨٢١٨١١
٩	عمّان	وسط البلد – شارع الملك حسين	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٦٣٨١٥٤
١٠	اليرموك	عمّان – شارع اليرموك	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٧٧٨٦٨٥
١١	القويسمة	عمّان – شارع مأدبا	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٧٨٤٦٩٢
١٢	ماركا	ماركا – شارع الملك عبد الله الأول	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٨٨٣٦٦٥
١٣	أبو نصير	أبو نصير – الشارع الرئيسي	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٢٣٣٣٧٩
١٤	صويلح	صويلح – شارع ياجوز	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٣٥٦٨٩٠
١٥	الفحيص	الفحيص – شارع الحجاز	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٧٢٠٥٢٠
١٦	شارع وصفي التل	عمّان – شارع وصفي التل	٠٦–٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٥٢٥٦٧٦
١٧	الصويفية	عمّان – جاليريا مول – شارع عبد الرحيم حاج محمد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٠١٧٦٠٨
١٨	الهاشمي الشمالي	عمّان – شارع البطحاء	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ –٥٢٠٣١٧٧
١٩	الزرقاء	الزرقاء – شارع السعادة	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٩٩٣٢٩٠
٢٠	مأدبا	مأدبا – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٢٤٦٩٣١
٢١	الكرك	الكرك – شارع طريق عمّان الرئيسي – الثنية	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٣ – ٢٣٨٦٩٦٧
٢٢	العقبة	الوحدات الشرقية – شارع ابن رشد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٣ – ٢٠١٤١٦٦
٢٣	السلط	السلط – شارع الميدان	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٥٥١٥٦١
٢٤	معدي	الغور – دير علا – الشارع الرئيسي	٠٦–٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٥٧١٧٦١
٢٥	إربد	إربد – شارع بغداد – تقاطع دوار القيروان	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧٢٥٩٤٠٧
٢٦	شارع الحصن/ إربد	إربد – شارع الحصن	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧١٠٤٧٧
٢٧	مكتب إربد	إربد – شارع السينما	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧٢٤٧٠٨٧
٢٨	الرمثا	الرمثا – مبنى البلدية – شارع الوحدة العربية	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧٣٨١٨٥٧
٢٩	المفرق	المفرق – الحي الشرقي – شارع خالد أبو سماقة	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٦٢٣٦٦٧٩
٣٠	ياجوز	الزرقاء – الجبل الشمالي – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٧٥١٦٧٧
٣١	ضاحية الياسمين	عمّان – ضاحية الياسمين – شارع الأمير هاشم بن الحسين	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٤٣٩٣٩٥٦
٣٢	ضاحية النخيل	عمّان – ضاحية النخيل – شارع علي سالم اللحيوات	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٥٧١٢٥٩٦
٣٣	المدينة الرياضية	عمّان – منطقة المدينة الرياضية – شارع الشهيد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٥١٥٤١٧٠
٣٤	أم أذينة	عمّان – شارع مكة – بناية الثوابت	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٥٥٢٧٤٣٩

فروع فلسطين				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
١	الإدارة الإقليمية	رام الله – شارع برلين	٠٠٩٧٠-٢-٢٩٨٩٢٣٠	٩٧٠٢٢٩٨٧٦٨٢
٢	رام الله	رام الله – الإدارة الإقليمية – شارع برلين	٠٠٩٧٠-٢-٢٩٨٩٢٣٠	٩٧٠٢٢٩٨٧٦٨٢
٣	مكتب رام الله	رام الله – ميدإن المنارة – عمارة سيتي سنتر	٠٠٩٧٠-٢-٢٩٨٧٦٨٠	٩٧٠٢٢٩٦٣٧٢٣
٤	بيت لحم	بيت لحم – شارع المهد	٠٠٩٧٠-٢-٢٧٦٧٢٣٣	٩٧٠٢٢٧٦٧٢٣٧
٥	نابلس	نابلس – الدوار – مجمع بلدية نابلس	٠٠٩٧٠-٩-٢٣٨٢١٩١	٩٧٠٩٢٣٨١٩٥٣
٦	طولكرم	طولكرم – عمارة سمارة والاعرج	٠٠٩٧٠-٩-٢٦٧٦٥٨٣	٩٧٠٩٢٦٧٦٥٩١
٧	جنين	جنين – شارع الناصرة – عمارة سعدالدين خلف	٠٠٩٧٠-٤-٢٥٠٢٠٨٨	٩٧٠٤٢٥٠٢٠٨٧
٨	الرام	شارع القدس – بالقرب من ملعب فيصل الحسيني	٠٠٩٧٠-٢-٢٣٤٠٢٢٥	٩٧٠٢٢٣٤٠٢٢٦

www.jcbank.com.jo